الغابون: قانون الإجراءات الجنائية رقم 340 8102 بتاريخ 5 يوليو 9102

2018 043 :

القانون رقم 340 8102 بتاريخ 5 يوليو 9102 ملاحظة - القانون رقم 340 8102 بتاريخ 50 يوليو 9102 المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية الجريدة الرسمية 9102-72 تم إصداره بموجب المرسوم رقم 001000 بتاريخ 5 يوليو 9102 المتعلق بإصدار القانون رقم 340 8102

المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية الجريدة الرسمية 9102-72 الكتاب 1 - الأحكام العامة العنوان 1 - المبادئ والقواعد المادة 1 - يجب أن تكون الإجراءات الجنائية : عادلة ومتعارضة ؛ تحافظ على توازن حقوق الأطراف ؛ تضمن فصل السلطات المسؤولة عن ممارسة الدعوى العامة والسلطات القضائية. يجب محاكمة الأشخاص المتهمين بنفس الجرائم والذين يتواجدون في
ظروف متطابقة وفقًا لنفس القواعد. المادة 2 - تضمن السلطة القضائية الإعلام وضمان حقوق الأطراف. المادة 3 - يُفترض أن كل شخص بريء حتى تثبت إدانته. تُعوض الانتهاكات لقرينة البراءة وتُعاقب وفقًا للشروط المنصوص عليها في القانون. يحق لكل شخص متهم أن يُعلم بالتهم الموجهة إليه ويحق له أن يُساعد بمحامٍ. تُتخذ تدابير القيد التي يتعرض لها الشخص بناءً على
قرار من السلطة القضائية أو تحت إشرافها. يجب، في جميع الحالات، أن يتم الحكم نهائيًا على التهمة أو التهم الموجهة لهذا الشخص في المواعيد المحددة بموجب هذا القانون. المادة 4 - تكون الإجراءات خلال التحقيق والمحاكمة سرية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ودون الإخلال بحقوق الدفاع. يجب على كل شخص يشارك في هذه الإجراءات احترام السرية المهنية وفقًا للشروط
المنصوص عليها في القانون، تحت طائلة الملاحقات القضائية. استثناءً من أحكام الفقرتين 1 و2 أعلاه، يمكن للنائب العام، حتى فتح التحقيق، أن ينشر عبر الصحافة بعض المعلومات والعناصر الموضوعية المستمدة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز البحث عن الحقيقة أو تصحيح الأخطاء التي قد تنتشر في الرأي العام. العنوان 2 - الدعوى العامة المادة 5 - تهدف الدعوى العامة
إلى معاقبة الانتهاكات للقانون الجنائي. المادة 6 - يتم تحريكها من قبل النيابة العامة، أو أي موظف عام مخول، أو من قبل أي شخص طبيعي أو معنوي متضرر، وفقًا للشروط المحددة في النصوص السارية. المادة 7 - تنقضي الدعوى العامة بـ : وفاة المؤلف المزعوم للأفعال ؛ انقضاء المدة القانونية ؛ العفو ؛ إلغاء القانون الجنائي ؛ الحكم النهائي. يمكن أيضًا أن تنقضي :
عن طريق التسوية، عندما ينص القانون على ذلك بشكل خاص ؛ عن طريق تنفيذ تسوية جنائية وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون ؛ عن طريق سحب الشكوى، عندما تكون هذه شرطًا ضروريًا لمتابعة الدعوى. يمكن استئناف الدعوى العامة عندما يكون القرار الذي أعلنها منقضية قد صدر بناءً على وقائع أو أفعال خاطئة أو غير صحيحة. في هذه الحالة، يجب اعتبار المدة
القانونية معلقة منذ اليوم الذي أصبح فيه القرار المعني نهائيًا حتى يوم إدانة الشخص المعني بتهمة الكذب أو استخدام الكذب.

التنازل عن الدعوى المدنية ممارسة الدعوى العامة، إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسة الدعوى المدنية ضرورية لتحريك الدعوى العامة. المادة 8 - في قضايا الجرائم، باستثناء تلك التي تم إعلانها غير قابلة للتقادم بموجب القانون، تنقضي الدعوى العامة بعد عشرين عامًا من اليوم الذي
ارتُكبت فيه الجريمة أو اكتُشفت، أو من تاريخ بلوغ الضحية سن الرشد إذا كانت تتعلق بانتهاك من طبيعة جنسية يعاقب عليها القانون، وإذا لم يتم خلال هذه الفترة اتخاذ أي إجراء للتحقيق أو المتابعة. إذا تم اتخاذ إجراء خلال هذه الفترة، فإن الدعوى العامة لا تنقضي إلا بعد عشرين عامًا من آخر إجراء. سيكون الأمر كذلك حتى بالنسبة للأشخاص الذين لم يكونوا متورطين في
هذا الإجراء أو المتابعة. المادة 9 - في قضايا الجنح، تنقضي الدعوى العامة بعد عشر سنوات. يتم حساب فترات التقادم وفقًا لأحكام المادة 8 أعلاه. المادة 01 - في قضايا المخالفات، تنقضي الدعوى العامة بعد سنة واحدة. يتم حساب فترات

التقادم وفقًا لأحكام المادة 8 أعلاه. العنوان 3 - الدعوى المدنية المادة 11 - تهدف الدعوى المدنية إلى تعويض الضرر الذي تسبب به

مباشرة جريمة أو جنحة أو مخالفة. وهي تعود لأي شخص طبيعي أو معنوي عانى شخصيًا من الضرر. يمكن أيضًا أن تمارسها أي جمعية مُعلنة بانتظام تهدف، بموجب نظامها الأساسي : إلى مكافحة التمييز القائم على الأصل الوطني أو العرقي أو العرقي أو الديني ؛ إلى الدفاع أو مساعدة الأطفال في خطر أو ضحايا أي شكل من أشكال الإساءة ؛ إلى مكافحة العنف الجنسي بجميع أشكاله ؛

إلى الدفاع وضمان احترام حقوق الإنسان ؛ إلى الدفاع عن الحياة البرية والنباتات. المادة 21 - يمكن ممارسة الدعوى المدنية في نفس الوقت مع الدعوى العامة أمام نفس المحكمة. وهي مقبولة عن أي سبب من أسباب الضرر الناتج عن الوقائع موضوع المتابعة.

المتابعات الجنائية لا تشكل جريمة جنائية أو إذا تم تبرئة الشخص المتهم أو الحكم عليه بالبراءة، فإن الدعوى المدنية تكون غير مقبولة. المادة 31 - يمكن ممارسة الدعوى المدنية بشكل منفصل عن الدعوى العامة. في هذه الحالة، يتم تأجيل الحكم في هذه الدعوى أمام المحكمة المدنية

حتى تصدر المحكمة الجنائية حكمًا نهائيًا بشأن الدعوى العامة. المادة 41 - لا يمكن للطرف الذي مارس دعواه أمام المحكمة المدنية المختصة أن يقدمها مرة أخرى أمام المحكمة الجنائية، إلا عندما تكون هذه الأخيرة قد تم استدعاؤها من قبل النيابة العامة قبل أن يتم إصدار قرار بشأن الموضوع من قبل المحكمة المدنية. المادة 51 - لا يمكن تقديم الدعوى المدنية أمام

المحكمة الجنائية بعد انتهاء فترة التقادم للدعوى العامة. يمكن تقديمها فقط أمام المحكمة المدنية وتكون قابلة للتقادم بعد ثلاثين عامًا. عندما يتم الحكم نهائيًا بشأن الدعوى العامة وإذا تم إصدار حكم جنائي، فإن الدعوى المدنية المقدمة أمام القاضي المدني في المواعيد القانونية تكون قابلة للتقادم بعد ثلاثين عامًا. عندما يتضح أن الأضرار التي لحقت قد تم ضمانها

كليًا أو جزئيًا من خلال عقد تأمين تم التوقيع عليه من قبل مرتكب الجريمة أو المسؤول مدنيًا، يتم استدعاء شركة التأمين أمام نفس المحكمة الجنائية في نفس الوقت مع المؤمن عليه. في حدود المبلغ المضمون بموجب العقد، تكون شركة التأمين، بنفس القدر الذي يكون عليه المتهم أو المسؤول مدنيًا، ملزمة بدفع التعويضات المدنية لصالح الضحية. سيتم تأجيل الحكم في الدعوى

لتعويض الأضرار الجسدية الناتجة عن حادث تسبب فيه مركبة برية ذات محرك، ومقطوراتها ونصف مقطوراتها، طالما أن الفترة الزمنية المخصصة للأطراف لم تنته، أو أن عرض التسوية لم يتم رفضه بشكل صريح وفقًا للتشريعات المتعلقة بالتأمين. الكتاب 2 - ممارسة الدعوى العامة والتحقيق العنوان 1 - السلطات المادة 61 - يساهم في تحريك وممارسة الدعوى العامة : وزير العدل ؛

الأفراد المخولون من قوات الدفاع والأمن ؛ موظفو الإدارات المكلفون بمهمات الشرطة القضائية ؛ القضاة من النيابة العامة.

يتمتع وزير العدل بالسلطة على جميع أعضاء النيابة العامة. وبصفته هذه، يمكنه على وجه الخصوص : الإبلاغ عن أي عضو في النيابة العامة عن الانتهاكات للقانون الجنائي التي يعرفها ؛ إصدار تعليمات مكتوبة لبدء أو متابعة الإجراءات أو إحالة المحكمة المختصة إلى مثل هذه

الطلبات المكتوبة التي يراها مناسبة. تُدرج هذه التعليمات المكتوبة في ملف الإجراءات. المادة 81 - لا يمكن لوزير العدل إعطاء تعليمات بعدم المتابعة. الفصل 2 - الشرطة القضائية المادة 91 - تتولى الشرطة القضائية التحقق من الانتهاكات للقانون الجنائي، وجمع الأدلة، والبحث عن المؤلفين وإحالتهم إلى المحاكم المختصة. المادة 02 - تُمارس الشرطة القضائية، تحت إشراف

النائب العام، من قبل ضباط الشرطة القضائية أو الموظفين العموميين المخولين. للنائب العام حرية اختيار وحدات الشرطة القضائية التي يُكلفها بالتحقيق. المادة 12 - تُوضع الشرطة القضائية، في نطاق كل محكمة استئناف قضائية، تحت سلطة النائب العام ومراقبة النائب العام. المادة 22 - تتكون الشرطة القضائية من : ضباط الشرطة القضائية ؛

موظفو الشرطة القضائية ؛
الآخرون الذين تعهد لهم القانون ببعض مهام الشرطة القضائية. القسم 1 - ضباط الشرطة القضائية المادة 32 - يتمتع بصفة ضباط الشرطة القضائية : ضباط الدرك، وضباط الدرك الحاصلين على شهادة ضابط الشرطة القضائية وكذلك قادة الفرق ورؤساء المراكز ؛ ضباط وأفراد الشرطة الوطنية الحاصلين على شهادة ضابط الشرطة القضائية ؛ الولاة، المحافظون ونواب المحافظين ؛ العمد
ونوابهم.

مساعدوه، نوابه وقاضي التحقيق يتمتعون جميعًا بكافة السلطات والامتيازات المرتبطة بصفة ضابط الشرطة القضائية. المادة 52. لا يمكن للضباط، والضباط الصغار الحاصلين على شهادة ضابط الشرطة القضائية، وقادة الفرق ورؤساء مراكز الدرك، وضباط وضباط الصف من قوات الشرطة الوطنية
الحاصلين على شهادة ضابط الشرطة القضائية أن يمارسوا فعليًا المهام المرتبطة بصفة ضابط الشرطة القضائية أو أن يتفاخروا بهذه الصفة إلا إذا تم تعيينهم في وظيفة تتضمن هذه المهام وقد تم تفويضهم من قبل النائب العام. تحدد الشروط المتعلقة بمنح وسحب التفويض عن طريق اللوائح. المادة 62. يتلقى ضباط الشرطة القضائية الشكاوى والإبلاغات. ويقومون بإجراء التحقيقات
الفورية والتحقيقات الأولية المنصوص عليها في هذا القانون. المادة 72. يكون ضباط الشرطة القضائية مختصين ضمن الحدود الإقليمية لدوائرهم. في حالة الطوارئ، أو الجريمة، أو الجريمة الفاضحة، يمكنهم: التوجه إلى نطاق المحاكم المجاورة لمتابعة تحقيقاتهم وإجراء أي اعتقال إذا لزم الأمر، مع ضرورة إبلاغ النائب العام وضابط الشرطة القضائية الذي لديه اختصاص عادي في
المكان الذي يتوجهون إليه بناءً على طلب صريح من النائب العام أو بموجب أمر قضائي من قاضي التحقيق، إجراء العمليات التي يحددها هؤلاء القضاة في جميع أنحاء التراب الوطني، مع ضرورة الاستعانة بضابط شرطة قضائية يمارس مهامه في الدائرة المعنية، على أن يتم إبلاغ النائب العام في تلك الدائرة على الفور من قبل القاضي الذي أصدر هذه العمليات. المادة 82. يتعين على
ضباط الشرطة القضائية إبلاغ النائب العام على الفور عن الجرائم، والجنح، والمخالفات التي علموا بها. عند انتهاء عملياتهم، يجب عليهم إرسال النسخة الأصلية من المحاضر التي أعدوها مباشرة إليه، بالإضافة إلى جميع الوثائق، والمستندات، والأشياء المضبوطة. يجب أن تشير المحاضر إلى صفة ضابط الشرطة القضائية للكاتب. القسم 2 من وكلاء الشرطة القضائية المادة 92. يعتبر
وكلاء الشرطة القضائية هم الضباط الصغار من قوات الشرطة الوطنية والدرك، الحاصلين على شهادة وكلاء الشرطة القضائية أو الذين يحملون هذه الصفة بموجب وظائفهم.

الشرطة القضائية في أداء مهامهم إبلاغ رؤسائهم عن جميع الجرائم، والجنح، والمخالفات التي علموا بها تسجيل المخالفات للقانون الجنائي وجمع جميع المعلومات بهدف اكتشاف مرتكبيها. القسم 3 من الوكلاء الآخرين المكلفين ببعض مهام الشرطة القضائية المادة 03. يمارس الوكلاء
الآخرون من الإدارات والخدمات الذين تمنحهم نصوص خاصة سلطات الشرطة القضائية هذه السلطات في الشروط والحدود التي تحددها هذه النصوص. الفصل 3 من النيابة العامة المادة 13. تتكون النيابة العامة من جميع القضاة المكلفين بممارسة الدعوى العامة والمطالبة بتطبيق القانون. وهي ممثلة أمام كل محكمة جنائية. وتشارك في مناقشات المحاكم. يتعين على ممثل النيابة العامة
تقديم طلبات مكتوبة تتماشى مع التعليمات الموجهة إليه. يمكنه تقديم الملاحظات الشفوية التي يعتبرها مناسبة لتطبيق القانون بشكل جيد. تُعلن القرارات الصادرة في الجلسات العامة بحضوره. المادة 23. تراقب النيابة العامة تنفيذ قرارات العدالة. بهذا الصدد، يقوم النائب العام، في موعد أقصاه ثلاثون يومًا بعد التاريخ الذي أصبحت فيه قرار العدالة نهائيًا، بإرسال
مستندات التنفيذ على النحو التالي: إلى الوكالة المحاسبية للخزانة للتحصيل إلى السجل الجنائي المركزي إلى السجل الجنائي للمحكمة في مكان ولادة المدان إلى الوزارة المسؤولة عن الداخلية. إذا لم يقم المدان بدفع الغرامة ونفقات

العدالة عند انتهاء المهلة الممنوحة له، يجب على النائب العام اللجوء إلى القوة الجبرية.

لدى محكمة الاستئناف المادة 33. يمثل النائب العام، شخصيًا أو من خلال محاميه العام ونوابه العامين، النيابة العامة في جميع تشكيلات محكمة الاستئناف. المادة 43. يتولى النائب العام مسؤولية مراقبة تطبيق القانون الجنائي في نطاق محكمة الاستئناف. ولهذا الغرض، يتم إرسال
تقرير شهري من كل نائب عام عن القضايا في نطاقه. يمتلك النائب العام، في ممارسة مهامه، السلطة لطلب القوة العامة مباشرة. المادة 53. يمتلك النائب العام السلطة على جميع أعضاء النيابة العامة في نطاق محكمة الاستئناف. فيما يتعلق بهؤلاء القضاة، يتمتع بنفس الامتيازات الممنوحة للوزير المكلف بالعدل، فيما يتعلق بتحريك أو ممارسة الدعوى العامة. المادة 63. يمتلك
النائب العام السلطة على جميع الضباط ووكلاء الشرطة القضائية الذين يمارسون أنشطتهم في نطاق محكمة الاستئناف. في حالة تقصير المعنيين في واجباتهم المهنية، يمكن للنائب العام اتخاذ أي تدبير ضروري لتعليقهم عن وظائفهم، في انتظار قرار الوزير المكلف بالعدل. القسم 2 من صلاحيات النائب العام المادة 73. يمثل النائب العام، شخصيًا أو من خلال مساعديه ونوابه،
النيابة العامة في جميع تشكيلات المحكمة. المادة 83. يتلقى النائب العام الشكاوى والإبلاغات. ويقوم بتقدير ما يجب القيام به. في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، يتعين عليه إبلاغ المشتكي مع ذكر سبب عدم اتخاذ الإجراء وإخباره أن هذا التصنيف لا يوقف الدعوى العامة. المادة 93. يتعين على أي سلطة مؤسسية، أو أي ضابط عمومي أو وكيل عمومي، علم بجريمة أو جنحة أثناء ممارسة
مهامه، أن يُبلغ النائب العام ويُرسل له جميع المعلومات، والمحاضر، والأعمال ذات الصلة. المادة 04. يقوم النائب العام أو يأمر بإجراء جميع الأعمال اللازمة للبحث ومتابعة المخالفات للقانون الجنائي.

ضباط الشرطة القضائية في نطاقه ويشرف على تدابير الاحتجاز وتنفيذها. في حالة الجريمة أو الجنحة الفاضحة، يمارس السلطات المنصوص عليها في المواد 25، 36 و76 من هذا القانون. المادة 14. يمتلك النائب العام، في ممارسة مهامه، السلطة لطلب القوة العامة مباشرة. يمتلك السلطة على
الضباط ووكلاء الشرطة القضائية في نطاقه. يشارك كل عام في تقييم ضباط الشرطة القضائية بغض النظر عن الإطار الذي ينتمون إليه. يمكنه اقتراح تعليق أي ضابط من ضباط الشرطة القضائية للنائب العام من خلال طلب مسبب، مصحوبًا بالعناصر التي قدمها الضابط المعني، بعد أن يتم الاستماع إليه بشأن الشكاوى المقدمة ضده. المادة 24. يكون مختصًا في ممارسة الدعوى العامة،
النائب العام في مكان وقوع الجريمة، أو في مكان إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الجريمة، أو في مكان اعتقال أحد هؤلاء الأشخاص، حتى لو تم الاعتقال لأسباب أخرى. المادة 34. يمكن للنائب العام أن يأمر بـ: إجراء تحقيق إضافي □ عدم اتخاذ إجراء □ استدعاء مباشر للمتهمين عبر إشعار للمشتبه بهم □ ترجمة المتهمين أمام المحكمة من خلال محضر استجواب لجريمة
أو جنحة فاضحة □ فتح تحقيق. المادة 44. بالإضافة إلى طرق ممارسة الدعوى العامة المشار إليها في المادة 34 أعلاه، يمكن للنائب العام أن يقترح على مرتكب الجريمة الذي يعترف بالأفعال، قبل إحالة القضية إلى المحكمة، وبموافقة الضحية، إجراء تسوية جنائية تتضمن تنفيذ التدابير التراكمية التالية: دفع غرامة تسوية للخزانة العامة لا يمكن أن تتجاوز الحد الأقصى
للغرامة المقررة للجريمة، ويمكن دفعها على أقساط وفقًا لجدول زمني يحدده النائب العام على مدى فترة أقصاها ستة أشهر □ اقتراح على مرتكب الجريمة تعويض الضحية في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، ويمكن أن تتضمن التعويضات، بموافقة الضحية، إعادة الحالة إلى ما كانت عليه بالنسبة للمال المتضرر نتيجة ارتكاب الجريمة. المادة 54. يمكن أن تُعرض اقتراح التسوية الجنائية الصادر
عن النائب العام على علم مرتكب الجريمة من خلال ضابط الشرطة القضائية.

من قبل مرتكب الجريمة أو عدم التنفيذ الجزئي في الوقت المحدد، يقوم المدعي العام بإحالة القضية إلى المحكمة. عندما يتم تنفيذ التدابير المتخذة بالكامل، يثبت المدعي العام تنفيذ التأليف الجنائي. التنفيذ ينهي الدعوى العامة. لا يمكن إصدار أي تأليف جنائي في حالة الأذى المعنوي
أو الجسدي للأشخاص. لا يمكن اقتراح التأليف الجنائي إذا كانت ضحية جريمة قد بدأت الدعوى العامة من خلال شكوى مع تكوين طرف مدني أو من خلال استدعاء مباشر عبر الوسائل القانونية. العنوان 2 - التحقيقات الفصل 1 - التحقيقات الأولية المادة 64 - يقوم ضباط الشرطة القضائية وتحت إشرافهم، وكلاء الشرطة القضائية بإجراء التحقيقات الأولية، من تلقاء أنفسهم أو بناءً على
تعليمات المدعي العام. المادة 74 - لا يمكن إجراء عمليات التفتيش، وزيارات المنازل ومصادرة الأدلة دون موافقة صريحة من الشخص الذي يتم التفتيش في منزله. يجب أن تكون هذه الموافقة موضوع إعلان مكتوب بخط يد المعني أو بصمة إصبعه إذا كان لا يعرف الكتابة، ويتم الإشارة إلى ذلك في المحضر. في حالة عدم الموافقة على زيارات المنازل، أو عمليات التفتيش أو التفتيش
الجسدي المخطط لها، يمكن أن يتم السماح بها صراحة من قبل المدعي العام المطلع على رفض الموافقة. المادة 84 - يقوم ضباط الشرطة القضائية بإبلاغ الضحايا، بكل وسيلة، بحقهم في الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم وحقهم في تكوين طرف مدني. عندما يعطي المدعي العام تعليمات لضباط الشرطة القضائية لإجراء تحقيق أولي، يحدد المهلة الزمنية التي يجب أن يتم فيها
هذا التحقيق. يمكنه تمديد هذه المهلة بناءً على الطلب وبالنظر إلى التبريرات المقدمة من المحققين. عندما يتم إجراء التحقيق من تلقاء نفسه، يقوم ضباط الشرطة القضائية بإبلاغ المدعي العام بحالة تقدم التحقيق.

القضائية الذي يجري تحقيقًا أوليًا بشأن جريمة أو جنحة إبلاغ المدعي العام بمجرد تحديد شخص، ضد الذي توجد أدلة تشير إلى أنه ارتكب أو حاول ارتكاب الجريمة. المادة 94 - يقوم ضباط الشرطة القضائية بجميع العمليات الأخرى المقررة في المواد 74 إلى 15 من هذا القانون. المادة 05 - يجب أن
يقتصر ممارسة ضباط الشرطة القضائية للصلاحيات والاختصاصات المقررة في إطار التحقيقات الأولية أو حالات التلبس على الضرورات المتعلقة بالإجراءات. الفصل 2 - التحقيقات في الجرائم والجنح المتلبس بها المادة 15 - يُعتبر كل جريمة أو جنحة تُرتكب حاليًا أو التي تم ارتكابها للتو متلبس بها. كما تُعتبر جريمة أو جنحة متلبس بها عندما تكون في وقت قريب جدًا من الفعل،
الشخص المشتبه به، إما مطاردًا من قبل الجمهور، أو موجودًا في حوزته أشياء، أو يظهر عليه آثار، أو ترك آثارًا أو أدلة، مما يوحي بأنه شارك في الجريمة أو الجنحة. تُعتبر جريمة أو جنحة متلبس بها، أي جريمة أو جنحة، حتى لو لم تُرتكب في الظروف المنصوص عليها في الفقرة السابقة، قد ارتُكبت في منزل يطلب ساكنه، في وقت قريب جدًا من الفعل، تدخل المدعي العام أو ضابط
الشرطة القضائية. وينطبق الأمر نفسه عندما، في غضون ثلاثين يومًا من ارتكاب الجريمة، يبدو أن الجريمة أو الجنحة قد تم إثباتها، بجميع الوسائل، ضد شخص ما. المادة 25 - في حالة الجريمة أو الجنحة المتلبس بها، يقوم ضابط الشرطة القضائية الذي يتعامل مع الجريمة بإبلاغ المدعي العام دون تأخير ويقوم بجميع الإجراءات المفيدة. يحرص على الحفاظ على الأدلة وكل ما يمكن
أن يساعد في كشف الحقيقة. يصادر جميع الأشياء والأسلحة والمستندات التي قد تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة وكذلك ما يبدو أنه نتاج لها. يتم فهرسة جميع الأشياء المصادرة على الفور ووضعها تحت الختم. المادة 35 - يمكن لضابط الشرطة القضائية إجراء جميع عمليات التفتيش، وزيارات المنازل أو التفتيش الجسدي. لا يمكن أن تتم زيارات المنازل وعمليات التفتيش قبل
الساعة السادسة وبعد الساعة التاسعة عشر، إلا في حالة تقديم شكوى من قبل الساكن أو مالك المنزل، أو باستثناءات منصوص عليها في القانون.

القضائية أن يتخذ مسبقًا جميع التدابير الضرورية لضمان احترام السرية المهنية، وكرامة الإنسان وحقوق الدفاع. بالنسبة لأي عملية تفتيش تُجرى في مكتب محامٍ، أو موثق، أو مأمور عدلي، أو طبيب، يجب على ضابط الشرطة القضائية أن

يكون مصحوبًا بالشخص المسؤول عن النظام أو عن المنظمة المهنية
التي ينتمي إليها المعني أو ممثله بعد أن يقوم، مسبقًا، بإبلاغ المدعي العام. المادة 45 - إذا كان هناك ضرورة لإجراء ملاحظات أو فحوصات تقنية أو علمية لا يمكن تأجيلها، يلجأ ضابط الشرطة القضائية إلى أي شخص مؤهل. المادة 55 - يستمع ضابط الشرطة القضائية إلى أي شخص يُشتبه في مشاركته في الجريمة. يمكنه جمع الشهادات من أي شخص يبدو أن شهادته مفيدة لكشف الحقيقة.
يعد محضرًا بجميع العمليات التي قام بها وجميع الشهادات التي جمعها. توقع الأشخاص الذين تم الاستماع إليهم على محضر تصريحاتهم. إذا لم يعرفوا التوقيع، يضعون بصماتهم. يتم الإشارة إلى كل ذلك في المحضر. المادة 65 - لأغراض التحقيق، يمكن أن يخضع أي شخص يُشتبه في مشاركته في الجريمة، أو يتم الاستماع إليه كشاهد، لتدبير الحبس الاحتياطي في مراكز الدرك، أو الشرطة
أو أي قوة أمنية أخرى مخولة بصلاحيات الشرطة القضائية. لا يمكن أن تتجاوز مدة الحبس الاحتياطي ثماني وأربعين ساعة. يمكن تمديدها ون قطة جدية من أربعين ساعة بتفويض كتابي من المدعي العام. خلال مدة الحبس الاحتياطي، يجب الحفاظ على الشخص في حالة جيدة من التغذية والنظافة. ومع ذلك، لا يمكن احتجاز الأشخاص، الذين لا يوجد ضدهم أي دليل يشير إلى أنهم ارتكبوا أو
حاولوا ارتكاب جريمة، إلا للوقت اللازم لأخذ إفادتهم. في جميع الحالات، لا يمكن احتجاز هؤلاء الأشخاص بعد ساعات العمل. يمكن لممثل النيابة العامة، في أي وقت، مراقبة التطبيق الصارم للتدابير المتعلقة بالحبس الاحتياطي، وإذا لزم الأمر، إنهاءه. المادة 75 - في جميع الأماكن حيث، بسبب البعد أو صعوبات التواصل، لا يمكن نقل الشخص المحتجز إلى المدعي العام على
الفور، يمكن لضابط الشرطة القضائية إصدار

ل ل ب اق ري غ زاج ت ح ا رم أ 13 ةي ئان ج ل ا ت اءارج إ ل ا ن ون اق ن وب اغ . . . . . .
تكون صلاحيته ثمانية أيام بما في ذلك فترة النقل. يتم إبلاغ المدعي العام بذلك بجميع الوسائل، في موعد أقصاه خلال أربع وعشرين ساعة من إصدار هذا الأمر. في أقرب وقت ممكن، وفي جميع الأحوال قبل انتهاء المهلة المذكورة السابقة البالغة ثمانية أيام، يقوم ضابط الشرطة القضائية
بنقل الشخص المحتجز إلى المدعي العام الذي يمكنه، حسب الحالة، اتخاذ قرار بإطلاق سراحه مؤقتًا، أو فتح تحقيق، أو إصدار أمر بالاحتجاز، أو توجيه ضابط الشرطة القضائية لمتابعة تحقيقاته. المادة 85 - يتم إبلاغ أي شخص موضوع الحبس الاحتياطي على الفور من قبل ضابط الشرطة القضائية أو، تحت إشرافه، من قبل وكيل الشرطة القضائية، بحقوقه خلال هذا الحبس الاحتياطي. يجب
أن تُنقل هذه المعلومات إلى الشخص المحتجز من خلال مترجم مؤهل أو خاص، إذا لم يكن يتحدث اللغة الفرنسية. يتم الإشارة إلى هذا الإشعار في المحضر الذي يوقعه الشخص المحتجز. في حالة رفض التوقيع، يتم الإشارة إلى ذلك في المحضر. المادة 95 - يحق لأي شخص محتجز إبلاغ، بكل وسيلة، أحد أفراد أسرته أو محيطه، أو صاحب عمله، أو محاميه أو طبيبه، بالإجراء الذي هو موضوعه.
ومع ذلك، نظرًا لضرورات التحقيق، يمكن لضابط الشرطة القضائية القيام بذلك بحضور المعني. ويبلغ المدعي العام بذلك دون تأخير. المادة 06 - يجب على أي شخص محتجز، بناءً على طلبه، أو طلب محاميه أو أحد أفراد أسرته، أن يتم فحصه من قبل طبيب يعينه المدعي العام أو طبيب من اختياره. يفحص الطبيب الشخص المحتجز دون تأخير. يتم إدراج الشهادة الطبية التي يتحدث فيها عن
قدرة المعني على البقاء في الحبس الاحتياطي في الملف. المادة 16 - في بداية حبسه الاحتياطي، يتم إبلاغ المعني بحقّه في التواصل مع محامٍ. إذا لم يكن قادرًا على اختيار واحد، أو إذا لم يكن بالإمكان الاتصال بالمحامي المختار، يمكنه أن يطلب أن يتم تعيين محامٍ له من قبل المحكمة وفقًا للتدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمساعدة القضائية. يتم إبلاغ الشخص
المحتجز من قبل ضابط الشرطة القضائية بأنه تم تعيين محامٍ له. يتم الإشارة إلى كل ذلك في المحضر.

خ م ل ا ي م ا ح م ل ا ل ص ا و ت ي 14 ةي ئان ج ل ا ت اءارج إ ل ا ن ون اق ن وب اغ . . . . . .
الشخص المحتجز في ظروف تضمن سرية المقابلة. لديه حق الوصول الحر إلى ملف موكله. في نهاية هذه المقابلة التي لا يمكن أن تتجاوز مدتها ساعة، يقدم المحامي، إذا لزم الأمر، ملاحظات مكتوبة تُضاف إلى الإجراءات. في حالة تمديد

الاحتجاز، يتمتع المحامي بحق إجراء مقابلة إضافية لا يمكن
أن تتجاوز أيضًا ساعة. المادة 26. يجب على أي ضابط شرطة قضائية أن يذكر في محضر استجواب أي شخص محتجز، الأسباب، اليوم والساعة التي تم احتجازه فيها، ساعات الاستجواب والراحة، وكذلك اليوم والساعة التي تم فيها إما الإفراج عنه أو تقديمه أمام ممثل النيابة العامة. يجب أن تُوافق هذه الملاحظات من قبل الشخص المحتجز. في حالة الرفض، يتم الإشارة إلى ذلك في المحضر.
يجب أن تُدرج هذه الملاحظات أيضًا في سجل خاص يُحتفظ به لهذا الغرض في أي مركز للشرطة أو الدرك أو أي قوة أمنية أخرى مكلفة بمهمات الشرطة القضائية. المادة 36. في حالة الجريمة، يجب على المدعي العام، الذي تم إبلاغه من قبل ضابط الشرطة القضائية، أن يتوجه إلى مكان الحادث، ما لم يكن هناك ما يمنعه. يتم سحب صلاحيات ضابط الشرطة القضائية بمجرد وصول المدعي العام،
الذي يتأكد من صحة العمليات ويقوم، إذا لزم الأمر، بالأعمال المنصوص عليها في هذا الفصل. يمكن للمدعي العام أيضًا أن يأمر ضابط الشرطة القضائية بمواصلة العمليات. المادة 46. في حالات الجريمة أو الجريمة المشهودة، يحق لأي شخص القبض على الجاني وتقديمه إلى أقرب ضابط شرطة قضائية. المادة 56. في حالة اكتشاف جثة، إذا كانت أسباب الوفاة غير معروفة أو مشبوهة، يجب
على ضابط الشرطة القضائية الذي تم إبلاغه أن يُخبر المدعي العام على الفور، ويتوجه دون تأخير إلى مكان الحادث ويقوم بأول الملاحظات. يجب أن يتصرف كما هو مذكور في المواد 25 و45 و55 من هذا القانون. يمكن للمدعي العام أن يأمر بإجراء تحقيق للبحث عن أسباب الوفاة أو أن يطلب معلومات لنفس الغرض. المادة 66. في حالة الجريمة المشهودة، لا يمكن أن تتجاوز مدة
الاحتجاز ثماني وأربعين ساعة. يمكن تمديدها لفترة جديدة لا تزيد عن ثمانية أيام بقرار مكتوب من المدعي العام. تنطبق أحكام هذا القانون المتعلقة بحقوق وضمانات الأشخاص المحتجزين على الجرائم المشهودة.

يمكن للمدعي العام، بناءً على نتائج التحقيق، بعد استجواب المتهم حول هويته والوقائع المنسوبة إليه، أن يتهمه ثم يضعه تحت أمر الإيداع. إذا اعترف المتهم بالوقائع المنسوبة إليه وبدت هذه الوقائع مثبتة من خلال العناصر الأخرى للإجراءات، يُبلغ أن المدعي العام يمكنه
تقديمه إلى المحكمة الجنائية في أقرب جلسة. يتم استجواب المتهم حول ما إذا كان يعارض هذه الإجراءات وما إذا كان يطلب فتح تحقيق. يتم تسجيل إجابته في محضر الاستجواب الذي يعده المدعي العام. المادة 86. في حالة قبول المتهم، يتم إرسال الملف إلى المدعي العام الذي يُخطر المتهم بقراره بإحالته إلى المحكمة الجنائية. يجب أن يتضمن هذا القرار، تحت طائلة البطلان،
الوقائع المنسوبة إلى المتهم وكذلك النصوص التي تنص على العقوبات وتجرم الأفعال المتابعة. يتم نقل المتهم دون تأخير إلى مقر محكمة الاستئناف. المادة 96. خلال ثماني وأربعين ساعة من هذا الإخطار، يمكن للمتهم، من خلال إعلان إلى كاتب المحكمة في مكان الاحتجاز أو في مكان إقامته، أن يستأنف القرار الذي يحيله إلى المحكمة الجنائية. تبت الغرفة المعنية في هذا
الاستئناف خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديمه. المادة 07. إذا اعترفت الغرفة المعنية بصحة الاستئناف، يتم إحالة الإجراءات إلى المدعي العام المختص لفتح تحقيق. إذا تم رفض الاستئناف، يتم تنفيذ القرار الذي يحيل المتهم إلى المحكمة الجنائية. المادة 17. القرارات الصادرة عن الغرفة المعنية بموجب هذا المادة لا تقبل الطعن بالنقض. المادة 27. يمكن استدعاء
المحكمة الجنائية للانعقاد في جلسة استثنائية وفقًا لأحكام هذا القانون. المادة 37. يتم إخطار المتهم بتاريخ ووقت مثوله أمام المحكمة الجنائية، بناءً على طلب النيابة العامة. يُدعى المتهم للإفصاح عما إذا كان قد اختار محاميًا. في حالة عدم ذلك، يُبلغ أنه سيتم تعيين محامي له من قبل رئيس المحكمة الجنائية، بناءً على اقتراح نقيب المحامين أو ممثله، من بين
المحامين المسجلين بانتظام في النقابة الوطنية. يمكن للمحامي المختار أو المعين التواصل بحرية مع المتهم، ويجب على المحكمة أن تُقدم له نسخة من الملف دون أن يؤدي ذلك إلى تأخير في متابعة الإجراءات.

أمام المحكمة الجنائية قبل انقضاء فترة خمسة عشر يومًا، اعتبارًا من الإخطار من المدعي العام بقرار إحالة المتهم إلى المحكمة الجنائية أو من قرار الرفض الصادر عن الغرفة المعنية. حتى المثول أمام المحكمة الجنائية، يمكن طلب الإفراج من الغرفة المعنية التي يجب أن تبت في

ذلك خلال ثمانية أيام. المادة 57. إن إجراء تحقيق حول الشخصية، والتحقيق في الوضع المادي والعائلي والاجتماعي للمتهم هو اختياري في حالة الجريمة المشهودة. المادة 67. تنطبق أحكام هذا القانون المتعلقة بقواعد المثول للمتهمين وتعيين المحلفين أمام المحكمة الجنائية في حالة الجريمة المشهودة. المادة 77. لا يمكن تقديم المتهمين الذين فروا قبل إخطار قرار الإحالة

إلى المحكمة الجنائية أو قبل إخطار رفض الاستئناف لهذا القرار أمام المحكمة الجنائية وفقًا لإجراءات الجريمة المشهودة. يجب أن تخضع الإجراءات المتعلقة بهم لتحقيق بمبادرة من المدعي العام لدى محكمة الاستئناف. يتم محاكمة المتهمين الفارين بعد إخطار قرار الإحالة الذي أصبح نهائيًا دون مشاركة المحلفين وفقًا للأحكام المتعلقة بالغياب. الفصل 3 عن عمليات التحقق

من الهوية المادة 87. بهدف منع أي اعتداء على النظام العام، وخاصة على سلامة الأشخاص أو الممتلكات، يمكن إجراء التحقق من هوية أي فرد. يمكن لضباط الشرطة القضائية أو، بناءً على أمرهم وتحت مسؤوليتهم، أن يدعو أي فرد لتبرير هويته، بأي وسيلة، عندما توجد لديه أسباب معقولة للاشتباه: أنه ارتكب أو حاول ارتكاب جريمة؛ أنه يستعد لارتكاب جريمة أو جنحة؛ أنه قد

يكون قادرًا على تقديم معلومات مفيدة للتحقيق في حالة جريمة أو جنحة؛ أنه موضوع بحث أمرت به سلطة قضائية. يمكن أيضًا التحقق من هوية أي شخص بغض النظر عن سلوكه، لمنع أي اعتداء على النظام العام، وخاصة على سلامة الأشخاص والممتلكات. المادة 97. عندما توجد أسباب معقولة للاشتباه في سائق أو راكب بأنه ارتكب، أو حاول ارتكاب كفاعل أو شريك جريمة أو جنحة مشهودة،

يمكن لضباط الشرطة القضائية، بمساعدة، إذا لزم الأمر، من وكلاء الشرطة القضائية، أن يقوموا بتفتيش المركبات المتحركة أو المتوقفة في الأماكن العامة أو في الأماكن المتاحة للجمهور. المادة 08. إذا رفض الشخص الذي يتم التحقق منه أو كان غير قادر على تبرير هويته، يمكن، عند الضرورة، احتجازه في المكان أو في مركز الشرطة أو الدرك حيث يتم نقله للتحقق من هويته. في

جميع الحالات، يتم تقديم الشخص المحتجز على الفور إلى ضابط الشرطة القضائية الذي يمكّنه من تقديم أي وسيلة لإثبات هويته ويقوم، إذا لزم الأمر، بالإجراءات اللازمة للتحقق. يتم إبلاغ الشخص المحتجز على الفور من قبل ضابط الشرطة القضائية بحق إبلاغ المدعي العام بالتحقق الذي يخضع له وحقه في إبلاغ أي عضو من عائلته أو أي شخص يختاره في أي وقت. عندما يكون الشخص

المحتجز قاصرًا دون الثامنة عشرة، يجب إبلاغ المدعي العام في بداية الاحتجاز. يجب إبلاغ الممثل القانوني للقاصر على الفور ودعوته لمرافقته طوال مدة الاحتجاز. المادة 18. لا يمكن احتجاز الشخص الذي يخضع للتحقق إلا للمدة الزمنية اللازمة تمامًا لإثبات هويته. المادة 28. إذا أصر الشخص المحتجز على رفض تبرير هويته أو قدم عناصر هوية غير صحيحة بوضوح، يمكن إجراء

أخذ بصمات الأصابع أو التصوير الفوتوغرافي عندما يكون هذا هو الوسيلة الوحيدة لإثبات هوية المعني. في جميع الحالات، يجب تقديم الشخص المحتجز الذي لم يتم إثبات هويته إلى المدعي العام خلال فترة ثماني وأربعين ساعة من احتجازه. العنوان 3 عن المحاكمات الفصل 1 عن قاضي التحقيق المادة 38. يتولى قاضي التحقيق إجراء التحقيقات، بهدف الوصول إلى الحقيقة في القضايا

الجنائية الأكثر خطورة وتعقيدًا بكل حيادية. المادة 48. يمارس قاضي التحقيق مهامه في مقر المحكمة التي ينتمي إليها.

قيقحتلا يضاق ناك اذإ 18 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . .

مؤقتًا لأي سبب من الأسباب، يمكن لرئيس المحكمة أن يقوم بتعيين بديل له، من خلال أمر بتسمية قاضٍ آخر من نفس الهيئة القضائية. المادة 58. لا يمكن لقاضي التحقيق أن يقوم بالتحقيق إلا بعد أن يتم استدعاؤه من خلال طلب من النائب العام للجمهورية. يمكن أيضًا استدعاء قاضي التحقيق

من خلال شكوى مع تقديم طلب للانضمام كطرف مدني. تحدد التأهيل الجنائي أو الجنائي للأفعال من خلال طلبات ائب العام للجمهورية. إذا كان هناك خلاف حول تأهيل الأفعال المعنية، يقرر قاضي التحقيق من خلال أمر مسبب. يمكن للمتهم، والطرف المدني، والنائب العام للجمهورية، والنائب العام الاستئناف ضد هذا الأمر ضمن المواعيد والشروط

المنصوص عليها في هذا الفصل. المادة
68. تحت طائلة بطلان أعماله، يجب أن يكون قاضي التحقيق مصحوبًا بكاتب. في حالة عدم قدرة الأخير، يعين رئيس المحكمة، من خلال أمر، أحد كتبة الهيئة القضائية ليحل محله. المادة 78. ما لم تنص القوانين على خلاف ذلك، لا يمكن لقاضي التحقيق، تحت طائلة البطلان، أن يشارك في الحكم في القضايا التي عرفها بصفته قاضي تحقيق. المادة 88. يمتلك قاضي التحقيق، في ممارسة
مهامه، السلطة لطلب القوة العامة مباشرة. المادة 98. يكون قاضي التحقيق المختص هو قاضي التحقيق في المكان: الذي ارتكبت فيه الجريمة؛ مكان إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الجريمة؛ مكان اعتقال أحد الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الجريمة، حتى لو تم الاعتقال لأسباب أخرى؛ مكان احتجاز أحد الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الجريمة، حتى لو حدث
الاحتجاز لأسباب أخرى. المادة 09. التحقيق التحضيري إلزامي: بالنسبة للجرائم، مع مراعاة أحكام هذا القانون المتعلقة بإجراءات الجرائم الواضحة؛ بالنسبة لجميع الجرائم والجنح المرتكبة من قبل القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة عشر وثمانية عشر عامًا، وفقًا للتشريعات المتعلقة بالقصر الجنائي. المادة 19. التحقيق التحضيري اختياري بالنسبة للجنح. في هذه
الحالة، يجب أن يكون مبررًا من خلال خطورة أو تعقيد القضية.

ئانلل نكمي .92 ةداملا 19 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ
للجمهورية أن يستدعي أول قاضي تحقيق من خلال طلب يتعلق بالقضايا المعقدة، لتعيين اثنين على الأقل من قضاة التحقيق لمتابعة نفس القضية. يصدر أول قاضي تحقيق أمرًا بتسمية قضاة التحقيق المكلفين بمتابعة هذه القضية. في حالة الرفض، يصدر أول قاضي تحقيق أمرًا مسببًا، يحدد فيه
قاضي تحقيق واحد لمتابعة القضية. يمكن استئناف هذا الأمر من قبل النائب العام للجمهورية وفقًا للشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا الفصل. في هذه الحالة، وفي انتظار قرار غرفة الاتهام، يتم إجراء التحقيق القضائي تحت إشراف القاضي المعين بموجب الأمر المتنازع عليه. المادة 39. يمكن أن يتم اتخاذ الطلب ضد أي شخص مسمى أو غير مسمى. يمتلك قاضي التحقيق السلطة
لتوجيه الاتهام ضد أي شخص توجد ضده أدلة خطيرة أو متوافقة تدل على أنه شارك كفاعل أو متواطئ في الأفعال الموجهة إليه. عندما يتم إبلاغ قاضي التحقيق بأفعال غير مشمولة في الطلب أو عندما يتم التعرف على الشخص غير المسمى، يجب عليه على الفور إبلاغ النائب العام للجمهورية بالشكوى أو المحاضر التي تثبت ذلك. يمكن للنائب العام للجمهورية أن يطلب من قاضي التحقيق أن
يقوم بالتحقيق في هذه الأفعال الجديدة أو أن يطلب فتح تحقيق منفصل. المادة 49. يقوم قاضي التحقيق، وفقًا للقانون، بجميع أعمال التحقيق التي يعتبرها ضرورية لكشف الحقيقة. إذا كان غير قادر على القيام ببعض أعمال التحقيق بنفسه، يمكنه تكليف قاضي تحقيق آخر أو ضابط شرطة قضائية بتنفيذ هذه الأعمال. يتم إعداد جميع مستندات الملف بنسختين. يتم توقيعها، وتصنيفها،
وتقييمها، وجردها من قبل الكاتب. بعد إغلاق التحقيق، يتم ربط الملف من قبل الكاتب. المادة 59. في القضايا الجنائية، يقوم قاضي التحقيق، إما بنفسه، أو من خلال ضباط الشرطة القضائية، أو من خلال أي شخص مخول، وفقًا للنصوص السارية، بإجراء تحقيق حول شخصية المتهمين، وحالتهم المادية، والعائلية أو الاجتماعية. التحقيق في شخصية المتهم، الذي يكون اختياريًا في قضايا
الجنح، إلزامي بالنسبة للقاصرين. يجب أن يقدم التحقيق معلومات حول الحالة المادية

طو ،ةلئاعلل ةيقالخألاو 20 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ
وسوابق القاصر، ومدرسته، وسلوكه في المدرسة، وكذلك الظروف التي نشأ فيها. يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بإجراء فحص طبي أو نفسي أو أن يأمر بأي تدابير أخرى مفيدة. المادة 69. يمكن للنائب العام للجمهورية، والطرف المدني الذي تم تشكيله بشكل منتظم، والمتهم أو محامي أي من الأطراف
أن يطلبوا في أي وقت من التحقيق، من قاضي التحقيق تنفيذ بعض الأعمال. إذا لم يعتقد قاضي التحقيق أنه يجب عليه القيام بالأعمال المطلوبة من قبل النائب العام للجمهورية أو التي طلبها المحامي أو الأطراف، يجب عليه أن يقرر، في غضون ثمانية أيام من استلام الطلبات أو طلب المحامي، من خلال أمر مسبب. يمكن للنائب العام للجمهورية، أو

المحامي أو الأطراف المعنية
استئناف هذا الأمر وفقًا للشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا الفصل. إذا لم يقرر قاضي التحقيق في غضون ثمانية أيام، يمكن للنائب العام للجمهورية، أو الطرف المعني أو محاميه، استدعاء غرفة الاتهام التي تقرر، تحت طائلة بطلان الإجراءات، في نفس المدة. المادة 79. يمكن طلب نقل قاضي التحقيق لصالح قاضي تحقيق آخر من نفس الدائرة أو من دائرة أخرى من قبل النائب
العام للجمهورية، من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب المتهم، أو الطرف المدني. يقرر قاضي التحقيق بشأن أي طلب من خلال أمر، في غضون ثمانية أيام. يستدعي قاضي التحقيق الذي يطلب نقله، لأغراض الطلبات، النائب العام للجمهورية من خلال أمر مسبب. إذا لم يتخذ النائب العام للجمهورية طلباته في غضون ثمانية أيام، عندما يأتي طلب النقل من قاضي التحقيق نفسه، يمكن لقاضي
التحقيق استدعاء غرفة الاتهام التي تقرر في غضون ثمانية أيام. إذا، في نفس المدة، عندما يأتي طلب النقل من النائب العام للجمهورية أو أي طرف آخر، لم يصدر قاضي التحقيق أمرًا، يمكن للمتهم أو الطرف المدني، وكذلك النائب العام للجمهورية استدعاء غرفة الاتهام التي تقرر في غضون ثمانية أيام. القسم 1 من تشكيل الطرف المدني المادة 89. يمكن لأي شخص يدعي أنه متضرر
من جريمة أو جنحة، من خلال تقديم شكوى، أن يشكل طرفًا مدنيًا أمام القاضي المحقق.

ت ل ا ي ض ا ق ر م أ ي .99 ة د ا م ل ا 21 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ

بإبلاغ الشكوى للنائب العام للجمهورية، الذي يتخذ طلبات ضد أي شخص مسمى أو غير مسمى. لا يمكن للنائب العام للجمهورية أن يستدعي قاضي التحقيق بطلبات عدم التحقيق إلا إذا كانت الأفعال لا يمكن أن تشكل جريمة، أو تم العفو عنها أو انقضت. إذا تجاهل قاضي التحقيق ذلك، فإنه يقرر
من خلال أمر مسبب قابل للاستئناف. المادة 001. يمكن تشكيل الطرف المدني في أي وقت من التحقيق. يمكن للطرف المدني أن يتحدى ذلك من قبل النيابة العامة، أو المتهم، أو أي طرف مدني آخر. في هذه الحالة، يقرر قاضي التحقيق من خلال أمر مسبب يصدر في غضون ثمانية أيام، بعد إبلاغ النيابة العامة بالطلبات. المادة 101. يجب على الطرف المدني الذي يحرك الدعوى العامة، تحت
طائلة عدم قبول شكواه، أن يدفع للخزينة العامة المبلغ اللازم لتكاليف الإجراءات. يتم تحديد هذا المبلغ من قبل أمر قاضي التحقيق بناءً على التكاليف المقدرة للإجراءات. يمكن لقاضي التحقيق إعفاء الطرف المدني، خاصة إذا تم إثبات أنه غير قادر على الدفع. المادة 201. يجب على أي طرف مدني يقيم خارج مقر الهيئة القضائية حيث يتم التحقيق أن يقوم بتعيين محل إقامة
هناك. وإلا، فلا يمكنه الاعتراض على عدم إبلاغه بالأعمال التي كان يجب إبلاغه بها. المادة 301. إذا اعتبر قاضي التحقيق أنه لا يوجد سبب للتحقيق، فإنه يصدر أمرًا مسببًا. يمكن للطرف المدني استئناف هذا الأمر. المادة 401. عندما، بعد فتح تحقيق بشأن تشكيل الطرف المدني، يصبح الأمر بعدم المتابعة نهائيًا، يمكن للمتهم وكذلك جميع الأشخاص المذكورين في الشكوى، دون
الإخلال بملاحقة القذف، إذا لم يستخدم الطريق الجنائي، أن يطلبوا تعويضات وفقًا للأشكال المذكورة أدناه. يجب تقديم الدعوى بالتعويضات في غضون ثلاثة أشهر من اليوم الذي أصبح فيه الأمر بعدم المتابعة نهائيًا. يتم تقديمها من خلال طلب بسيط موجه إلى رئيس المحكمة الجنائية.

م ت ي ذ ل ا ف ل م ل ا م ي د ق ت م ت ي 22 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ

بموجب أمر بعدم وجود سبب للمحاكمة إلى المحكمة على الفور. يقوم النائب العام باستدعاء الأطراف. تجري المناقشات في غرفة المشورة. يتم الاستماع إلى الأطراف أو محاميهم والنائب العام. يتم إصدار الحكم في جلسة علنية. يمكن الاعتراض والاستئناف ضمن المواعيد القانونية المعتادة
في المسائل الجنائية. يتم تقديم الاستئناف أمام غرفة الاستئناف الجنائية التي تعمل بنفس الشكل الذي تعمل به المحكمة. القسم 2 - النقل إلى الأماكن، وإعادة التكوين، والتفتيشات والمصادرات المادة 501 - يمكن لقاضي التحقيق الانتقال إلى الأماكن، بمساعدة أو بدون مساعده كاتبه. في حالة عدم وجود كاتب، يعين قاضي التحقيق كاتبًا مؤقتًا في المكان، الذي يؤدي له قسم
الكتاب. يخطر قاضي التحقيق النائب العام بهذا النقل، الذي يمكنه الانتقال إذا رأى ذلك ضروريًا. المادة 601 - يمكن

لقاضي التحقيق إجراء إعادة تكوين، وتفتيشات، وزيارات منزلية أو مصادرات في جميع الأماكن التي قد توجد فيها أشياء أو أي عنصر آخر مفيد لكشف الحقيقة. تتم التفتيشات والزيارات المنزلية بحضور الشخص الذي تتم فيه أو أي شخص يختاره. وإذا لم يكن ذلك
ممكنًا، تتم بحضور اثنين من أقاربه أو أصدقائه أو اثنين من الشهود الذين تم استدعاؤهم مسبقًا من قبل قاضي التحقيق. يجب على قاضي التحقيق الالتزام بأحكام المادة 35 من هذا القانون. يتعرف قاضي التحقيق وحده على الرسائل والمستندات التي سيتم مصادرتها. تتم جرد الأشياء المصادرة على الفور وتوضع تحت الختم. يتم إعداد محضر بذلك.
المادة 701 - يمكن لأي شخص يدعي أن
له حقًا على شيء موضوع تحت يد العدالة أن يطلب استرداده من قاضي التحقيق الذي يبت في الطلب خلال ثمانية أيام، بعد إبلاغ الطلب للنائب العام وإخطار الأطراف. بعد صدور قرار بعدم وجود سبب للمحاكمة، أو حدوث أي سبب آخر يؤدي إلى انقضاء الدعوى العامة، يبقى قاضي التحقيق مختصًا للبت في استرداد الأشياء المصادرة. يمكن استئناف قرار قاضي التحقيق أمام غرفة الاتهام
بناءً على طلب بسيط.

801 - يقوم قاضي التحقيق باستدعاء أي شخص يبدو أن استجوابه مفيد لكشف الحقيقة، من خلال مأمور قضائي أو وكيل من القوة العامة. يمكن أيضًا استدعاء الشهود عن طريق رسالة مسجلة، أو عبر الإدارة أو بأي وسيلة أخرى تترك أثرًا. يمكنهم الحضور طواعية. المادة 901 - أي شخص يتم
استدعاؤه للحضور أمام قاضي التحقيق والذي لا يمتثل بدون سبب مشروع، يكون عرضة للعقوبات المنصوص عليها في المادة 472 من قانون العقوبات المتعلقة بالحماية من عرقلة العدالة. وينطبق الأمر نفسه على الشاهد الذي يرفض أداء القسم أو الإدلاء بشهادته. دون الإخلال بأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، يمكن لقاضي التحقيق، بناءً على طلبات النائب العام، إصدار أمر
بإحضار أي شخص لإجباره على الشهادة. عندما يثبت بشهادة طبية أن الشاهد غير قادر على الحضور، ينتقل قاضي التحقيق إلى منزله أو أي مكان آخر لجمع شهادته. يمكنه أيضًا إصدار أمر قضائي لأغراض الاستجواب. المادة 011 - يتم استجواب الشهود بشكل منفصل، بعيدًا عن حضور المتهم، بواسطة قاضي التحقيق، بمساعدة كاتب. إذا لم يتحدث الشاهد باللغة الفرنسية، يتم قبول شهادته
بمساعدة مترجم محلف يتم تعيينه من قبل قاضي التحقيق. يجب أن يكون المترجم بالغًا، ويؤدي قسمًا بترجمة كلمات الشخص الذي يتحدث بلغة مختلفة بدقة. يتم ذكر هذا القسم في محضر الجلسة. يمكن للشاهد رفض المترجم وتقديم آخر يجب أن يوافق عليه القاضي. المادة 111 - يسأل قاضي التحقيق الشاهد عن اسمه، واسم عائلته، وعمره، وحالته الاجتماعية، ومهنته، ومكان إقامته، وإذا
كان خادمًا، أو قريبًا أو صديقًا للأطراف وإلى أي درجة. يؤدي الشاهد قسمًا بقول كل الحقيقة، ولا شيء سوى الحقيقة. يتم ذكر الأسئلة والأجوبة في محضر الاستجواب.

الشهادة موقعة من قاضي التحقيق، والكاتب، والشاهد. إذا كان الأخير مصحوبًا بمترجم، يوقع هذا الأخير أيضًا على المحضر. تتم الموافقة على الشطب والإحالات من قبل نفس الأشخاص. إذا لم تتم الموافقة عليها، فإنها تعتبر غير موجودة. وينطبق الأمر نفسه على المحضر الذي لم يتم توقيعه
بشكل صحيح. المادة 311 - يتم استجواب القصر، حتى سن الخامسة عشرة، بدون أداء قسم. وينطبق الأمر نفسه على الأجداد أو الأحفاد للمتهم، وإخوته، وأخواته أو أصدقائه من نفس الدرجة، والزوج حتى بعد الطلاق. المادة 411 - عندما يطلب شاهد تعويضًا عن الحضور، يتم تحديده من قبل قاضي التحقيق ويتم دفعه من نفقات العدالة الجنائية. القسم 4 - الاستجوابات والمواجهات المادة
511 - عند أول ظهور، يتحقق قاضي التحقيق من هوية الشخص المذكور في الطلب ويخطره بحقه في اختيار محامٍ من بين المحامين المسجلين في النقابة الوطنية. إذا كان لديه محامٍ وكان حاضرًا، فإنه يساعده. ثم يتم إبلاغ المعني بالحقائق المنسوبة إليه ويُعلم أنه حر في عدم الإدلاء بأي تصريح. إذا رغب الشخص المتهم في الإدلاء بتصريحات، يتم قبولها على الفور من قبل قاضي

التحقيق وتدوينها من قبل الكاتب. يمكن لقاضي التحقيق، بموجب أمر مسبب يصدر بعد طلبات النائب العام، أن يقرر وضع المعني في الحبس الاحتياطي وإصدار أمر بالإيداع. يمكن استئناف هذا الأمر خلال عشرة أيام. إذا تم ترك الشخص المتهم حرًا، يجب عليه إبلاغ قاضي التحقيق بأي تغييرات في عنوانه، ويجب عليه، في محضر أول ظهور، اختيار عنوان في المدينة التي يوجد فيها مقر
المحكمة. المادة 611 - يحق أيضًا للطرف المدني أن يتم مساعدته بمحامٍ أثناء أول استجواب له. المادة 711 - دون الإخلال بأحكام المادة السابقة، يمكن لقاضي التحقيق أن يقوم على الفور بإجراء استجواب جوهري وأي مواجهة إذا كانت العجلة ناتجة إما عن حالة شاهد في خطر الموت، أو عن وجود أدلة على وشك الاختفاء. يجب أن يذكر المحضر أسباب العجلة.

مباشرة بعد أول ظهور، التواصل بحرية مع محاميه. يمكن لقاضي التحقيق، لضرورات المعلومات، أن يفرض حظرًا على التواصل مع أطراف ثالثة لمدة ثمانية أيام قابلة للتجديد مرة واحدة. المادة 911 - يمكن للمتهم والطرف المدني، في أي وقت من المعلومات، إبلاغ قاضي التحقيق باسم
المحامي الذي اختاروه. إذا كان هناك أكثر من واحد، يجب عليهم إبلاغه باسم المحامي الذي يجب أن تُوجه إليه الاستدعاءات والاتصالات. المادة 021 - يحضر محامي المتهم أو الطرف المدني الاستجوابات، والمقابلات، والمواجهات لعميله، ما لم يتنازل الأخير صراحة، كما هو مذكور في المحضر. إذا كان يقيم في مقر السلطة القضائية للتحقيق، يجب إبلاغ المحامي إما برسالة، أو
بإشعار يسلمه الكاتب، يوجه قبل ثمانية وأربعين ساعة على الأكثر من الاستجواب، عن يوم وساعة الاستجواب أو المواجهة. يجب أن تكون الإجراءات متاحة للمحامي قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من استجواب المتهم أو استجواب الطرف المدني. إذا كان المحامي، الذي يطلب ذلك، لا يقيم في مقر السلطة القضائية للتحقيق، يجب على القاضي أن يبلغه من خلال النائب العام أو النائب
العام، حسب الحالة، نسخة من الإجراءات. تتم هذه الإبلاغات على نفقة المحامي. المادة 121 - يمكن للنائب العام أن يحضر الاستجوابات، والمواجهات، والاستجوابات، بناءً على طلبه، أو طلب قاضي التحقيق أو محامي الأطراف. يمكن للنائب العام أن يطلب، في أي وقت من المعلومات، التواصل مع الملف. يجب عليه إعادته إلى قاضي التحقيق خلال ثمانية وأربعين ساعة من استلامه.
المادة 221 - في نهاية الاستجواب الأول، يمكن للنائب العام، أو محامي المتهم أو محامي الطرف المدني، بناءً على طلبه، أن يتحدث بعد إذن قاضي التحقيق. يتم تدوين ملاحظات النائب العام، أو محامي المتهم، أو محامي الطرف المدني في المحضر. في حالة الرفض، يتم ذكر ذلك في المحضر. المادة 321 - يتم توقيع محاضر الاستجواب، والاستجواب، والمواجهة من قبل قاضي التحقيق،
والكاتب، والشاهد، والمترجم إذا لزم الأمر. تتم الموافقة على الشطب والإحالات من قبل نفس الأشخاص.

يمكن لقاضي التحقيق، حسب الحالة، إصدار أمر بالمثول، أو أمر بالقبض، أو أمر بالإيداع أو أمر بالاحتجاز. أمر المثول هو إنذار يعتبر استدعاء يوجهه قاضي التحقيق لشخص ما ليحضر أمامه في تاريخ ووقت محددين. أمر القبض هو الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق للقوة العامة لقيادة
الشخص المعني أمامه على الفور. أمر الإيداع هو الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق لرئيس المؤسسة العقابية لاستقبال واحتجاز المتهم. أمر الاحتجاز هو الأمر الذي يصدره قاضي التحقيق للقوة العامة للبحث عن المتهم وقيادته إلى السجن المحدد في الأمر أو إلى أقرب سجن حيث سيتم استقباله واحتجازه. المادة 521 - يحدد كل أمر هوية المتهم. ويتضمن الاسم، التاريخ، التوقيع،
وختم القاضي الذي أصدره. تذكر أوامر القبض والإيداع والاحتجاز أيضًا طبيعة الاتهام والمقالات القانونية المعمول بها. يتم إبلاغ أمر المثول بواسطة وكيل من القوة العامة أو بواسطة شخص يحمل السلطة العامة، والذي يسلم نسخة للمتهم ويطلب منه توقيع الأصل الذي يُعاد إلى قاضي التحقيق. يمكن نشر أوامر القبض أو الاحتجاز بجميع الوسائل. يجب أن تتضمن الإشارات الأساسية.
يتم إبلاغ أمر الإيداع للمتهم من قبل قاضي التحقيق الذي يذكر ذلك في محضر الاستجواب. المادة 621 - الأوامر قابلة

للتنفيذ في جميع أنحاء الإقليم. المادة 721 - إذا حضر الشخص المستهدف بأمر المثول، يقوم القاضي بالتحقيق على الفور أو باستجوابه. إذا تم تقديم الشخص الذي صدر بحقه أمر القبض إلى قاضي التحقيق، يجب أن يتم استجوابه أو استجوابه في غضون يومين كحد
أقصى، اعتبارًا من وصوله إلى مقر المحكمة. خلال هذه الفترة، يمكنه، حسب الضرورة، وإذا لم يقدم الضمانات الكافية للتمثيل، أن يوضع تحت أمر الإيداع من قبل المدعي العام.

يتم الإفراج عنه تلقائيًا من قبل المدعي العام. إذا تم القبض على الشخص المطلوب بموجب أمر القبض في مكان غير المكان الذي يقيم فيه قاضي التحقيق، يجب أن يُؤخذ على الفور أمام المدعي العام المختص إقليميًا الذي، بعد التحقق من هويته، يسأله عما إذا كان يوافق على أن يتم نقله.
يبلغ المدعي العام، بأي وسيلة وبشكل عاجل، القاضي الذي أصدر الأمر برد المتهم، الذي يأمر بالنقل أو يعطي تفويضًا للقاضي في مكان تنفيذ الأمر للقيام بالاستجواب. بعد انتهاء الاستجواب، يمكن لقاضي التحقيق إصدار أمر بالإيداع إذا كان الفعل المنسوب للمتهم يستوجب عقوبة السجن. المادة 821 - إذا كان المتهم هاربًا أو معرضًا للهروب، أو إذا كان مكان إقامته غير
معروف، أو إذا كان يقيم خارج الإقليم، يمكن لقاضي التحقيق، بعد طلبات المدعي العام، إصدار أمر بالاحتجاز إذا كان الفعل يستوجب عقوبة السجن. في حالة الاعتقال، يقوم وكيل القوة العامة بإبلاغ أمر الاحتجاز للمتهم ويقدمه على الفور إلى المدعي العام. ويبلغ هذا الأخير القاضي الذي أصدر الأمر على الفور ويأمر بالنقل إلى السجن. المادة 921 - إذا لم يمكن العثور على
المتهم الذي صدر بحقه أمر الاحتجاز، يتم إعداد محضر بالبحث غير المثمر. ثم يُعرض هذا الأمر على رئيس الدائرة الإدارية لأحدث عنوان أو محل إقامة للمتهم، وإذا لم يكن معروفًا، للسلطات نفسها في الأماكن التي ارتُكبت فيها الجريمة أو للنيابة العامة للمدعي العام المختص. المادة 031 - لا يمكن لقاضي التحقيق إصدار أمر بالإيداع إلا بعد استجواب المتهم وإذا كانت
الجريمة تستوجب عقوبة السجن. الوكيل المكلف بتنفيذ أمر الإيداع يسلم المتهم إلى رئيس المؤسسة العقابية الذي يجب أن يستقبله بعد التحقق من وجود وشرعية الأمر المذكور وإبلاغه للمتهم. المادة 131 - كل أمر يصدر في انتهاك للشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر باطلاً وغير ذي أثر. هذا الانتهاك يعرض القاضي لإجراءات المساءلة. القسم 6 - بشأن
الاحتجاز الوقائي المادة 231 - الاحتجاز الوقائي هو إجراء استثنائي. لا يمكن أن يُصدر أو يُحافظ عليه إلا:

للحفاظ على الأدلة، أو المؤشرات المادية أو لمنع، إما الضغط على الشهود أو الضحايا، أو التآمر الاحتيالي بين المتهمين والشركاء؛ عندما يكون ضروريًا للحفاظ على النظام العام من الاضطراب الناجم عن الجريمة، لإنهاء الجريمة، لمنع تجددها أو لضمان تمثيل المتهم أمام العدالة.
المادة 331 - أثناء التحقيق، يمكن لقاضي التحقيق أن يقرر وضع المتهم في الاحتجاز الوقائي وإصدار أمر بالإيداع. يمكن استئناف قرار الاحتجاز الوقائي في غضون عشرة أيام من إبلاغه. إذا لم يكن المتهم مصحوبًا بمحامٍ، يقرر قاضي التحقيق بعد جمع ملاحظات النيابة العامة وملاحظات المتهم. إذا كان مصحوبًا بمحامٍ، يقرر قاضي التحقيق في جلسة مغلقة، بعد مناقشة متعارضة
يسمع فيها النيابة العامة، ويتلقى ملاحظات المتهم ومحاميه. إذا طلب المتهم أو محاميه مهلة للتحضير للدفاع، يمكن لقاضي التحقيق، بقرار مسبب وغير قابل للاستئناف، أن يأمر بالاحتجاز المؤقت للمتهم وإصدار أمر بالإيداع لفترة محددة لا تتجاوز عشرة أيام. خلال هذه الفترة، يجب أن يمثل المتهم مرة أخرى، سواء كان مصحوبًا بمحامٍ أم لا. يتم التعامل مع الأمر كما في
الفقرة السابقة. إذا لم يُصدر أمر بالاحتجاز الوقائي، يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا. المادة 431 - عندما يتم إصدار أمر بالاحتجاز الوقائي، يجب مراعاة القواعد التالية: 1 في المسائل الجنائية، مدة الاحتجاز الوقائي هي ستة أشهر. ومع ذلك، إذا بدا أن استمرار الاحتجاز الوقائي ضروري لاحتياجات التحقيق، يمكن تمديده لمدة ستة أشهر بقرار مسبب من قاضي التحقيق،

يصدر بعد طلبات المدعي العام. يجب أن يتم تقديم طلب تمديد الاحتجاز في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يومًا قبل انتهاء الفترة الأولى البالغة ستة أشهر. لدى المدعي العام مهلة قدرها ثماني وأربعون ساعة لتقديم طلباته. إذا اعتبر قاضي
التحقيق أنه يجب على المتهم البقاء في الاحتجاز لأكثر من عام، يتم إحالة الملف إلى غرفة الاتهام التي تصدر قرارًا مسببًا بعد طلبات
المدعي العام، بشأن فترة جديدة مدتها ستة أشهر.

وأربعون ساعة لتقديم طلباته. 2 □ في المسائل الجنائية، لا يمكن أن تتجاوز مدة الاحتجاز الوقائي عامًا واحدًا. ومع ذلك، يمكن تمديدها لمدة ستة أشهر من قبل قاضي التحقيق في الشروط والأسباب المحددة أعلاه. إذا اعتبر قاضي التحقيق أنه يجب الاحتفاظ بالمتهم في الاحتجاز
الوقائي لأكثر من ثمانية عشر شهرًا، يتم إحالة الملف إلى غرفة الاتهام التي تصدر قرارًا مسببًا بعد طلبات المدعي العام بشأن آخر تمديد لا يمكن أن يتجاوز ستة أشهر. لدى المدعي العام مهلة قدرها ثماني وأربعون ساعة لتقديم طلباته. المادة 531 - في الحالات المنصوص عليها في المادة 431 أعلاه، إذا لم يقدم المدعي العام أو المدعي العام طلباته في المواعيد المحددة،
يمكن لقاضي التحقيق إما أن يتجاوز ذلك ويصدر أمره بالتمديد، أو أن يتوجه مباشرة إلى غرفة الاتهام. المادة 631 - يجب إبلاغ قرارات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام للمتهم أو محاميه قبل انتهاء المدة القانونية للاحتجاز الوقائي، وإلا يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا بأمر من النيابة العامة. عند انتهاء التمديد الممنوح من غرفة الاتهام، يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا بأمر من النيابة العامة، إذا لم يكن محتجزًا لأسباب أخرى. في جميع الحالات، يتم إبلاغ أمر الإفراج التلقائي، الذي يصدره المدعي العام ويتضمن جميع المعلومات عن الشخص المفرج عنه، إلى قاضي التحقيق. أي رئيس أو وكيل لمؤسسة عقابية تلقى من النيابة العامة أمر الإفراج المنصوص عليه في الفقرات السابقة والذي احتجز المتهم في انتهاك لهذا الأمر، يُلاحق بتهمة الاحتجاز
التعسفي ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في القانون. المادة 731 - الأوامر المتعلقة بتمديد الاحتجاز الوقائي قابلة للاستئناف من قبل المتهم، أو الطرف المدني، أو المدعي العام، أو المدعي العام، في المواعيد والشروط المنصوص عليها في المواد 171 و271 من هذا القانون. قرارات غرفة الاتهام التي تصدر في مسائل تمديد الاحتجاز الوقائي لا تقبل أي طعن. المادة 831 - في
جميع الأمور، عندما لا تكون من حق، يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بالإفراج المؤقت، بناءً على طلبات المدعي العام، على أن يتعهد المتهم بالحضور في جميع إجراءات القضية. يمكن للمدعي العام أيضًا أن يطلب ذلك في أي وقت.

يصدر حكمه في غضون خمسة أيام من تاريخ استلام الطلبات من المدعي العام. المادة 931. يمكن طلب الإفراج المؤقت في أي وقت من قاضي التحقيق من قبل المتهم أو محاميه وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 831 أعلاه. يجب على قاضي التحقيق أن يُخطر، خلال أربع وعشرين ساعة، الطلب إلى
الطرف المدني، في محل إقامته الفعلي أو، إذا لزم الأمر، في محل الإقامة الذي اختاره. يمكن للطرف المدني، خلال مهلة ثمان وأربعين ساعة، تقديم ملاحظات. بعد انقضاء هذه المهلة، يقوم قاضي التحقيق بإحالة القضية فورًا إلى المدعي العام، الذي يجب أن يتخذ من الطلبات خلال ثمان وأربعين ساعة. يجب على قاضي التحقيق أن يصدر حكمه في غضون خمسة أيام من استلام طلب الإفراج
المؤقت. إذا لم يصدر حكمه خلال هذه المهلة، يمكن للمتهم أو محاميه أن يتوجه مباشرة إلى غرفة الاتهام. هذه الأخيرة، بناءً على طلبات المدعي العام، تصدر حكمها في غضون خمسة أيام من إحالتها. إذا لم تصدر غرفة الاتهام حكمها خلال هذه المهلة، يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا من قبل المدعي العام. يمكن أيضًا للمدعي العام أن يتوجه، بنفس الشروط، إلى غرفة الاتهام.
المادة 041. إذا اعتبر قاضي التحقيق أن استمرار الاحتجاز الوقائي ضروري للأسباب المذكورة في المادة 231 أعلاه، فإنه يصدر أمرًا برفض الطلب. يتم إخطار هذا الأمر خلال أربع وعشرين ساعة من قبل كاتب المحكمة إلى المتهم ومحاميه. إذا تم قبول طلب الإفراج المؤقت، يجب على المتهم، في الوثيقة التي يتم إخطارها له خلال أربع وعشرين ساعة من قبل الكاتب، أن يختار مكان

إقامته في مقر قاضي التحقيق. المادة 141. يمكن أن يكون الإفراج المؤقت، عندما لا يكون حقًا، مشروطًا بوجوب تقديم كفالة. تضمن هذه الكفالة، المدفوعة مقابل إيصال إلى الخزينة العامة، ما يلي: 1 تمثيل المتهم؛ 2 الدفع بالترتيب التالي: - رسوم العدالة؛ - المصاريف المدفوعة من قبل الطرف المدني؛ - الغرامات؛ - الاستردادات والتعويضات. تحدد أمر الإفراج المؤقت مع
الكفالة المبلغ المخصص لكل من هذين الجزئين من الكفالة.

مهتملا رضح اذإ .142 ةداملا 31 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ
إجراءات القضية وامتثل لتنفيذ الحكم، فإن الالتزامات الناتجة عن الكفالة تنتهي. تكون الجزء الأول من الكفالة مكتسبة للدولة، إذا لم يحضر المتهم، دون سبب مشروع، أي إجراء من إجراءات القضية أو لتنفيذ الحكم. في حالة الإفراج، يأمر الحكم أو القرار باسترداد هذا الجزء من
الكفالة. وبالمثل، في حالة عدم وجود سبب، يأمر قاضي التحقيق باسترداد الجزء الثاني من الكفالة، بعد خصم رسوم العدالة. في حالة الإدانة، يتم تخصيصها لدفع رسوم العدالة، بما في ذلك الرسوم التي تكبدها كاتب التحقيق، لدفع الغرامة، للاستردادات والتعويضات. يتم استرداد أي فائض. تتم الاستردادات بناءً على شهادة من المدعي العام أو المدعي العام الذي يثبت أن المتهم
قد امتثل لالتزاماته. تكون المحكمة التي تنظر في القضية في غرفة المشورة أو غرفة الاتهام مختصة في حالة النزاع. المادة 341. يمكن أيضًا طلب الإفراج المؤقت، في جميع الأحوال، من قبل المتهم، أو المدعى عليه أو محاميه وفي أي فترة من إجراءات القضية. تكون المحكمة المختصة، عندما يتم استدعاؤها، مختصة للنظر في الإفراج المؤقت. قبل اجتماع المحكمة الجنائية وفي فترة
الجلسات الجنائية، يتم النظر في طلب الإفراج المؤقت من قبل غرفة الاتهام. في حالة الاستئناف وحتى قرار محكمة النقض، يتم النظر في طلب الإفراج المؤقت من قبل المحكمة التي نظرت في القضية في آخر مرة. إذا تم تقديم الاستئناف على قرار من المحكمة الجنائية، يتم النظر في الاحتجاز من قبل غرفة الاتهام. في حالة قرار بعدم الاختصاص، وفي الحالات التي لا يتم فيها
استدعاء أي محكمة، تنظر غرفة الاتهام في طلبات الإفراج المؤقت. في الحالات التي يتم فيها ترك متهم أو مدعى عليه في حالة الإفراج المؤقت، يمكن لقاضي التحقيق أو المحكمة المختصة أن يحدد له مكان إقامة لا يجب أن يبتعد عنه، حتى يتم اتخاذ قرار نهائي، دون إذن صريح من القاضي أو المحكمة. المادة 441. بعد الإفراج المؤقت، إذا لم يحضر المتهم المدعو للمثول أو إذا
كانت هناك ظروف جديدة تجعل احتجازه ضروريًا، يمكن لقاضي التحقيق أو غرفة الاتهام التي تنظر في القضية إصدار أمر جديد بالاحتجاز. المادة 541. يتم اعتقال المدعى عليه المحال إلى المحكمة الجنائية بموجب القرار أو الأمر بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الذي يحمل أمرًا بالقبض. ومع ذلك، إذا تم الإفراج عنه مؤقتًا أو إذا لم يتم احتجازه أبدًا، يمكن للنيابة العامة أن
تأذن للمدعى عليه بتسليم نفسه قبل يوم من الجلسة. القسم 7 التعويض عن الاحتجاز الوقائي المادة 641. يمكن منح تعويض للضحية عن الاحتجاز الوقائي عندما يتم إنهاء الإجراءات ضدها بقرار بعدم وجود سبب، أو بالإفراج أو البراءة التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به، وإذا ثبت أن هذا الاحتجاز قد تسبب لها في ضرر معنوي أو مادي واضح وغير عادي وخطير بشكل خاص. تقوم لجنة
مكونة من الرئيس الأول لمحكمة النقض، رئيسًا، وقاضٍ من مجلس الدولة وممثل عن وزارة المالية، والمدعي العام لدى محكمة النقض الذي يقوم بوظائف النيابة العامة، بتقييم الضرر وتحديد التعويض المناسب. المادة 741. يتم استدعاء اللجنة من خلال طلب يقدم من الشخص الذي كان موضوع الاحتجاز الوقائي. يجب تقديم الطلب في غضون ستة أشهر من تاريخ قرار عدم وجود سبب، أو
الإفراج أو البراءة التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به أو من تاريخ علم المعني بالأمر بذلك. لا يُستحق أي تعويض عندما يكون هذا القرار قائمًا فقط على عفو لاحق على الاحتجاز الوقائي أو الاعتراف بعدم مسؤوليته. تتم المناقشات في غرفة المشورة. يمكن للطالب أن يُسمع شخصيًا بشأن طلبه. القرار الصادر عن اللجنة ليس مسببًا. ولا يمكن الطعن فيه. المادة 841. يتحمل الدولة
التعويض المشار إليه في هذا القسم، والتي يمكن أن تتخذ، من خلال إجراء استئنافي، إجراءات ضد المبلغين عن سوء النية أو الشاهد الزور الذي تسبب شهادته في الاحتجاز. يتم دفع التعويض على حساب رسوم العدالة الجنائية.

ةيئاضقلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . 33 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . 8 مسقلا

941. يمكن لقاضي التحقيق أن يفوض، من خلال لجنة قضائية، أي قاضي تحقيق آخر أو أي ضابط شرطة قضائية من دائرة محكمته للقيام بأي عمل من أعمال المعلومات التي يعتبرها ضرورية في الأماكن التي تقع ضمن اختصاصهم. تشير اللجنة القضائية إلى طبيعة الجريمة موضوع الملاحقات. تحدد

المهمة والأعمال المفوضة. تكون مؤرخة، وموقعة من القاضي الذي يصدرها ومختومة بختمه. المادة 051. يمارس قضاة التحقيق أو ضباط الشرطة القضائية المعينون، ضمن حدود اللجنة القضائية، جميع سلطات قاضي التحقيق. فقط القاضي المعين قضائيًا يمكنه إصدار أمر بالعدالة. يجب أن تُرسل المحاضر التي يعدها ضابط الشرطة القضائية المعين قضائيًا إلى قاضي التحقيق خلال ثمانية

أيام من انتهاء العمليات. القسم 9 الخبرات المادة 151. يمكن لأي قاضي تحقيق، سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب النيابة العامة، أو المتهم أو الطرف المدني، أن يأمر بإجراء خبرة. ينفذ الخبير مهمته تحت إشراف قاضي التحقيق أو القاضي المعين لهذا الغرض من قبل المحكمة التي تأمر بالخبرة. عندما يعتقد قاضي التحقيق أنه يجب رفض طلب الخبرة المقدم من النيابة

العامة، فإنه يصدر حكمًا مسببًا. المادة 251. يتم اختيار الخبراء من قائمة مؤهلة يتم إعدادها كل عام بناءً على اقتراح الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف. يقسم الخبراء اليمين أمام محكمة الاستئناف التابعة لهم، للقيام بمهمتهم، وتقديم تقريرهم وإبداء رأيهم بشرفهم وضميرهم. لا يجددون قسمهم في كل مرة يتم تعيينهم. يمكن للمحاكم، مع ذلك، من خلال قرار مسبب، اختيار

خبير غير مدرج في القائمة. يجب على هذا الأخير أن يقسم اليمين أمام المحكمة التي عينته. المادة 351. في نهاية مهمته، يقدم الخبير تقريره في المدة المحددة له إلى كاتب مكتب التحقيق الذي أمر بالخبرة. يمكن تمديد هذه المدة من خلال قرار مسبب صادر عن قاضي التحقيق الذي عين الخبير.

ا فرطلاو مهتملا غالبإ متي 34 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .

من قبل قاضي التحقيق بإيداع تقرير الخبرة. يتم إبلاغهم بنتائج هذا التقرير. يمكن للأطراف تقديم ملاحظاتهم، وعند الاقتضاء، طلب تكملة الخبرة أو خبرة مضادة على نفقتهم. يمكن استدعاؤهم لعمليات الخبرة أو الخبرة المضادة. المادة 451. يمكن سماع الخبراء الذين تم طلبهم خلال

التحقيق، إذا دعت الحاجة، في الجلسة. يمكن للرئيس، إما من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب النيابة العامة، أو الأطراف أو محاميهم، طرح جميع الأسئلة المتعلقة بمهمتهم. القسم 01 عن بطلان المعلومات المادة 551. في جميع الأمور، يمكن لغرفة الاتهام، خلال المعلومات، أن تُرفع إليها طلب إلغاء عمل أو وثيقة من الإجراءات من قبل قاضي التحقيق، أو من قبل المدعي العام، أو

من قبل الأطراف. المادة 651. يحدث البطلان عندما يؤدي عدم مراعاة إجراء جوهري منصوص عليه في هذا القانون أو أي إجراء جنائي آخر إلى الإضرار بمصالح الطرف المعني. إذا تبين لقاضي التحقيق أن عملاً أو وثيقة من الإجراءات قد تكون عرضة للبطلان، فإنه يرفع الأمر إلى غرفة الاتهام لغرض الإلغاء بعد أن يأخذ رأي المدعي العام ويبلغ الأطراف. يمكن للطرف الذي تم تجاهل

إجراء جوهري تجاهه أن يتنازل عن الاستفادة منه ويقوم بتصحيح الإجراءات. يجب أن يكون هذا التنازل صريحًا. لا يمكن أن يتم إلا بحضور المحامي أو إذا تم استدعاؤه بشكل صحيح إذا لزم الأمر. المادة 751. عندما يعتقد المدعي العام أن هناك بطلانًا، يطلب من قاضي التحقيق إبلاغه بالإجراءات ويقدم الطلب إلى غرفة الاتهام لغرض الإلغاء. إذا اعتقد أحد الأطراف أو الشاهد

المساعد أن هناك بطلانًا، فإنه يرفع الأمر إلى غرفة الاتهام من خلال طلب مسبب، يرسل نسخة منه إلى قاضي التحقيق الذي ينقل ملف الإجراءات إلى رئيس غرفة الاتهام. المادة 851. يجب أن يكون الطلب، تحت طائلة عدم القبول، موضوع إعلان لدى كتابة غرفة الاتهام. يتم توثيقه وتاريخه من قبل كاتب المحكمة الذي يوقعه، وكذلك مقدم الطلب أو محاميه. إذا لم يتمكن مقدم الطلب من

التوقيع، يتم الإشارة إلى ذلك من قبل الكاتب.

وأ بلطلا مدقم ميقي ال امدنع 35 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .

في نطاق الاختصاص المناسب، يمكن تقديم الإعلان إلى الكتابة عن طريق رسالة مسجلة مع طلب إشعار بالاستلام. عندما يكون الشخص المتهم محتجزًا، يمكن أيضًا تقديم الطلب عن طريق إعلان لدى رئيس المؤسسة العقابية. يتم توثيق هذا الإعلان وتاريخه من قبل رئيس المؤسسة العقابية
الذي يوقعه، وكذلك مقدم الطلب. إذا لم يتمكن من التوقيع، يتم الإشارة إلى ذلك من قبل الرئيس. يتم إرسال هذه الوثيقة دون تأخير، سواء كانت أصلية أو نسخة، وبأي وسيلة، إلى كتابة غرفة الاتهام. المادة 951. تقرر غرفة الاتهام ما إذا كان يجب أن يقتصر الإلغاء على العمل أو الوثيقة المعيبة أو ما إذا كان يمتد إلى كل أو جزء من الإجراءات اللاحقة. تُسحب الأعمال
الملغاة من ملف المعلومات وتُصنف في كتابة غرفة الاتهام. المادة 061. تتمتع المحاكم الجنائية بالحق في إعلان البطلان المنصوص عليه في هذا القسم. مع مراعاة حق الاستئناف للمحكمة العليا المختصة، تُعاد الإجراءات إلى النيابة العامة ليطلب منها ما يلزم. ومع ذلك، فإن المحاكم الجنائية لا تتمتع بالحق في إعلان إلغاء إجراءات التحقيق، عندما تكون قد أُحيلت إليها من
قبل غرفة الاتهام. إذا أراد الطرف الاستفادة من بطلان، يجب عليه الإشارة إليه أمام المحكمة قبل أي دفاع في الموضوع. القسم 11 عن أوامر التسوية المادة 161. عندما تكون الإجراءات في حالة جاهزية وقبل الإبلاغ إلى النيابة العامة لإجراءاتها، يجب على قاضي التحقيق، تحت طائلة البطلان، إبلاغ المحامين عن الأطراف بأن تحقيقه يبدو مكتملاً ومنحهم مهلة خمسة أيام لتقديم
أي طلب أو ملاحظة يرونها مفيدة. المادة 261. في نهاية المهلة، يقوم قاضي التحقيق بإبلاغ الإجراءات إلى المدعي العام. يتعين على المدعي العام أن يرسل له إجراءاته في غضون خمسة عشر يومًا. عند انتهاء هذه المهلة وبدون إجراءات، يمكن لقاضي التحقيق أن يتجاوز ويصدر أمر التسوية الخاص به.

التحقيق أن الوقائع لا تشكل جريمة، ولا جنحة، ولا مخالفة أو إذا كان المؤلف غير معروف أو إذا لم توجد أي أدلة ضد المتهم، فإنه يعلن بأمر أنه لا يوجد ما يستدعي المتابعة. يتم الإفراج عن المتهمين المحتجزين احتياطيًا، إذا لم يكونوا محتجزين لأسباب أخرى. يبت قاضي التحقيق في
استرداد الأشياء المصادرة. ويقوم بتصفية النفقات و يحكم على الطرف المدني بدفع مصاريف العدالة إذا تم فتح المعلومات بناءً على تشكيله. يمكن أن يتم إعفاء الطرف المدني بحسن نية من كامل أو جزء من النفقات بموجب أمر مسبب. يمكن أن تحدث أوامر عدم المتابعة الجزئية أثناء سير المعلومات وفي نهايتها. المادة 461. إذا اعتقد قاضي التحقيق أن الوقائع تشكل مخالفة، فإنه
يحيل المتهم إلى المحكمة التي تنظر في قضايا الشرطة البسيطة ويأمر بإطلاق سراحه، إذا لم يكن محتجزًا لأسباب أخرى. المادة 561. إذا اعتقد قاضي التحقيق أن الوقائع تشكل جنحة، فإنه يحيل المتهم إلى المحكمة الجنائية. يبت قاضي التحقيق في نفس الأمر بشأن استمرار احتجاز المتهم حتى يمثل أمام المحكمة، دون الإخلال بأحكام المادة 341 من هذا القانون. المادة 661. إذا
اعتقد قاضي التحقيق أن الوقائع من النوع الذي يمكن أن يُعاقب عليه بعقوبة جنائية، فإنه يأمر بنقل ملف الإجراءات وحالة الأدلة إلى المدعي العام دون تأخير. يحتفظ أمر الاعتقال أو الإيداع الصادر ضد المتهم بقوته التنفيذية حتى تقرر غرفة الاتهام بشأن الإحالة إلى المحكمة الجنائية، دون الإخلال بأحكام المادة 341، الفقرة 3 من هذا القانون. المادة 761. يتلقى محامو
المتهم والطرف المدني، خلال ثماني وأربعين ساعة، إشعارًا من الكاتب بجميع الأوامر القضائية. يتم هذا الإشعار بأي وسيلة. يجب توثيقه في محضر أو بالإشارة في هامش الوثيقة المبلغة تحمل تاريخ ووسيلة الإشعار. يتم إبلاغ أوامر التسوية إلى المتهم ومحاميه بنفس الأشكال والمواعيد. يتم إبلاغ الأوامر التي يمكن أن يستأنفها المتهم أو الطرف المدني من قبل الكاتب خلال
ثماني وأربعين ساعة من توقيعها. المادة 861. في نفس المهلة، يتلقى المدعي العام إشعارًا من الكاتب بجميع الأوامر الصادرة عن قاضي التحقيق.

غير المتوافقة مع الإجراءات في نفس اليوم الذي تم فيه إصدارها، تحت طائلة تعرض الكاتب لعقوبة تأديبية يصدرها

رئيس المحكمة. المادة 961. تحتوي أوامر إغلاق قاضي التحقيق على الأسماء، الألقاب، العمر، مكان الميلاد، العنوان والمهنة للمتهم، عرض الوقائع، تأهيلها القانوني
والإعلان عما إذا كانت هناك أدلة كافية أم لا. المادة 071. يتعين على قاضي التحقيق أن يرسل كل شهر إلى المدعي العام لأغراض الإرسال إلى المدعي العام، استمارة تعريف لأي إجراء جديد من المعلومات. يتم تصنيف هذه الاستمارة في النيابة العامة. كل شهرين، يجب على قاضي التحقيق إرسال استمارة بأعمال التحقيق إلى المدعي العام لأغراض الإرسال إلى المدعي العام، لكل
إجراء من مكتبه. بعد مراجعة المدعي العام، يتم إرجاع هذه الاستمارة إلى قاضي التحقيق، مع ملاحظات إذا لزم الأمر. إذا تم فتح المعلومات لأكثر من ستة أشهر، يجب على قاضي التحقيق الإشارة، في استمارة أعمال التحقيق، إلى جميع الظروف التي كانت من النوع الذي قد يؤخر إغلاق المعلومات. في حالة عدم مراعاة الأحكام المذكورة أعلاه، يكون قاضي التحقيق عرضة للعقوبات
التأديبية المنصوص عليها في النصوص السارية. القسم 21 عن استئناف أوامر قاضي التحقيق المادة 171. يحق للمدعي العام استئناف أي أمر من قاضي التحقيق أمام غرفة الاتهام. يجب تقديم الاستئناف إلى كتابة مكتب التحقيق خلال ثماني وأربعين ساعة من تاريخ إشعار الأمر. يحق أيضًا للمدعي العام تقديم الاستئناف. يجب تقديم الاستئناف إلى كتابة غرفة الاتهام خلال خمسة أيام
من استلام الأمر في النيابة العامة. يظل المتهم محتجزًا حتى يتم البت في استئناف المدعي العام أو المدعي العام، وفي جميع الحالات، حتى انتهاء مهلة الاستئناف. المادة 271. يحق أيضًا للمتهم ومحاميه استئناف الأوامر التي تضر بمصالحهم. يمكن للطرف المدني أيضًا استئناف أوامر عدم المتابعة وأي أمر آخر يضر بمصالحه.

حكم الإفراج عن المتهم بشكل مؤقت. المادة 371. يتم تقديم استئناف المتهم والطرف المدني إلى مكتب قاضي التحقيق خلال ثماني وأربعين ساعة من الإخطار الذي يتم إرساله إليهم، سواء كان ذلك من خلال إعلان أو برسالة مسجلة. يتعين على كاتب المحكمة تسجيل الاستئناف في نفس يوم الإعلان
أو استلام الرسالة. إذا كان المتهم محتجزًا، يتم إرسال رسالته التي تحمل الاستئناف إلى قاضي التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة عبر مدير السجن، وتكون التاريخ المدون على رسالة المستأنف هو المعتمد تحت طائلة المسؤولية القانونية للمدير غير الملتزم، لملاحقة قضائية بتهمة عرقلة العدالة. يتم إرسال ملف القضية وتقرير الاستئناف من قبل النائب العام إلى النائب العام
لدى محكمة الاستئناف المختصة، في غضون ثمانية أيام، اعتبارًا من تاريخ استلام الملف في النيابة العامة. المادة 471. عندما يتم تقديم استئناف ضد أمر غير متعلق بالتسوية، يمكن لقاضي التحقيق متابعة تحقيقه، ما لم يكن هناك قرار مخالف من غرفة الاتهام. هذا القرار غير قابل للاستئناف. القسم 31 بشأن استئناف التحقيق في التهم الجديدة المادة 571. لا يمكن البحث عن
المتهم الذي استفاد من قرار عدم وجود سبب للمتابعة أو ملاحقته بشأن نفس الوقائع ما لم تظهر تهم جديدة. المادة 671. تعتبر التهم الجديدة هي تصريحات الشهود، والأدلة، ومحاضر التحقيق التي، على الرغم من عدم تقديمها إلى قاضي التحقيق، إلا أنها من شأنها، إما تعزيز التهم التي قد تكون ضعيفة، أو تقديم تطورات جديدة مفيدة للحقائق في سبيل الكشف عن الحقيقة. المادة
771. يعود إلى النيابة العامة وحدها أن تقرر، ضمن حدود تقادم الدعوى العامة، ما إذا كان ينبغي طلب إعادة فتح التحقيق بشأن التهم الجديدة. الفصل 2 بشأن غرفة الاتهام المادة 871. تتكون محكمة الاستئناف من غرفة أو أكثر من غرف الاتهام.

يتم تعيينه في المجلس الأعلى للقضاء واثنين على الأقل من المستشارين يتم تعيينهم بموجب مرسوم من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف. تخضع تعيين رئيس غرفة الاتهام من قبل المجلس الأعلى للقضاء لمرسوم من رئيس الجمهورية. المادة 971. تمارس النيابة العامة وظائفها أمام غرفة الاتهام
من قبل النائب العام أو نوابه، وتتم ممارسة وظائف الكتابة من قبل كاتب محكمة الاستئناف. المادة 081. تجتمع غرفة الاتهام بدعوة من رئيسها أو بناءً على طلب النائب العام. المادة 181. تعتبر غرفة الاتهام هي الهيئة القضائية للتحقيق من

الدرجة الثانية. تتعامل مع الاستئنافات المقدمة ضد الأوامر القضائية لقاضي التحقيق. المادة 281. يقوم النائب العام بإعداد القضية

في غضون ثماني وأربعين ساعة من استلام الإجراءات المتعلقة بالاحتجاز الوقائي وفي غضون خمسة عشر يومًا في أي مسألة أخرى. يتم إرسال القضية، مع طلباته، إلى غرفة الاتهام. يجب على غرفة الاتهام، في مسألة الاحتجاز الوقائي، أن تصدر قرارها في موعد أقصاه سبعة أيام من استلام الملف، وإلا يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا من قبل النائب العام، إذا لم يكن محتجزًا

لأسباب أخرى. المادة 381. في القضايا التي ينظر فيها المحكمة الجنائية حتى افتتاح المناقشات أمام المحكمة، إذا اعتبر النائب العام أن الوقائع قابلة للتأهيل الجنائي، يطلب التواصل بشأن الإجراءات، ويعدها وينقلها مع طلباته إلى غرفة الاتهام. ينطبق نفس الشيء عندما يتلقى النائب العام، بعد صدور قرار بعدم وجود سبب للمتابعة من غرفة الاتهام، مستندات تبدو له أنها

تحتوي على تهم جديدة. في انتظار جلسة غرفة الاتهام، يمكن لرئيس هذه الهيئة، بناءً على طلبات النائب العام، إصدار أمر بالاحتجاز أو التوقيف ضد الشخص المعني. المادة 481. يقوم النائب العام بإخطار، عبر القنوات الإدارية، كل طرف أو محاميه بأن الملف قد تم تقديمه إلى غرفة الاتهام. يتم تسليم الإخطار للمتهم المحتجز من قبل رئيس المؤسسة العقابية الذي يرسل دون

تأخير إلى النائب العام، الأصل أو نسخة من الإيصال المؤرخ والموقع من قبل المتهم.

تم يأل راطخإلا ميلست متي 40 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . .

محتجز أو للطرف المدني إلى آخر عنوان معروف طالما لم يغلق قاضي التحقيق تحقيقه. خلال المهل المحددة في المادة 281 أعلاه، يُسمح للأطراف ومحاميهم بتقديم أي مذكرة، يجب عليهم إبلاغ النيابة العامة وكذلك الأطراف الأخرى. تُودع هذه المذكرات في مكتب غرفة الاتهام ويتم توقيعها

من قبل كاتب المحكمة مع الإشارة إلى اليوم والساعة التي تم فيها الإيداع. المادة 581. تعقد الجلسة أمام غرفة الاتهام في غرفة المشورة. تتم مراجعة القضية بناءً على المستندات بعد تقرير أحد أعضاء الغرفة. لا يحضر المتهم والطرف المدني ومحاموهم. يمكن لغرفة الاتهام أن تأمر بحضور الأطراف شخصيًا وكذلك تقديم الأدلة. يمكن للنائب العام تقديم ملاحظات. ثم يغادر هو

وكاتب المحكمة. المادة 681. تتداول غرفة الاتهام وتصدر حكمها في غضون سبعة أيام. المادة 781. يمكن لغرفة الاتهام، في جميع الحالات، بناءً على طلب النائب العام، أو من طرف أو حتى من تلقاء نفسها، أن تأمر بأي إجراء إضافي تراه مفيدًا. يمكنها أيضًا، بعد سماع النيابة العامة، إصدار أي أمر أو إصدار الإفراج عن المتهم من تلقاء نفسها. المادة 881. يمكن لغرفة

الاتهام، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلبات النائب العام، أن تأمر بإبلاغها، فيما يتعلق بالمتهمين المحالين أمامها، عن جميع الجرائم الرئيسية أو المرتبطة الناتجة عن الملف التي لم يتم الإشارة إليها في أمر قاضي التحقيق أو التي تم استبعادها بموجب أمر بعدم وجود سبب جزئي، أو الفصل أو الإحالة أمام المحكمة. يمكنها أن تقضي مباشرة، دون إجراء تحقيق جديد، إذا

كانت التهم الموجهة في الفقرة السابقة مشمولة في الاتهامات التي أصدرتها قاضي التحقيق. المادة 981. تكون الجرائم مرتبطة، إما عندما ترتكب في نفس الوقت من قبل عدة أشخاص مجتمعين، أو عندما ترتكب من قبل أشخاص مختلفين، حتى في أوقات وأماكن مختلفة، ولكن نتيجة لتآمر تم تشكيله مسبقًا بينهم، أو عندما ارتكب المؤلفون بعض الجرائم للحصول على وسائل لارتكاب الأخرى،

لتسهيل تنفيذها، أو لضمان عدم العقاب، أو عندما تكون الأشياء المسروقة أو المحولة أو التي تم الحصول عليها بمساعدة جريمة أو جنحة قد تم، كليًا أو جزئيًا، إخفاؤها.

ا ةفرغل نكمي .190 ةداملا 41 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . .

فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في الإجراءات، أن تأمر بالاتهام، وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 191 أدناه، للأشخاص الذين لم يتم إحالتهم أمامها ما لم يكونوا قد خضعوا لأمر بعدم وجود سبب أصبح نهائيًا. هذا القرار غير قابل للطعن. المادة 191. يتم إجراء التكميلات

في المعلومات وفقًا للأحكام المتعلقة بالتحقيق المسبق، إما من قبل أحد أعضاء غرفة الاتهام، أو من قبل قاضي تحقيق

تعينه لهذا الغرض. بعد تنفيذ التكميل في المعلومات، يتم إرسال الملف إلى النائب العام الذي يجب أن يخطر الأطراف ويأخذ طلباته في غضون خمسة عشر يومًا من الاستلام. المادة 291. تفحص غرفة الاتهام انتظام الإجراءات المقدمة إليها. إذا اكتشفت سببًا
للبطلان، فإنها تقضي ببطلان العمل الذي يشوبه، وإذا لزم الأمر، أي جزء من الإجراءات اللاحقة. بعد الإلغاء، يمكنها إما أن تنظر في القضية أو تتابع وفقًا للشروط المنصوص عليها في المواد 781 و881 و191 من هذا القانون، أو إحالة الملف إلى نفس قاضي التحقيق أو إلى آخر لمتابعة التحقيق. المادة 391. عندما تصدر غرفة الاتهام حكمها بشأن الاستئناف المقدم ضد أمر قاضي
التحقيق في مسألة الاحتجاز الوقائي، سواء أكدت الأمر أو، إذا ألغته، أمرت بالإفراج أو الإبقاء في الاحتجاز أو إصدار أمر بالاحتجاز أو التوقيف، يقوم النائب العام بإعادة الملف، دون تأخير، إلى قاضي التحقيق، بعد ضمان تنفيذ الحكم. في حالة الاستئناف المقدم ضد أمر الإفراج، يمكن لغرفة الاتهام، خلال الجلسة وقبل إغلاق المناقشات، أن تتولى على الفور أي طلب للإفراج
لم يصدر قاضي التحقيق حكمه بعد بشأنه. ثم تصدر حكمها في نفس القرار بشأن الاستئناف وطلب الإفراج. المادة 491. عندما تلغي غرفة الاتهام أمر قاضي التحقيق في أي مسألة غير الاحتجاز الوقائي، يمكنها إما أن تنظر في القضية وتتابع وفقًا للشروط المنصوص عليها في المواد 581 وما يليها من هذا القانون، أو إحالة الملف إلى نفس قاضي التحقيق أو إلى آخر، لمتابعة التحقيق.
يصبح أمر قاضي التحقيق الذي تم الاستئناف عليه ساري المفعول بالكامل إذا تم تأكيده من قبل غرفة الاتهام. المادة 591. تفحص غرفة الاتهام ما إذا كانت هناك تهم كافية ضد المتهم.

ت ال عئاقولا نأ تربتعا اذإ 42 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □□□. □□□□□□□□□□□□□□□. □□□

جريمة أو جنحة أو مخالفة أو إذا كان الجاني مجهولاً أو إذا لم توجد أدلة كافية، فإنها تعلن أنه لا داعي لمتابعة القضية. يتم الإفراج عن المتهم المحتجز احتياطياً، إذا لم يكن محتجزاً لأسباب أخرى. تقرر المحكمة عدم المتابعة، إذا لزم الأمر، بشأن استرداد الأشياء المصادرة،
وتبقى غرفة الاتهام مختصة، بعد القرار، للنظر فيما يتعلق بهذا الاسترداد. المادة 691. إذا اعتبرت غرفة الاتهام أن الوقائع تشكل مخالفة أو جنحة، فإنها تقرر إحالة القضية إلى المحكمة المختصة. وتأمر إذا لزم الأمر بالإفراج عن المتهم. يكون الإفراج حقاً عندما يتم إحالة مخالفة فقط إلى المحكمة. المادة 791. إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المتهم تشكل جريمة مؤهلة
بموجب القانون، فإن غرفة الاتهام تقرر توجيه الاتهام، وتصدر أمر القبض وتقرر إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية. وتتولى هذه الهيئة النظر في الجرائم المرتبطة. يجب أن يحتوي قرار الإحالة، تحت طائلة البطلان، على هوية المتهم، وعرض و تأهيل الوقائع موضوع الاتهام. المادة 891. يجب أن تكون قرارات غرفة الاتهام موقعة من قبل الرئيس والكاتب، في أقصى حد خلال ثلاثة
أيام من صدورها. ويجب أن يتضمن ذلك، تحت طائلة البطلان، أسماء القضاة، وإيداع الوثائق والمذكرات، وطلبات النيابة العامة، وإذا لزم الأمر، سماع الأطراف أو محاميهم. تحجز غرفة الاتهام النفقات إذا لم ينهي قرارها الدعوى العامة التي كانت قد نظرت فيها. وفي الحالة المعاكسة، وكذلك في حالة الإفراج، تقوم بتصفية النفقات و تحكم بدفع التكاليف على الطرف الذي يخسر.
ومع ذلك، يمكن أن يتم إعفاء الطرف المدني بحسن نية من كل أو جزء من النفقات، بقرار منفصل مسبب. المادة 991. باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 381 الفقرات 2 و 3 أعلاه، يتم إخطار قرارات غرفة الاتهام لمحامي الأطراف عن طريق إداري بناءً على طلب المدعي العام، وذلك في غضون ثلاثة أيام من استلام الإخطار. وبنفس الأشكال والمواعيد، يتم إخطار قرارات عدم
المتابعة والإحالة إلى المحكمة للمتهمين والأطراف المدنية.

ي يتلا تاراقلا راطخإ متي 43 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □□□. □□□□□□□□□□□□□□□. □□□

يستأنفها المتهمون والأطراف المدنية للنقض من قبل المدعي العام، بنفس الأشكال والمواعيد. المادة 002. تنطبق أحكام القسم المتعلق ببطلان المعلومات على هذا الفصل. تخضع صحة قرارات غرفة الاتهام وصحة الإجراءات السابقة، عندما تكون هذه الغرفة قد نظرت في تنظيم إجراء، لرقابة

محكمة النقض فقط، سواء كانت الاستئناف مقبولاً على الفور أو لم يكن بالإمكان فحصه إلا مع القرار في الموضوع.
القسم 1 من السلطات الخاصة لرئيس غرفة الاتهام المادة 102. يتأكد رئيس غرفة الاتهام من حسن سير عمل مكاتب التحقيق التابعة لمحكمة الاستئناف. ويحرص بشكل خاص على احترام قانونية الإجراءات المتبعة أمام مكاتب التحقيق ويعمل على عدم تعرضها لأي تأخير غير
مبرر. المادة 202. يقوم رئيس غرفة الاتهام بزيارات دورية للمؤسسات العقابية التابعة لمحكمة الاستئناف ويتحقق من وضع المتهمين في الاحتجاز الاحتياطي. المادة 302. يمكن لرئيس غرفة الاتهام أن يجتمع بغرفة الاتهام لكي يتم البت، بعد طلبات المدعي العام بشأن استمرار احتجاز متهم. القسم 2 من رقابة نشاط ضباط الشرطة القضائية المادة 402.
تمارس غرفة الاتهام رقابة على
نشاط ضباط الشرطة القضائية في نطاقها، باستثناء الحكام، والولاة، ورؤساء الدوائر، ورؤساء البلديات ونوابهم. تتلقى غرفة الاتهام طلبات من المدعي العام أو تتولى الأمر من تلقاء نفسها عند فحص إجراء مقدم إليها. بمجرد أن تتلقى غرفة الاتهام الطلب، تقوم بإجراء تحقيق. وتستمع إلى المدعي العام وضابط الشرطة القضائية المعني. يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يكون قد
اطلع مسبقاً على الملف. ويمكنه الاستعانة بمحامٍ.

ةتال ةفرغل نكمي .205 ةدامل 44 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .
الإخلال بالعقوبات التأديبية التي يمكن أن تُفرض على ضابط الشرطة القضائية من قبل رؤسائه، أن توجه له ملاحظات.
المادة 602. إذا اعتبرت غرفة الاتهام أن ضابط الشرطة القضائية قد ارتكب مخالفة للقانون الجنائي، فإنها تأمر بإحالة الملف إلى المدعي العام لما يراه مناسباً.
المادة 702. يتم إخطار الملاحظات التي تقدمها غرفة الاتهام إلى ضابط الشرطة القضائية، من قبل المدعي العام، إلى السلطات التي يتبعها لتنفيذها. المادة 802. تنطبق أحكام هذا القسم على جميع الضباط المعتمدين الذين يمنحهم القانون صفة ضابط الشرطة القضائية. الكتاب 3 من المحاكمات العنوان 1 من المحكمة الجنائية الفصل 1 من اختصاص المحكمة الجنائية المادة 902. تتمتع
المحكمة الجنائية بكامل الاختصاص لمحاكمة الأشخاص المحالين إليها بقرار توجيه الاتهام الصادر بموجب المواد 76، 07 الفقرة 2 و791 من هذا القانون. ولا يمكنها النظر في أي اتهام آخر. تعقد المحكمة الجنائية جلساتها في مقر محكمة الاستئناف. عندما تتطلب الظروف ذلك، يمكنها الانتقال إلى مقر محكمة من نطاقها. الفصل 2 من التنظيم والإجراءات القسم 1 من التنظيم المادة
012. يتم تحديد كل جلسة من جلسات المحكمة الجنائية كل ثلاثة أشهر من السنة الجنائية بموجب أمر من رئيس محكمة الاستئناف، بناءً على اقتراح من المدعي العام. كما يحدد هذا الأمر تاريخ افتتاح الجلسة. في حالة الضرورة، يمكن للمحكمة الجنائية أن تعقد جلسة استثنائية تحدد في نفس الظروف.

لجلا لامعأ لودج ديدحت متي 45 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .
قبل رئيس محكمة الاستئناف بناءً على اقتراح من المدعي العام. المادة 112. تتكون المحكمة الجنائية من ثلاثة قضاة، وأربعة محلفين وكاتب. تتولى النيابة العامة من قبل المدعي العام أو من قبل أحد محاميه العموميين أو النواب العموميين. المادة 212. تمارس وظائف النيابة العامة
وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادتين 43 و53 من هذا القانون. ومع ذلك، يمكن للمدعي العام أن يفوض قاضياً من النيابة العامة التابعة لمحكمة الاستئناف إلى المحكمة الجنائية. المادة 312. تكون المحكمة الجنائية، في الجلسة، مدعومة بكاتب. في مقر محكمة الاستئناف، يتم ممارسة وظائف الكاتب من قبل الكاتب الرئيسي أو كاتب من محكمة الاستئناف. أثناء الجلسات
الميدانية، يتم ممارسة وظائف الكاتب من قبل الكاتب الرئيسي أو كاتب من المحكمة التي تجلس فيها المحكمة الجنائية. المادة 412. تتكون المحكمة الجنائية في تشكيل المحاكمة من رئيس واثنين من المساعدين مدعومين بأربعة محلفين. يتم تعيين الرئيس والمساعدين بموجب أمر من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لكل جلسة. المادة 512. يتم إعداد الأعمال التحضيرية لعقد جلسات
المحكمة الجنائية من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أو من قبل رئيس الغرفة المعين لهذا الغرض. في حالة حدوث عائق قبل افتتاح الجلسة، يتم استبدال رئيس الجلسة الجنائية بموجب أمر من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف.

إذا حدث عائق أثناء الجلسة، يتم استبدال رئيس الجلسة الجنائية بالمساعد الأقدم في أعلى رتبة. المادة 612. في مقر محكمة الاستئناف، يتم تعيين
القضاة الذين يشكلون تشكيلات المحاكمة من قبل الرئيس الأول، للرئاسة، من بين رؤساء غرف المحكمة، وللمساعدين، من بين رؤساء الغرف أو المستشارين في محكمة الاستئناف أو، في حالات استثنائية، من بين قضاة محكمة من نطاقها. عندما تنتقل المحكمة الجنائية إلى مقر محكمة من نطاقها، يتم تعيين المساعدين، إما من بين رؤساء الغرف أو المستشارين في محكمة الاستئناف، أو من
بين القضاة في هذا المحكمة أو، في حالات استثنائية، من بين قضاة محكمة أخرى من نطاقها. يتم تعيين المساعدين من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لمدة الجلسة بنفس الأشكال التي يتم بها تعيين الرئيس. المادة 712. في حالة حدوث عائق قبل افتتاح الجلسة، يتم استبدال هؤلاء القضاة بموجب أمر من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف. في حالة حدوث عائق أثناء الجلسة، يتم
استبدال رئيس التشكيل برئيس الغرفة أو المستشار الأقدم في محكمة الاستئناف. يتم استبدال القضاة الآخرين بزملائهم من نفس الرتبة. المادة 812. لا يمكن أن يكون القضاة الذين، في القضية المعروضة على المحكمة، قد قاموا بعمل من أعمال المتابعة أو التحقيق، أو شاركوا في قرار إحالة المتهم، جزءاً من المحكمة الجنائية كرئيس أو مساعدين. المادة 912. يتم تعيين الأربعة
محلفين الذين يكملون كل تشكيل من المحكمة الجنائية، وفقاً لأحكام المواد 032 إلى 732 من هذا القانون. المادة 022. في بداية كل سنة جنائية، يقوم وكلاء الجمهورية بإعداد قائمة من خمسين اسماً لمواطنين يقيمون في نطاقهم وقابلين للتعيين كمحلفين. تحتوي القوائم التي يعدها وكلاء الجمهورية على جميع المعلومات اللازمة عن هؤلاء الأشخاص، الذين يجب أن يكونوا في سن
الخامسة والثلاثين على الأقل والسبعين والخمسين على الأكثر. يجب أن يعرفوا التحدث والكتابة بالفرنسية وأن يكونوا من ذوي الأخلاق الحميدة. تُرسل هذه القوائم إلى محكمة الاستئناف التي، بعد مناقشتها في الجمعية العامة، تحتفظ بخمسة وعشرين اسماً لكل قائمة ولكل نطاق من المحكمة. يتم تعيين المحلفين في كل نطاق من المحكمة عن طريق القرعة وفقاً للشروط المنصوص عليها
في هذا القانون. المادة 122. غير مؤهلين ليكونوا محلفين : الأفراد الذين تم الحكم عليهم بعقوبة السجن لجريمة أو جنحة ولم يتم إعادة تأهيلهم قانونياً أو قضائياً، باستثناء أولئك المحكوم عليهم بجرائم غير عمدية؛ أولئك الذين هم في حالة اعتقال، تحت أمر إيداع أو اعتقال؛ العملاء العموميون الذين تم عزلهم من وظائفهم؛ الضباط الوزاريون الذين تم عزلهم؛ المجنونون، والممنوعون أو المحتجزون، وكذلك الأفراد الذين تحت الحماية القضائية؛ المفلسون غير المعاد تأهيلهم الذين تم إعلان إفلاسهم إما بموجب حكم غابوني، أو بموجب حكم صادر في الخارج، ولكن قابل للتنفيذ في غابون؛ أولئك الذين تم حظرهم من أداء وظائف المحلفين بقرار قضائي؛

ناك ةجرد يأب ،بـراقأ وأ ءايلوأ 47 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □□□. □□□□□□□□□. □□□□□□. □□□
المتهم أو الضحية أو الأطراف المعنية في القضية؛ وزراء الدين. المادة 222. وظائف المحلفين غير متوافقة، بالإضافة إلى ذلك، مع الوظائف المذكورة أدناه: عضو في الحكومة أو في جمعية برلمانية؛ الأمين العام للحكومة أو وزارة، مدير أو رئيس ديوان لأحد أعضاء الحكومة،
قاضي من النظام القضائي، الإداري أو المالي في الخدمة؛ عسكري في الخدمة أو في خدمة مؤقتة. لا يمكن أن يكون أحد المحلفين في قضية قام فيها بعمل من أعمال الشرطة القضائية أو التحقيق أو في القضية التي يكون فيها شاهدًا أو مترجمًا أو مُبلغًا أو خبيرًا أو مدعيًا أو طرفًا مدنيًا. القسم 2 من الإجراءات الفرع 1 من الإجراءات التحضيرية المادة 322. بمجرد أن يتم
إبلاغ المتهم بقرار أو حكم النائب العام، يتم نقل المتهم، إذا كان محتجزًا، إلى السجن في المكان الذي ستعقد فيه المحكمة الجنائية. المادة 422. إذا لم يكن بالإمكان محاكمة القضية في مقر محكمة الاستئناف، يتم إرسال ملف القضية من قبل النائب العام إلى النائب العام للجمهورية بالقرب من محكمة الدرجة الأولى حيث تعقد المحكمة الجنائية. المادة 522. تحت طائلة
البطلان، يقوم مكتب الادعاء بإبلاغ المتهم بتاريخ مثوله أمام المحكمة الجنائية، قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من تاريخ بدء الجلسة. قبل خمسة عشر يومًا على الأقل من تاريخ بدء الجلسة، يقوم مكتب الادعاء بإبلاغ الأشخاص المعنيين بأنهم مدرجون في القائمة السنوية للمحلفين. تحتوي هذه الإشعار على استدعاء للحضور في اليوم، الساعات والمكان

المحددين لبدء كل جلسة من
الجلسات. المادة 622. يستجوب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف القضائية أو القاضي الذي ينيبه المتهم قبل ثمانية أيام على الأقل من بدء الجلسة الجنائية. وفقًا لأحكام هذا القانون، وإذا كان المتهم في الحبس الاحتياطي، يستجوبه الرئيس حول هويته ويتأكد من أنه قد تلقى إشعارًا بقرار أو حكم الإحالة. عندما لا يختار المتهم محاميًا، يتم تعيين محامٍ له من قبل الرئيس،
بناءً على اقتراح النقيب أو ممثله، من بين المحامين المسجلين في النقابة الوطنية.

يمتثل للاستدعاء الذي وجهه له الرئيس للاستجواب، يقوم مكتب الادعاء بتنفيذ أمر القبض عليه. يتم استجوابه بعد اعتقاله. المادة 722. لا يمكن أن تبدأ المناقشات قبل ثمانية أيام من استجواب المتهم من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف القضائية أو القاضي المعين. يمكن للمتهم
التواصل بحرية مع محاميه. يمكن لهذا الأخير طلب الاطلاع على جميع وثائق الملف، دون أن تؤدي هذه الاطلاع إلى تأخير سير الإجراءات. المادة 822. يقوم مكتب الادعاء بإبلاغ المتهم، وإذا لزم الأمر، الطرف المدني، قبل ثلاثة أيام على الأقل من بدء المناقشات، بقائمة الأشخاص الذين يرغب في سماعهم كشهود. تكون الاستدعاءات المقدمة بناءً على طلب الأطراف على نفقتهم،
وكذلك تعويضات الشهود المستدعين، إذا طلب هؤلاء الأخيرون تعويضًا. المادة 922. لا يمكن محاكمة المتهمين المحتجزين في سجن مقر المحكمة الجنائية خلال الجلسة الجنائية إلا بموافقتهم. المادة 032. في المكان، اليوم والساعة المحددة لكل من القضايا المدرجة في جدول الجلسة الجنائية، يقوم كاتب الجلسة بإجراء مناداة، لسحب القرعة، من بين خمسة وعشرين محلفًا مدرجين في
القائمة السنوية. يضع الرئيس، واحدًا تلو الآخر، في صندوق بعد أن قرأها بصوت عالٍ وواضح، بطاقات تحمل أسماء كل من المحلفين الحاضرين. المادة 132. يتم سحب القرعة، تحت طائلة البطلان، في بداية كل جلسة، بحضور مكتب الادعاء، وجميع المحلفين المدرجين في القائمة السنوية، والمتهمين ومحاميهم، وإذا لزم الأمر، المترجمين الذين يجب أن يقسموا اليمين المنصوص عليها في
المادة 011 من هذا القانون. المادة 232. يقوم المتهم أو محاميه أولاً، ثم مكتب الادعاء، باستبعاد المحلفين الذين يرون أنه من المناسب استبعادهم كلما تم سحب أسمائهم من الصندوق. لا يُطلب من المتهم، أو محاميه، أو مكتب الادعاء الكشف عن أسباب استبعادهم. لا يمكن للمتهم استبعاد أكثر من ثلاثة محلفين، ولا يمكن لمكتب الادعاء استبعاد أكثر من اثنين. إذا كان هناك
عدة متهمين، يمكنهم التشاور لاستبعاد المحلفين. يمكنهم أيضًا القيام بذلك بشكل منفصل. في كلتا الحالتين، لا يمكنهم تجاوز عدد الاستبعادات المحدد لمتهم واحد. المادة 332. يتم تشكيل هيئة المحلفين عندما يقوم الرئيس بسحب أسماء أربعة محلفين أصليين واثنين من المحلفين الاحتياطيين الذين يشاركون مع المحكمة في جميع المناقشات.

محاكمة القضية، يتم استبدال المحلفين الأصليين بالاحتياطيين. يتم الاستبدال وفقًا لترتيب سحب القرعة. المادة 532. في بداية كل جلسة، بعد سحب القرعة وقبل أن يتولوا وظائفهم، يقسم المحلفون الأصليون والمحلفون الاحتياطيون اليمين التالية، التي يقرأها الرئيس: تقسمون
وتعدون أمام الله وأمام الناس، أن تفحصوا بأقصى قدر من الدقة القضية المرفوعة من مكتب الادعاء ضد ، ألا تستمعوا إلى الكراهية أو الخبث أو الخوف أو المحبة، وأن تقرروا فقط بناءً على الأدلة، وسائل الدفاع وأحكام القوانين، وفقًا لضميركم وقناعتكم الداخلية، مع الحياد والثبات الذي يناسب إنسانًا نزيهًا وحرًا، وأن تحافظوا على سرية المناقشات حتى بعد انتهاء
وظائفكم . كل من المحلفين واقفًا، يُدعى كل واحد منهم على حدة من قبل الرئيس، يرد برفع يده اليمنى عارية ومرفوعة: أقسم . المادة 632. بعد أداء اليمين، يتم سماع مكتب الادعاء، ويتم تثبيت المحلفين ويعلن الرئيس أن المحكمة الجنائية قد تشكلت بشكل نهائي. المادة 732. أي شخص مدرج في القائمة السنوية للمحلفين الذي، دون سبب مشروع، لم يمتثل للاستدعاء الموجه إليه
وفقًا لأحكام هذا القانون، يُعاقب من قبل المحكمة الجنائية بغرامة لا تقل عن 000,02 فرنك سيفا. يكون عرضة لغرامة لا

تقل عن 000,05 فرنك سيفا، أي محلف ينسحب قبل انتهاء وظائفه، دون عذر يُعتبر مقبولاً من قبل المحكمة الجنائية. الفرع 2 من المناقشات المادة 832. تطبق الإجراءات في القضايا الجنائية أمام المحكمة الجنائية، مع مراعاة الأحكام التالية. المادة 932.

ما لم يكن هناك رفض للمساعدة، فإن وجود محامٍ مع المتهم إلزامي أمام المحكمة الجنائية. إذا لم يحضر المحامي المختار أو المعين، يقوم الرئيس بتعيين محامٍ آخر له. يمثل المتهم دون عوائق ومرافقًا فقط من قبل الحراس لمنع هروبه. المادة 042. يأمر الرئيس كاتب الجلسة بقراءة قائمة الشهود والخبراء الذين دعاهم مكتب الادعاء، المتهم، وإذا لزم الأمر، الطرف المدني.

والخبراء إلى الغرفة المخصصة لهم، يدعو الرئيس المتهم للاستماع بعناية إلى قراءة قرار الإحالة. يأمر كاتب الجلسة بقراءة هذا القرار بصوت عالٍ وواضح. المادة 242. يتمتع رئيس المحكمة الجنائية بسلطة تقديرية بموجبها يمكنه، حسب ضميره، اتخاذ جميع التدابير التي يعتبرها مفيدة

لكشف الحقيقة. يمكنه، خلال المناقشات، استدعاء، إذا لزم الأمر بموجب أمر إحضار، وسماع أي شخص أو تقديم أي وثيقة جديدة يعتبرها مفيدة لكشف الحقيقة. الشهود الذين يتم استدعاؤهم بهذه الطريقة لا يقسمون اليمين ولا تُسجل تصريحاتهم إلا كاستفسارات بسيطة. المادة 342. يستجوب الرئيس المتهم ويتلقى تصريحاته. يدلي الشهود بشهاداتهم بشكل منفصل عن بعضهم البعض وفقًا

للنظام الذي يحدده الرئيس. بناءً على طلب الرئيس، يجب عليهم ذكر أسمائهم، ألقابهم، مهنتهم، محل إقامتهم، وإذا كانوا أقارب أو حلفاء للمتهم أو للطرف المدني. قبل الإدلاء بشهاداتهم، يقسم الشهود اليمين على التحدث دون كراهية ودون خوف، وإخبار الحقيقة كاملة، لا شيء سوى الحقيقة. يمكن للقضاة، أعضاء المحكمة، والمحلفين طرح أسئلة على المتهمين والشهود من خلال

الرئيس. يتعين عليهم عدم إبداء آرائهم. المادة 442. يضمن الرئيس النظام في الجلسة وإدارة المناقشات. يمكن لمكتب الادعاء، بموافقة الرئيس، طرح أسئلة مباشرة على المتهمين، الشهود، الأطراف المدنية، الخبراء وأي شخص يمكن أن يساهم في كشف الحقيقة. يمكن للمتهم، الطرف المدني أو محاموهم طرح أسئلة على الأشخاص الآخرين المذكورين أعلاه من خلال الرئيس. المادة 542.

يمكن لمكتب الادعاء أن يقدم خلال المناقشات طلبات شفهية أو مكتوبة، والتي تقررها المحكمة المكونة من القضاة المحترفين فقط على الفور. إذا لم تستجب المحكمة للطلبات، تستمر الإجراءات في الجلسة. لا يمكن الطعن في الأحكام الصادرة بشأن الحوادث، بعد أن تم سماع مكتب الادعاء، الأطراف أو محاميهم مسبقًا، إلا في نفس الوقت مع الحكم في الموضوع.

يتم سماع الطرف المدني أو محاميه، النيابة العامة في ملاحظاتها، ومحامي الدفاع. المتهم له الكلمة دائمًا في النهاية. لا يمكن قطع المناقشات. يجب أن تستمر حتى يتم إصدار حكم المحكمة الجنائية. ومع ذلك، يمكن تعليقها للمدة اللازمة لراحة القضاة والمتهم. المادة 642. بعد انتهاء

المناقشات، يجب على الرئيس أن يعلن عن إغلاقها قبل أن يتقاعد القضاة والمحلفون إلى غرفة المداولات. لا يمكنهم الخروج منها إلا بعد أن يتخذوا قرارهم. القسم الفرعي 3 الحكم المادة 742. للمحلفين صوت في المداولات بشأن الذنب وتطبيق العقوبة. يتم إصدار الحكم بالإدانة بأغلبية الأصوات. القضاة المحترفون يقررون بمفردهم بشأن مسائل الاختصاص، والحوادث القانونية

والإجرائية. المادة 842. عندما تصدر المحكمة الجنائية عقوبة تصحيحية، يمكنها، بقرار مسبب ووفقًا لأحكام قانون العقوبات، أن تأمر بتعليق تنفيذ العقوبة. تتداول المحكمة الجنائية أيضًا بشأن العقوبات التكميلية أو الإضافية. المادة 942. إذا كان الفعل المنسوب إلى المتهم غير معاقب عليه بموجب القانون الجنائي، أو إذا تم إعلان براءة المتهم، تصدر المحكمة الجنائية

حكمها بالبراءة. إذا كان المتهم يستفيد من عذر مطلق، تصدر المحكمة الجنائية حكمها بالعفو. يتم الإفراج عن المتهم المعفى أو المبرأ على الفور، إذا لم يكن محتجزًا لأسباب أخرى. لا يمكن محاكمة أي شخص تم تبرئته مرة أخرى أو اتهامه بسبب نفس الأفعال، حتى تحت وصف مختلف. المادة 052. إذا نتج عن المناقشات أن الفعل يحمل وصفًا قانونيًا

مختلفًا عن ذلك الذي تم إعطاؤه
بموجب حكم الإحالة، فإن المحكمة الجنائية تقرر بشأن الوصف الجديد. المادة 152. بعد إصدار الحكم، ينبه الرئيس المدان إلى حقه في الطعن بالنقض. ويعلمه أن لديه مهلة خمسة أيام بعد إصدار الحكم للطعن، وأنه بعد انقضاء هذه المهلة، لن يُقبل طعنه.

بشأن الدعوى العامة، تصدر المحكمة الجنائية المكونة من القضاة فقط حكمها بشأن طلبات التعويض التي تقدمها الطرف المدني ضد المتهم، بعد سماع الأطراف والنيابة العامة. المادة 352. يمكن للطرف المدني، في حالة البراءة كما في حالة العفو، أن يطلب تعويض الضرر الناتج عن خطأ
المتهم، كما يتضح من الوقائع موضوع حكم الإحالة. المادة 452. يمكن للمحكمة الجنائية أن تأمر من تلقاء نفسها بإعادة الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة. في حالة الإدانة، لا تتم هذه الإعادة إلا بعد أن يثبت المستفيد أن المدان قد تخلى عن المهلة للطعن بالنقض أو، إذا كان قد طعن، أن القضية قد تم الحكم فيها نهائيًا. عندما يصبح قرار المحكمة الجنائية نهائيًا، تكون
غرفة الاتهام مختصة بإصدار الأمر، إذا لزم الأمر، بإعادة الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة. المادة 552. يجب أن يكون كل حكم صادر عن المحكمة الجنائية مسببًا. المادة 652. يتم توقيع محضر الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية من قبل الرئيس والكاتب. تجمع محاضر الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية وتودع في سجل المحاضر في أمانة محكمة الاستئناف القضائية. القسم
الفرعي 4 الغياب المادة 752. عندما، بعد حكم الإحالة، لا يمكن القبض على المتهم بموجب أمر القبض أو إذا لم يحضر بعد الإخطار الذي تم إرساله إلى منزله، يتم الحكم عليه غيابيًا، دون مشاركة المحلفين، من قبل القضاة المحترفين. المادة 852. إذا قام المدان بتسليم نفسه أو تم القبض عليه قبل انتهاء مهلة التقادم للجريمة، يتم إلغاء حكم الإدانة الغيابي بحكم القانون.
يتم إجراء مناقشات جديدة بالشكل العادي. المادة 952. في الحالة المنصوص عليها في هذا القسم الفرعي، إذا لم يتمكن الشهود المدعوون من الحضور لأسباب ما، تُقرأ أقوالهم المكتوبة، وإذا لزم الأمر، الردود المكتوبة من المتهمين الآخرين في نفس الجريمة في الجلسة. وينطبق الشيء نفسه على جميع الوثائق الأخرى التي تعتبر مفيدة لكشف الحقيقة. المادة 062. المتهم الغائب
الذي، بعد حضوره، يحصل على تأجيل من الوقائع المتابعة يُحكم عليه بتكاليف الإجراءات الناتجة عن غيابه، ما لم يتم إعفاؤه من قبل المحكمة الجنائية.

الأحكام الصادرة غيابيًا من المحكمة الجنائية مفتوح فقط للنائب العام والطرف المدني، فيما يتعلق به. العنوان 2 من المحكمة التصحيحية ومحكمة الاستئناف الفصل 1 من المحكمة التصحيحية القسم 1 من الاختصاص وتقديم الطلب للمحكمة التصحيحية القسم الفرعي 1 من الأحكام العامة المادة
262. تُسمى الغرفة التصحيحية لمحكمة الدرجة الأولى المحكمة التصحيحية. مع مراعاة اختصاص التخصصات المتخصصة، فهي تنظر في الجرائم والمخالفات البسيطة. المادة 362. تُعرف الجرائم والمخالفات في المواد 3 و 4 من قانون العقوبات. المادة 462. المحكمة المختصة هي المحكمة التصحيحية في مكان الجريمة، أو في مكان إقامة المتهم، أو في مكان اعتقاله، حتى لو تم القبض عليه
لأسباب أخرى. المحكمة في مكان احتجاز المتهم ليست مختصة إلا في الظروف المنصوص عليها في الأحكام المتعلقة بإحالة محكمة إلى أخرى. المادة 562. يمتد الاختصاص بالنسبة للمتهم أو المخالف إلى جميع المشاركين والمساعدين. المادة 662. المحكمة، التي تم تقديم الدعوى العامة إليها، مختصة للنظر في جميع الاستثناءات التي يثيرها المتهم للدفاع عن نفسه، باستثناء ما يتعلق
بالاستثناءات الأولية المنصوص عليها في القانون أو المستندة إلى حق عيني عقاري. يجب أن تُثار الاستثناءات المستندة إلى بطلان إما الاستدعاء أو الإجراءات السابقة، تحت طائلة عدم القبول، قبل أي دفاع في الموضوع. لا يمكن أن يُعلن عن البطلان إلا في الظروف المنصوص عليها في المادة 724 أدناه. المادة 762. يجب أن يُثار الاستثناء الأولي قبل أي دفاع في الموضوع. لا

يُقبل إلا إذا كان من شأنه أن يسحب من الفعل الذي يشكل أساس المتابعة، صفة الجريمة. يُقبل فقط إذا كان يستند إلى وقائع أو مستندات تعطي أساسًا للمتابعة.

ا ءانثتسا ل وبق م ت اذإ 54 ةيئانجلا تاءارجإلا نونا ق نوباغ [illegible]

تمنح المحكمة مهلة يجب على المتهم خلالها تقديم الدعوى إلى السلطة المختصة. في حالة عدم تقديم المتهم للدعوى خلال هذه المهلة وإثبات جهوده، يتم تجاوز الاستثناء. إذا لم يتم قبول الاستثناء، تستمر المناقشات. المادة 862. عندما تكون المحكمة قد تلقت عدة إجراءات تتعلق بوقائع

مترابطة، يمكنها أن تأمر بدمجها من تلقاء نفسها، بناءً على طلب النيابة العامة أو بناءً على طلب أحد الأطراف. المادة 962. يتم تقديم الطلب للمحكمة التصحيحية إما: بموجب أمر إحالة من قاضي التحقيق؛ تطبيقًا لإجراءات الجريمة المشهودة؛ بموجب استدعاء صادر عن المدعي العام؛ بموجب استدعاء مُقدم مباشرة إلى المتهم والمسؤول المدني عن الجريمة من قبل الطرف

المدني؛ من خلال حضور الأطراف وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 072 أدناه. المادة 072. يتم تسليم الإخطار، بأي وسيلة، من قبل النيابة العامة. يُعفي من الاستدعاء إذا تبعه حضور طوعي للشخص الموجه إليه. يشير إلى الجريمة المتابعة ويستشهد بالنص القانوني الذي يعاقب عليها. المادة 172. يتم تسليم الاستدعاء في المواعيد والأشكال المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة 272. يجب إبلاغ أي شخص قدم شكوى من قبل النيابة العامة بتاريخ الجلسة. المادة 372. الطرف [illegible] الذي [illegible]

ت امارغلا نم 2 يعرفلا مسقلا . [illegible]

التحكيمية المادة 472. مع مراعاة الأحكام المخالفة المنصوص عليها في القانون، يمكن أن تؤدي المخالفات إلى دفع غرامة ثابتة إما بيد الضابط الذي قام بتحرير المخالفة، أو بيد موظف الخزانة العامة. المادة 572. يتم تحديد مبلغ الغرامة الثابتة بمبلغ 000,01 فرنك أفريقي. يمكن مراجعتها بموجب اللوائح. دفع هذه الغرامة ينهي الدعوى العامة.

ي ذلا طباضلا ىلع ب جي 55 ةيئانجلا تاءارجإلا نونا ق نوباغ [illegible]

بتحرير المخالفة أن يسلم المخالف إيصالاً منفصلاً من دفتر إيصالات مطابق للنموذج القانوني. المادة 672. لا يجوز فرض غرامة ثابتة في الحالات التالية : إذا كانت المخالفة التي تم ضبطها تعرض مرتكبها، إما لتعويض الأضرار التي لحقت بالأشخاص أو الممتلكات، أو للعقوبات المرتبطة

بالإعادة؛ إذا كانت المخالفة مرتبطة بجريمة أو جنحة؛ إذا كانت المخالفة منصوصاً عليها ومعاقباً عليها بموجب التشريعات البيئية أو بموجب قانون العمل، وكذلك في الحالات التي استثنت فيها تشريعات معينة إجراءات الغرامة الثابتة؛ إذا اعترض المخالف. المادة 772. ما لم يكن هناك دفع فعلي للغرامة الثابتة، يقوم الضابط بتحرير محضر وفقاً للأشكال القانونية. يتم

إرسال هذا المحضر إلى المدعي العام المختص. المادة 872. يتم تقديم المحضر الذي يثبت المخالفة إلى رئيس محكمة الدرجة الأولى أو القاضي الذي ينوب عنه. إذا كان هناك ما يبرر المتابعة وإذا رأى القاضي أن العقوبة المالية غير كافية، فإنه يحول القضية إلى النيابة العامة لتقديمها بشكل أفضل، ويتم محاكمة المخالف وفقاً للإجراءات العادية. إذا رأى القاضي أن الغرامة

فقط يجب أن تُفرض، فإنه يصدر أمراً يتضمن النصوص التي تنص وتعاقب على المخالفة، ويحدد مبلغ الغرامة وكذلك المدة التي يجب أن يتم فيها إبلاغ الأمر. المادة 972. يتم إبلاغ الأمر الصادر دون رسوم عن طريق الإدارة إلى المخالف الذي يكون حراً في قبول الأمر أو إعلان اعتراضه، والذي يتم ذكره بعد ذلك في الوثيقة التي تثبت الإبلاغ. إذا أعلن المخالف أنه يعترض، يتم

تقديمه أمام المحكمة وفقاً للإجراءات العادية. المادة 082. إذا قبل المخالف، فإنه يدفع على الفور مبلغ الغرامة إلى موظف الخزانة العامة، أو إذا لم يكن هناك موظف في المنطقة، إلى الموظف الذي قام بالإبلاغ. في جميع الحالات، يتم

تسليم المخالف إيصالاً يثبت الدفع. يتم إرسال نسخة من الإيصال مع الأمر إلى القاضي الذي أصدره، للتصنيف في السجل. عندما يكون المخالف
الذي قبل غير قادر على دفع مبلغ الغرامة، على الفور أو في المدة المحددة له، يصبح الأمر نافذاً ويتم إحالته إلى قاضي النيابة العامة لاتخاذ إجراءات القهر البدني. المادة 182. يُحرم من حق الاعتراض على الأمر التحكيمي :

الذي قدموه في المحضر والذين، عند استدعائهم، لا يحضرون في المواعيد المحددة لمدة شهر؛ المخالفون الذين قدموا عنواناً غير دقيق. في الحالتين، يصبح الأمر نافذاً ويتم تحصيله وفقاً لأحكام هذا القانون. المادة 282. عندما يتم إصدار الإيصالات من قبل الموظف الذي يبلغ
الأوامر، يتم فصلها عن سجل إيصالات تم التوقيع عليه وختمه قبل أي استخدام من قبل موظف الخزانة العامة. يتم تقديم هذا السجل في الأيام الخمسة الأولى من كل شهر، بتوقيع موظف الخزانة العامة ويتم تحصيل الإيرادات في نفس الوقت. المادة 382. يتم الاحتفاظ بسجل خاص للأوامر التحكيمية في كل محكمة حيث يتم ذكر لكل مخالف، طبيعة وتاريخ القرار، مبلغ الغرامة المفروضة،
وإذا لزم الأمر، التحصيل الذي تم وفقاً للشروط المذكورة أعلاه. يتم أخذ القرار التحكيمي المقبول والمنفذ في الاعتبار لتطبيق قواعد الإعادة. الفرع 3 عن الجريمة المشهودة المادة 482. يتم القبض على الفرد في حالة جريمة مشهودة وفقاً للمادة 15 من هذا القانون، بسبب فعل يعاقب عليه بعقوبات تصحيحية، ويتم تقديمه على الفور أمام المدعي العام الذي يستجوبه، ويمكنه
وضعه تحت أمر الإيداع في انتظار ظهوره أمام المحكمة. المادة 582. يقوم المدعي العام بإبلاغه بحقه في المطالبة بمهلة لإعداد دفاعه. يتم ذكر إشعار الحق والرد في محضر الاستجواب. إذا طلب المتهم مهلة، يحدد المدعي العام موعد الجلسة في فترة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن خمسة عشر يوماً. إذا تنازل المتهم عن هذا الحق، يتم تقديمه أمام المحكمة في أقرب جلسة
والتي لا يمكن أن تتجاوز سبعة أيام. تعتبر أحكام هذه المادة ملزمة تحت طائلة البطلان. المادة 682. يتم استدعاء الشهود بجميع الوسائل من قبل أي ضابط شرطة قضائية أو موظف من القوة العامة. يتم ذكر ذلك في المحضر. يُلزم الشهود بالحضور تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 901 من هذا القانون. المادة 782. إذا رأى القاضي أن القضية ليست جاهزة للحكم، يأمر
بتأجيلها إلى إحدى جلساته المقبلة لاستكمال المعلومات، وإذا لزم الأمر، يضع المتهم في حرية مؤقتة.

موعد أقصاه ثلاثون يوماً من الجلسة الأولى حتى في حالة عدم تقديم السجل الجنائي، وإلا يتم تأجيل القضية إلى الجلسة العادية ويتم الإفراج عن المتهم تلقائياً، إذا لم يكن محبوساً لأسباب أخرى. القسم 2 عن تشكيل المحكمة وعقد الجلسات الفرع 1 عن التشكيل المادة 982. تنظر
المحكمة التصحيحية في تشكيل جماعي من ثلاثة أعضاء. يرأسها الرئيس أو نائب الرئيس لمحكمة الدرجة الأولى أو أحد القضاة في المحكمة. تُمارس وظائف النيابة العامة من قبل المدعي العام لدى المحكمة، أو من قبل المدعين العامين المساعدين أو من قبل النواب. تُمارس وظائف كاتب المحكمة من قبل كاتب المحكمة الرئيسي أو من قبل أحد كتبة المحكمة. عندما يتم تخصيص عدة جلسات
لنفس القضية، يُفترض أن القضاة الذين ساهموا في القرار قد حضروا جميع هذه الجلسات. المادة 092. يمكن للمحكمة التصحيحية أن تجلس بقاضي واحد إذا، بسبب عذر مثبت، لا يمكن تشكيلها في تشكيل جماعي. الفرع 2 عن الجلسات المادة 192. يتم تحديد عدد الجلسات التصحيحية من قبل رئيس محكمة الدرجة الأولى الذي يحدد، في بداية السنة القضائية، بعد استشارة الجمعية العامة،
التواريخ والأوقات للجلسات التي ستعقد بشكل دوري. في حالة الضرورة، يمكن تعديل عدد الجلسات بنفس الطريقة خلال السنة. المادة 292. يمكن أن تكون جلسة الشرطة البسيطة منفصلة عن الجلسة التصحيحية. إذا كانت منفصلة عن الجلسة التصحيحية، يمكن أن تُعقد في نفس اليوم. الفرع 3 عن الجلسات الخارجية المادة 392. يمكن لرؤساء محاكم الدرجة الأولى أو القضاة الذين يحددهم أن
يعقدوا جلسات خارجية في نطاق سلطاتهم القضائية.

في بداية السنة القضائية من قبل رئيس محكمة الدرجة الأولى، بعد استشارة الجمعية العامة. يشير هذا الجدول إلى أماكن وتواريخ هذه الجلسات. يمكن عقد جلسات خارجية أخرى إذا كانت الضرورات الخدمية تتطلب ذلك، بخلاف تلك المحددة في الجدول المذكور أعلاه. المادة 492. في حالة عذر
كاتب المحكمة، يتم استبداله بكاتب محكمة خاص يؤدي اليمين ككتبة. المادة 592. إذا كانت القضية ليست جاهزة للحكم، فإن أحكام هذا القانون قابلة للتطبيق. المادة 692. يتم تسجيل الأحكام الصادرة في الجلسة الخارجية دون تأخير من قبل الكاتب في سجل خاص يحتوي على البيانات العادية لإعلانات الأطراف وإفادات الشهود. المادة 792. كاستثناء، يمكن للرئيس الأول لمحكمة
الاستئناف القضائية، بناءً على طلب المدعي العام، تعيين بموجب أمر، قاضٍ من محكمة الدرجة الأولى لعقد جلسات خارجية خارج نطاق هذه المحكمة، بدلاً من القاضي المختص عادة. يتبع هذا القاضي الأشكال والشروط المذكورة أعلاه. يتم إرسال الأحكام الصادرة على الفور إلى سجل المحكمة التي تتبع لها المنطقة التي عُقدت فيها الجلسة الخارجية. يتم تصنيفها ضمن المحاضر من قبل
الكاتب الذي يذكر ذلك في سجل الجلسات الخارجية. الفرع 4 عن الإعلان وشرطة الجلسة المادة 892. تكون الجلسات علنية، تحت طائلة البطلان. ومع ذلك، يمكن للمحكمة، إذا رأت أن الإعلان يشكل خطراً على النظام العام أو الأخلاق، أن تأمر بأن تتم المناقشات في جلسة مغلقة. يجب دائماً أن يتم النطق بالحكم في الموضوع في جلسة علنية. المادة 992. يضمن الرئيس أمن الجلسة
وإدارة المناقشات. المادة 003. يمكن للرئيس أن يمنع دخول القاعة على القاصرين أو بعضهم. المادة 103. منذ افتتاح الجلسة، يُحظر استخدام أي جهاز تسجيل صوتي، أو كاميرا، أو تلفاز، أو سينما، أو أجهزة تصوير، وأي جهاز اتصال، إلا بإذن صريح من رئيس المحكمة أو محكمة الاستئناف.

باستثناء تلك التي يحملها وكلاء الأمن والحراسة المعتمدين. المادة 203. عندما يسبب المتهم أو الطرف المدني أو الشاهد أو الجمهور أي نوع من الاضطراب في هدوء المناقشات خلال الجلسة، يأمر الرئيس بطردهم من قاعة المحكمة. إذا تم مقاومة هذا الأمر أو تسبب في فوضى أثناء
تنفيذ هذا الإجراء، يتم وضع الشخص أو الأشخاص المطرودين تحت أمر الإيداع، ويُحاكمون ويُعاقبون بالسجن لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات ضد مرتكبي الإهانات والعنف تجاه القضاة. المادة 303. عندما يتم طرد المتهم من قاعة المحكمة، يُحتفظ به، حتى لو كان حراً، تحت تصرف المحكمة بواسطة القوة العامة حتى نهاية
المناقشات. ثم يُعاد إلى قاعة المحكمة حيث يُعلن الحكم بحضوره. القسم 3 المناقشات الفرع 1 ظهور المتهم المادة 403. يثبت الرئيس هوية المتهم ويعلمه بالعمل الذي أحضر المحكمة. كما يثبت، إذا لزم الأمر، وجود أو غياب الشخص المسؤول مدنياً، والطرف المدني، والشهود، وربما الخبراء والمترجمين. المادة 503. عندما لا يتحدث المتهم اللغة الفرنسية بشكل كافٍ أو إذا كان
من الضروري ترجمة وثيقة تم تقديمها للمناقشات، يعين الرئيس تلقائياً مترجماً قد بلغ سن الرشد المدني، ويطلب منه أداء اليمين المنصوص عليها في المادة 011 الفقرة 3 من هذا القانون. يمكن للنيابة العامة والمتهم والطرف المدني استبعاد المترجم مع تقديم مبررات لذلك. وتصدر المحكمة قرارها بشأن هذا الاستبعاد، ولا يمكن الطعن في قرارها. لا يمكن، حتى بموافقة المتهم
أو النيابة العامة، اختيار المترجم من بين القضاة الذين يشكلون المحكمة، أو كاتب الجلسة الذي يدون المحضر، أو الأطراف، أو الشهود. المادة 603. إذا كان المتهم أصم وأبكم ولا يعرف الكتابة، يعين الرئيس تلقائياً، كمترجم، الشخص المعروف بأنه معتاد على التحدث معه. تنطبق الأحكام الأخرى من المادة أعلاه على المتهم الأصم والأبكم.

والأبكم الكتابة، يقوم كاتب الجلسة بكتابة الأسئلة أو الملاحظات التي تُوجه إليه. تُسلم له، ويقدم المتهم ردوده كتابة، ويقوم كاتب الجلسة بقراءة كل ذلك. المادة 703. في اليوم المحدد للظهور في الجلسة، يتم نقل المتهم المحتجز بواسطة

القوة العامة أو وكلاء الأمن السجني. المادة
803. يجب على المتهم الذي تم استدعاؤه شخصياً أن يحضر، ما لم يبرر غيابه بعذر مقبول من المحكمة. يتحمل المتهم نفس الالتزام، عندما يُثبت أنه، رغم عدم استدعائه شخصياً، قد علم بالاستدعاء الرسمي الذي يتعلق به، في الحالة المنصوص عليها في أحكام المادة 934 من هذا القانون. إذا تم استيفاء الشروط، يُعتبر الحكم متعارضاً بالنسبة للمتهم. المادة 903. يمكن للمتهم
المستدعى لارتكاب جريمة يعاقب عليها بغرامة أو عقوبة سجن تقل عن سنتين، أن يطلب، من خلال رسالة موجهة إلى الرئيس والتي ستُضاف إلى ملف القضية، أن يُحاكم غيابياً. في غيابه، يمكن أن يُمثل من قبل محاميه. ومع ذلك، إذا رأت المحكمة أن ظهور المتهم شخصياً ضروري، يتم إصدار استدعاء جديد، بناءً على طلب النيابة العامة، لجلسة يتم تحديد تاريخها من قبل المحكمة.
يُعتبر الحكم متعارضاً بالنسبة للمتهم الذي لا يستجيب لهذا الاستدعاء. وينطبق نفس الشيء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة. المادة 013. يجب أن تُسلم الأحكام المتعارضة شخصياً لتبدأ فترة الاستئناف. المادة 113. إذا لم يتم تسليم الاستدعاء لشخص المتهم، ولم يُثبت أنه علم بالاستدعاء، يتم إصدار القرار، في حالة عدم حضور المتهم، غيابياً.
المادة 213. تسري الأحكام المتعلقة بالمصالح المدنية للضحية كلما لم يتم تناول المناقشة حول جوهر الاتهام، وخاصة عندما تقتصر المناقشة على المصالح المدنية. المادة 313. يمكن للشخص المسؤول مدنياً أن يُمثل دائماً بواسطة محامٍ. وفي هذه الحالة، يُعتبر الحكم متعارضاً بالنسبة له. المادة 413. إذا لم يتمكن المتهم، بسبب حالته الصحية، من الظهور أمام المحكمة، وإذا
لم تكن هناك أسباب جدية لتأجيل الحكم، تأمر المحكمة، بقرار خاص ومسبب، بأن يُستمع إلى المتهم، بمساعدة محاميه إذا لزم الأمر، في منزله، أو في مؤسسة صحية، أو في السجن إذا كان محتجزاً، من قبل قاضٍ معين لهذا الغرض، مصحوباً بكاتب الجلسة. يتم إعداد محضر لهذا الاستجواب. تُستأنف المناقشة بعد استدعاء المتهم مرة أخرى، وتُطبق الأحكام المتعلقة بمصالح الضحية، بغض
النظر عن العقوبة المحتملة. في جميع الحالات، يُعتبر الحكم متعارضاً بالنسبة للمتهم. المادة 513. يمكن للأطراف المستدعاة للحضور أن تدافع عن نفسها، كما يمكنها الاستعانة بمحامٍ. لا يمكن اختيار المحامي إلا من بين المحامين المسجلين في النقابة الوطنية. يمكن للمحامين المسجلين في نقابات أخرى أن يمثلوا أمام المحاكم الغابونية، إذا كانت الدولة التي ينتمون إليها
مرتبطة بالغابون باتفاقية تبادل. تكون مساعدة محامٍ إلزامية إذا كان المتهم يعاني من إعاقة قد تؤثر على دفاعه أو عندما يكون في حالة قاصر جنائياً. في حالة عدم اختيار المتهم، يتم تعيين المحامي تلقائياً من قبل النقيب أو وفقاً للتشريعات المتعلقة بالقصر الجنائي. الفرع 2 تكوين الطرف المدني وآثاره المادة 613. يمكن لأي شخص، وفقاً لأحكام المواد 11 وما يليها من
هذا القانون، أن يدعي أنه تعرض للضرر بسبب جريمة، أن يُشكل، إذا لم يكن قد فعل ذلك بالفعل، طرفاً مدنياً لتعويض الضرر الذي لحق به. المادة 713. في الجلسة، يمكن تشكيل الطرف المدني، إما من خلال إعلان مُسجل من قبل كاتب الجلسة، أو من خلال تقديم استنتاجات. يجب أن يتم ذلك، تحت طائلة عدم القبول، قبل طلبات النيابة العامة بشأن الموضوع. لا يمكن سماع الشخص الذي
شكل طرفاً مدنياً كشاهد. المادة 813. تصدر المحكمة قرارها بشأن قبول تشكيل الطرف المدني. يمكن أن يُثار عدم قبول تشكيل الطرف المدني في البداية من قبل النيابة العامة، أو المتهم، أو الشخص المسؤول مدنياً، أو طرف مدني آخر. في هذه الحالة، تصدر المحكمة قرارها قبل أي مناقشة في الموضوع. المادة 913. يمكن للطرف المدني دائماً أن يُمثل بواسطة محامٍ. في هذه
الحالة، يُعتبر الحكم متعارضاً بالنسبة له. المادة 023. يُعتبر الطرف المدني، الذي تم استدعاؤه أو إخطاره بشكل صحيح، والذي لا يحضر، أو لا يُمثل في الجلسة، أو لا يقدم عذراً مقبولاً، كأنه يتنازل عن تشكيله.

ت مت ي مل اذإ ،ةل اح ل ا هذه ي ف 62 ةي ئ ان ج ل ا ت اءارجإ ل ا ن ون اق ن وب اغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
الدعوى المدنية إلا من خلال الاستدعاء المباشر المقدم بناءً على طلب الطرف المدني، فإن المحكمة لا تقضي في هذه الدعوى إلا إذا طلبت ذلك النيابة العامة، باستثناء أن للمتهم الحق في المطالبة بالتعويض عن الإجراءات التعسفية. في جميع الحالات، يمكن أن يُحكم على الطرف المدني

بدفع تكاليف الإجراءات. المادة 123. لا يمنع تنازل الطرف المدني من ممارسة الدعوى المدنية أمام المحكمة المختصة. الفرع 3 إدارة الأدلة المادة 223. ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يمكن إثبات الذنب بأي وسيلة من وسائل الإثبات، ويقرر القاضي بناءً على قناعته الشخصية. لا يمكن للمحكمة أن تستند في قرارها إلا على الأدلة التي تم تقديمها خلال المناقشات وتم

مناقشتها بشكل متعارض أمامها. يُترك الاعتراف، مثل أي عنصر من عناصر الإثبات، لتقدير القضاة. المادة 323. لا يكون لمحضر أو تقرير قيمة إثباتية إلا إذا كان منتظماً من حيث الشكل، وإذا كان مؤلفه قد تصرف في إطار مهامه وقدم ما سمعه أو شاهده شخصياً في موضوع من مواضيع اختصاصه. المادة 423. تعتبر محاضر وتقارير الضباط وعناصر الشرطة القضائية صحيحة حتى يتم تقديم

دليل عكسي كتابياً أو بشهادة. تُترك إدارة الأدلة لتقدير القاضي. المادة 523. إذا رأت المحكمة أن الخبرة ضرورية، يتم اتخاذ الإجراءات كما هو منصوص عليه في أحكام المواد 151 إلى 451 من هذا القانون. المادة 623. يتم استدعاء الشهود وفقاً لأحكام هذا القانون. المادة 723. بعد التحقق من هويات الأطراف، يأمر الرئيس الشهود بالانسحاب إلى الغرفة المخصصة لهم. لا

يخرجون منها إلا للإدلاء بشهادتهم. يتخذ الرئيس، إذا لزم الأمر، جميع التدابير اللازمة لمنع الشهود من التشاور مع بعضهم البعض قبل الإدلاء بشهاداتهم. المادة 823. يُلزم أي شخص مُستدعى للإدلاء بشهادته بالحضور، وأداء اليمين، والإدلاء بشهادته. يتم سماع القاصرين الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً دون أداء اليمين.

الذي يرفض، سواءً أداء اليمين أو الإدلاء بشهادته، يمكن أن يُحكم عليه، بناءً على طلب النيابة العامة، من قبل المحكمة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 472 من قانون العقوبات. المادة 033. إذا لم يحضر الشاهد ولم يقدم عذرًا معترفًا به كعذر مشروع، يمكن للمحكمة، بناءً

على طلب النيابة العامة أو حتى من تلقاء نفسها، أن تأمر بإحضار هذا الشاهد فورًا أمامها بالقوة العامة لسماعه أو تأجيل القضية إلى جلسة لاحقة. جميع نفقات الاستدعاء والسفر والشهود وأي نفقات أخرى تتعلق بمحاكمة القضية، تكون على عاتق الشاهد الغائب. بناءً على طلب النيابة العامة، الحكم الذي يأمر بإعادة المناقشات يُحكم على الشاهد الغائب، إذا لزم الأمر، بالحبس

القسري، بدفع هذه النفقات. إذا ثبت أن الشاهد الغائب لم يتلق استدعاءً أو إنذارًا في المواعيد المحددة، بسبب إهمال أو خطأ من صاحب العمل، فإن الأخير سيكون ملزمًا بدفع النفقات المشار إليها في الفقرة السابقة. المادة 133. يمكن للشاهد المدان لعدم حضوره، في موعد أقصاه خمسة أيام من تبليغ هذا القرار لشخصه أو إلى منزله، أن يقدم معارضة. لا يُفتح له طريق

الاستئناف إلا على الحكم الصادر بشأن هذه المعارضة. المادة 233. يمكن للشاهد الذي تم الحكم عليه لرفض أداء اليمين أو الإدلاء بشهادته أن يستأنف. المادة 333. قبل الشروع في سماع الشهود بشكل منفصل، يستجوب الرئيس المتهم ويتلقى تصريحاته. يمكن للنيابة العامة، بإذن من الرئيس، أن تطرح أسئلة مباشرة على المتهم، وعلى الطرف المدني والشهود، وكذلك على أي شخص آخر.

يمكن للمتهم، والطرف المدني أو مستشاريهم طرح أسئلة من خلال الرئيس. المادة 433. الأحكام الواردة في هذا القانون، المتعلقة بالشاهد الأصم أو الذي لا يعبر بشكل كافٍ باللغة الفرنسية، تنطبق أمام الهيئات المتخصصة لمحكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف. المادة 533. يتم سماع الشهود المستدعين بناءً على اقتراح من الأطراف المدعية أولاً، ما لم يقرر الرئيس خلاف

ذلك. يمكن أيضًا السماح للأشخاص المقترحين من قبل الأطراف والذين حضروا افتتاح المناقشات بالشهادة دون أن يتم استدعاؤهم بشكل منتظم.

على طلب الرئيس، أن يذكروا أسمائهم، وألقابهم، ومهنتهم، ومحل إقامتهم، إذا كانوا أقارب أو أصهار للمتهم، أو للشخص المسؤول مدنيًا أو للطرف المدني أو إذا كانوا في خدمتهم. المادة 733. لا تُقبل شهادات الأجداد أو الأحفاد للمتهم، أو الإخوة والأخوات أو الأصهار من نفس

الدرجة، أو الزوج أو الزوجة، حتى بعد الطلاق، إلا كنوع من المعلومات. المادة 833. الشاهد الذي أدى اليمين ليس ملزمًا

بتجديدها إذا تم استدعاؤه مرة أخرى خلال المناقشات. يذكره الرئيس، إذا لزم الأمر، باليمين التي أداها. المادة 933.
الشخص الذي، بناءً على التزام قانوني أو من تلقاء نفسه، أبلغ عن الوقائع المتابعة إلى العدالة، يمكن أن يُسمع كشاهد. يُخبر الرئيس
المحكمة بذلك. المادة 043. يدلي الشهود بشهاداتهم شفهيًا. ومع ذلك، يمكنهم استثنائيًا الاستعانة بالمستندات بإذن من الرئيس. المادة 143. يقوم كاتب الجلسة بتدوين سير المناقشات في محضر الجلسة، وبشكل أساسي، ملاحظات الرئيس وممثل النيابة العامة وكذلك تصريحات الأطراف والشهود. يوقع كاتب الجلسة على المحضر. ويصادق عليه الرئيس في موعد أقصاه ثلاثة أيام بعد كل
جلسة. المادة 243. بعد كل شهادة، يطرح الرئيس على الشاهد الأسئلة التي يراها ضرورية، وإذا لزم الأمر، تلك التي يقترحها المساعدون وأي من الأطراف، النيابة العامة والمحامون. يمكن للشاهد أن يغادر بعد شهادته، ما لم يقرر الرئيس خلاف ذلك. يمكن للنيابة العامة، والطرف المدني، والمتهم دائمًا أن يطلبوا، ويمكن للرئيس دائمًا أن يأمر، بأن يغادر الشاهد قاعة المحكمة
مؤقتًا، بعد شهادته. يمكن استدعاء هذا الشاهد وسماعه مرة أخرى، بعد شهادات شهود آخرين، مع أو بدون مواجهة.
المادة 343. خلال المناقشات وإذا لزم الأمر، يقدم الرئيس للمتهم، وللشهود وكذلك للخبراء، الأدلة ويستقبل ملاحظاتهم.
المادة 443. يمكن للمحكمة، سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب النيابة العامة، أو الطرف المدني أو المتهم، أن تأمر بجميع النقل الضرورية
من أجل إظهار الحقيقة. تُدعى الأطراف ومستشاريهم لحضور ذلك. يتم إعداد محضر لهذه العمليات، يوقعه الرئيس وكاتب الجلسة والأطراف الحاضرة.

المناقشات، شهادة أحد الشهود كاذبة، يقوم الرئيس، إما من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب النيابة العامة أو أحد الأطراف، بتدوين التصريحات الدقيقة للشاهد في محضر الجلسة. يمكنه أن يأمر هذا الشاهد بالبقاء تحت تصرف المحكمة، التي يمكن أن تسمعه مرة أخرى، إذا لزم الأمر. إذا
كان الحكم يجب أن يصدر في نفس اليوم، يمكن للرئيس أيضًا أن يأمر بحراسة هذا الشاهد بالقوة العامة داخل أو خارج قاعة المحكمة. بعد قراءة الحكم في الموضوع، يتم إعداد محضر من قبل المحكمة بالوقائع أو الأقوال التي قد تؤدي إلى شهادة كاذبة. تأمر المحكمة، إذا لزم الأمر، بإحضار الشاهد أمام النائب العام مع المحضر ونسخة من محضر الجلسة. الفرع 4 من المناقشة من قبل
الأطراف المادة 643. يتخذ النائب العام باسم القانون، الطلبات الكتابية أو الشفوية التي يراها متوافقة مع القانون. تكون المحكمة ملزمة بالرد في حكمها على الطلبات الكتابية المقدمة. المادة 743. يمكن للمتهم، والأطراف الأخرى ومستشاريهم تقديم استنتاجات. يتم التصديق عليها من قبل الرئيس. يذكر كاتب الجلسة في المحضر إيداعها في المناقشات. تكون المحكمة ملزمة
بالرد على الاستنتاجات المقدمة بشكل منتظم. لهذا الغرض، يجب أن تدمج في الموضوع الحوادث والاستثناءات التي تم تقديمها لها وأن تحكم عليها بحكم واحد ومشترك، حيث تتناول أولاً الاستثناء ثم الموضوع. المادة 843. بعد انتهاء التحقيق في الجلسة، يتم سماع الطرف المدني، وتأخذ النيابة العامة طلباتها. يقدم المتهم، إذا لزم الأمر، المسؤول مدنيًا ومستشارهم وسائل
دفاعهم. يمكن للطرف المدني والنيابة العامة الرد. سيكون للمتهم ومستشاره دائمًا الكلمة الأخيرة. المادة 943. إذا لم يمكن إنهاء المناقشات خلال نفس الجلسة، تحدد المحكمة وتدون في محضر الجلسة، اليوم الذي ستستمر فيه. تكون الأطراف والشهود الذين لم يتم سماعهم وكذلك أولئك الذين تم دعوتهم للبقاء تحت تصرف المحكمة ملزمين بالحضور، دون استدعاء جديد، في جلسة
الإحالة.

الجرائم والمخالفات المادة 053. يتم إصدار الحكم إما في الجلسة التي تم فيها المناقشات، أو في تاريخ لاحق في فترة لا تتجاوز ثلاثين يومًا. يبلغ الرئيس الأطراف الحاضرة بتاريخ إصدار الحكم. المادة 153. إذا كان من الضروري إجراء معلومات إضافية، تعين المحكمة بموجب حكم أحد

أعضائها، الذي يتمتع بالسلطات الممنوحة لضباط الشرطة القضائية فيما يتعلق بالطلبات القضائية وفقًا لأحكام هذا القانون. تخضع المعلومات الإضافية للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون. يمكن للنائب العام، إذا لزم الأمر بناءً على الطلبات، الحصول على ملف القضية في أي وقت، بشرط إعادته خلال ثماني وأربعين ساعة من استلامه. المادة 253. إذا رأت المحكمة أن الفعل
يشكل جريمة أو مخالفة، فإنها تحكم بالعقوبة. تحكم، إذا لزم الأمر، بنفس الحكم على المصالح المدنية. إذا لم تتمكن من الحكم في الحالة الراهنة على الطلبات المتعلقة بالتعويض، يمكن للمحكمة أن تمنح الطرف المدني تعويضًا مؤقتًا رغم المعارضة أو الاستئناف. المادة 353. إذا كان الفعل من طبيعة تستحق عقوبة تصحيحية، فإن المحكمة تصدرها. إذا كانت العقوبة المقررة أقل
من ثمانية أشهر من السجن دون وقف التنفيذ، يمكن للمحكمة أن تصدر أمرًا بالاحتجاز أو أمرًا بالقبض. تكون إصدار المحكمة لأمر الاحتجاز أو أمر القبض حقًا، عندما تكون العقوبة المقررة مساوية أو أعلى من ثمانية أشهر من السجن. يستمر الأمر الصادر عن المحكمة في إنتاج آثاره حتى إذا خفضت المحكمة في المعارضة، أو محكمة الاستئناف في الاستئناف، العقوبة. ومع ذلك، فإن
المحكمة في المعارضة، أو محكمة الاستئناف في الاستئناف، لها السلطة بموجب قرار خاص ومسبب، أن تأمر برفع الأمر. في حالة المعارضة للحكم وفقًا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، يجب أن تُعرض القضية أمام المحكمة في أول جلسة مناسبة، وأقصى حد في غضون ثمانية أيام من يوم المعارضة.

تم استدعاؤها بانتظام بشأن فعل مؤهل كجريمة بموجب القانون، أنه لا يشكل سوى مخالفة، فإنها تصدر حكمها بشأن العقوبة وتبت، إذا لزم الأمر، في الدعوى المدنية. إذا كان الفعل يشكل مخالفة مرتبطة بجريمة، فإن المحكمة تصدر حكمًا واحدًا بشأن كل شيء. المادة 553. إذا كان
المتهم يستفيد من سبب عدم المسؤولية، تعلن المحكمة عدم مسؤوليته وتبت، إذا لزم الأمر، في الدعوى المدنية. المادة 653. إذا كان الفعل المعروض على المحكمة تحت وصف الجريمة يشكل جريمة، تعلن المحكمة عدم اختصاصها وتحيل النيابة العامة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة. يمكنها، بموجب نفس القرار، بعد سماع النيابة العامة، إصدار أمر بالاحتجاز أو التوقيف، الذي سيظل
ساري المفعول حتى يتم استدعاء محكمة. إذا لم يتم استدعاء أي محكمة خلال خمسة عشر يومًا من القرار، يتم الإفراج عن المتهم تلقائيًا. إذا مثل المتهم في حالة احتجاز، فإن عدم اختصاص المحكمة لا يؤدي تلقائيًا إلى إطلاق سراحه. يمكن للمتهم أن يطلب الإفراج المؤقت من المحكمة، التي تصدر حكمًا واحدًا بشأن كل شيء. إذا رفضت المحكمة الطلب، فإن أحكام الفقرة 3 من هذه
المادة تصبح قابلة للتطبيق. المادة 753. إذا اعتبرت المحكمة أن الفعل المتابع لا يشكل أي جريمة بموجب القانون الجنائي أو أن الفعل غير مثبت أو أنه غير منسوب إلى المتهم، فإنها تحيل المتهم من إجراءات المتابعة. المادة 853. بغض النظر عن جميع طرق الطعن، يتم الإفراج عن المتهم المحتجز الذي تم تبرئته، أو غير مسؤول، أو المدان إما بالسجن مع وقف التنفيذ، أو
بالغرامة، على الفور، إذا لم يكن محجوزًا لأسباب أخرى. وينطبق الأمر نفسه على المتهم المدان بعقوبة السجن بمجرد أن تصل مدة الاحتجاز التي قضاها إلى مدة العقوبة المحكوم بها. في حالة استئناف النيابة العامة بعد قرار التبرئة أو الحكم بالسجن مع وقف التنفيذ، يبقى المتهم محتجزًا حتى يتم البت في الاستئناف، وفي جميع الحالات حتى انتهاء مهلة الاستئناف، ما لم يصدر
حكم بالإفراج بناءً على طلبات النيابة العامة. في جميع الحالات، يحق للمتهم استئناف الحكم. المادة 953. يمكن للمتهم الذي دفع تكاليف المتابعة أن يطلب تعويضات من الطرف المدني الذي قام بتحريك الدعوى العامة، حيث تصدر المحكمة حكمًا واحدًا بشأن الطلب بالتعويضات المقدم من الشخص الذي تم تبرئته ضد الطرف المدني بسبب إساءة استخدام حقه في تقديم الدعوى المدنية.

ضد المتهم وضد المسؤول المدني، إذا لزم الأمر، يلزمهم بدفع التكاليف والنفقات تجاه الدولة. المادة 163. في حالة التبرئة، لا يمكن الحكم على المتهم بدفع تكاليف المحاكمة. المادة 263. الطرف المدني الذي يخسر ملزم بدفع التكاليف.

ومع ذلك، إذا تم رفع الدعوى من قبل النيابة
العامة، يمكن إعفاء الطرف المدني بحسن نية الذي خسر من كل أو جزء من التكاليف. المادة 363. يتم تحديد التكاليف والنفقات بموجب الحكم. المادة 463. يمكن للمتهم، أو الطرف المدني، أو المسؤول المدني أن يطلب من المحكمة التي تنظر في الدعوى استرداد الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة. يمكن للمحكمة، بعد سماع النيابة العامة إذا لزم الأمر، أن تأمر تلقائيًا بهذا
الاسترداد. المادة 563. أي شخص آخر غير المتهم، أو الطرف المدني، أو المسؤول المدني، الذي يدعي أن له حقًا على الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة، يمكنه أيضًا المطالبة باستردادها من المحكمة التي تنظر في الدعوى. يمكن فقط محاضر الضبط المتعلقة بمصادرة الأشياء أن تُبلغ له. تبت المحكمة بموجب نفس الحكم أو بحكم منفصل، بعد سماع الأطراف. المادة 663. إذا منحت
المحكمة الاسترداد، يمكنها اتخاذ أي تدبير احترازي لضمان، حتى القرار النهائي بشأن الموضوع، تمثيل الأشياء المستردة. إذا اعتبرت المحكمة أن الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة مفيدة لإظهار الحقيقة أو قابلة للمصادرة، فإنها تؤجل
الاسترداد حتى قرارها بشأن الموضوع. قرار التأجيل لا يمكن الطعن فيه. المادة 763. الحكم الذي يرفض طلب الاسترداد قابل للاستئناف من قبل
الشخص الذي قدم الطلب. الحكم الذي يمنح الاسترداد قابل للاستئناف من قبل النيابة العامة، أو المتهم، أو المسؤول المدني، أو الطرف المدني الذي تضرر من القرار. في حالة استئناف النيابة العامة، يتم تعليق تنفيذ الحكم الذي يمنح الاسترداد. لا يمكن لمحكمة الاستئناف البت قبل قرار المحكمة بشأن الموضوع. المادة 863. تبقى المحكمة التي نظرت في القضية مختصة لإصدار
أمر باسترداد الأشياء الموضوعة تحت يد العدالة، إذا لم يتم ممارسة أي طريق من طرق الطعن ضد الحكم بشأن الموضوع.

ي يأ بلط يف ةمكحملا تبثت 69 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .

يدعي أن له حقًا على الأشياء المصادرة أو بناءً على طلب النيابة العامة. التكاليف تكون على عاتق الخزينة العامة. يمكن الطعن في القرار أمام محكمة الاستئناف. المادة 963. محكمة الاستئناف التي تنظر في موضوع القضية مختصة للنظر في الاستردادات. المادة 073. يجب أن يحتوي كل حكم
على الوقائع، والأسباب، ونص الحكم. تشكل الأسباب أساس القرار. ينص الحكم على الوقائع التي تم إعلان الأشخاص المذكورين مذنبين أو غير مذنبين، مسؤولين، ويبت في العقوبة، وإذا لزم الأمر، في الإدانات المدنية. المادة 173. يتم تأريخ محضر الحكم ويذكر فيه أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم. يجب أن يتم تسجيل حضور النيابة العامة في الجلسة. بعد أن يتم توقيع المحضر من
قبل الرئيس والكاتب، يتم إيداع المحضر في أمانة المحكمة في غضون ثمانية أيام كحد أقصى من إصدار الحكم. يتم ذكر هذا الإيداع في السجل الخاص الذي يتم الاحتفاظ به في الأمانة لهذا الغرض. المادة 273. يقوم وكلاء الجمهورية بالحصول على محاضر الأحكام كل شهر من كاتب المحكمة، تحت إشراف رئيس المحكمة. المادة 373. يقوم كاتب المحكمة بإعداد تقرير شهري عن الأحكام
الصادرة خلال الشهر. يتم إرسال هذا التقرير إلى النائب العام، تحت إشراف وكيل الجمهورية. الفرع 2 من حكم الأحداث المادة 473. يتم تقديم الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة عشر وثمانية عشر عامًا والمتهمين بجريمة مؤهلة كجريمة أو جنحة، أمام المحاكم المختصة بالأحداث. تحدد التشريعات المتعلقة بنظام حماية الأحداث الاختصاص، والتنظيم، وعمل المحاكم المختصة
بالأحداث. المادة 573. الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثلاثة عشر عامًا والذين ارتكبوا أفعالاً مؤهلة كجريمة أو جنحة، لا يمكن وضعهم تحت أمر الاحتجاز. يتم تقديمهم أمام رئيس المحكمة الذي يمكنه أن يصدر بأمر إما تسليم الطفل إلى والديه، أو إلى وصيه، أو إلى الشخص الذي كان يتولى رعايته، أو إلى شخص موثوق به، أو وضعه في مؤسسة أو منشأة عامة أو خاصة للتعليم أو
التدريب المهني، أو في مؤسسة طبية. يمكن إلغاء أو تعديل هذه التدابير بنفس الأشكال.

ةل امكحلا نم 5 مسقلا 70 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .

والمعارضة الفرع 1 من الحكم الغيابي المادة 673. باستثناء الحالات المنصوص عليها في أحكام المواد 803، 903، 313،

413، 913 و023 من هذا القانون، يتم الحكم على أي شخص تم استدعاؤه بانتظام ولم يحضر في اليوم والساعة المحددين في الاستدعاء غيابيًا. المادة 773. يتم تبليغ الحكم
الصادر غيابيًا بواسطة إشعار من محضر قضائي أو وكيل تنفيذ، وفقًا لأحكام هذا القانون. يمكن أيضًا تبليغ الحكم الغيابي وفقًا لمحضر تم إعداده بواسطة ضابط شرطة قضائية. الفرع 2 من المعارضة المادة 873. إذا قدم المتهم معارضة على تنفيذ الحكم، فإن الحكم الغيابي يصبح غير موجود في جميع أحكامه، باستثناء ما يتعلق بتنفيذ أمر التوقيف الذي يبقى ساري المفعول. يمكن
للمتهم أن يقتصر على معارضته للأحكام المدنية للحكم. المادة 973. يتم تبليغ المعارضة بجميع الوسائل إلى النيابة العامة، على أن تقوم الأخيرة بإبلاغ الطرف المدني. في حالة ما إذا كانت المعارضة مقتصرة على الأحكام المدنية للحكم، يجب على المتهم إرسال التبليغ إلى كل من الطرف المدني والنيابة العامة. المادة 083. إذا تم تبليغ الحكم إلى شخص المتهم، يجب تقديم
المعارضة في المواعيد التالية التي تبدأ من هذا التبليغ: عشرة أيام إذا كان المتهم يقيم في أراضي جمهورية الغابون؛ شهرين في الحالات الأخرى. المادة 183. يمكن للمسؤول المدني والطرف المدني تقديم معارضة على أي حكم غيابي صدر ضدهم، في المواعيد المحددة في المادة 083 أعلاه، والتي تبدأ من تاريخ تبليغ الحكم. المادة 283. بمجرد أن يتم تبليغ المعارضة إليه، تقوم
النيابة العامة بإصدار استدعاءات جديدة للمثول أمام المحكمة للمعارض والأطراف الأخرى في غضون ثمانية أيام من تاريخ التبليغ. الفرع 3 من الغياب المتكرر المادة 383. تصبح المعارضة غير موجودة إذا لم يحضر المعارض في التاريخ المحدد له بواسطة الاستدعاء الجديد.

أن تُترك تكاليف تبليغ الحكم الغيابي والمعارضة على عاتق الطرف المعارض. الفرع 4 بشأن المثول على اعتراف مسبق بالذنب المادة 583. بالنسبة لكل الجرائم، باستثناء جرائم الصحافة، والقتل غير المتعمد، والاعتداءات المتعمدة وغير المتعمدة على سلامة الأشخاص، والاعتداءات
الجنسية والجرائم التي تدخل في اختصاص المحاكم الجنائية المتخصصة، يمكن للنائب العام أن يلجأ إلى إجراءات المثول على اعتراف مسبق بالذنب المقررة في أحكام هذا القانون في حق أي شخص تم استدعاؤه لهذا الغرض أو تم إحالته إليه، عندما يعترف هذا الشخص بالأفعال التي نُسبت إليه. المادة 683. عندما تقبل الشخص بوجود محاميه العقوبة أو العقوبات المقترحة من □ائب العام،
يتم تقديمه فورًا أمام رئيس محكمة الدرجة الأولى أو القاضي المفوض منه في مدة تساوي أو أقل من شهر. يستمع الرئيس أو □القاضي المفوض إلى الشخص ومحاميه. بعد التحقق من حقيقة الأفعال وتأهيلها القانوني، يمكنه أن يقرر المصادقة على العقوبات المقترحة من □ائب العام. يصدر قراره في نفس اليوم بموجب أمر مبرر بشأن الاعتراف بالأفعال، وبشأن قبول العقوبة أو العقوبات
المقترحة من □ائب العام وعن التحقق من أن هذه العقوبات مبررة في ضوء ظروف الجريمة وشخصية مرتكبها. تتم إجراءات □ثول المقررة في هذا المادة في جلسة علنية. لدى الأمر أثر حكم إدانة ويكون فوريًا قابلاً للتنفيذ. عندما تكون العقوبة المصادق عليها عقوبة سجن فعلي، يتم حبس الشخص فورًا. يمكن استئناف أمر الإدانة. عندما يعلن الشخص أنه لا يقبل العقوبة أو العقوبات
المقترحة أو عندما يصدر الرئيس أو مفوضه أمر رفض المصادقة، يقدم □ائب العام الطلب إلى المحكمة الجنائية أو يطلب فتح تحقيق. المادة 783. عندما تكون الضحية للجريمة معروفة، يتم إبلاغها دون تأخير، بأي وسيلة، عن هذه الإجراءات. يتم دعوتها للمثول في نفس الوقت مع مرتكب الأفعال أمام رئيس المحكمة أو □القاضي المفوض منه وطلب التعويض عن أضرارها. يمكنها استئناف، تحت
نفس الظروف مثل مرتكب الأفعال، الأمر الصادر.

الاستئناف القسم 1 بشأن ممارسة حق الاستئناف المادة 883. في المسائل المتعلقة بالجنح، يمكن الطعن في الأحكام التي تفرض عقوبة سجن أو غرامة تتجاوز 000,5 فرنك س □ □. يمكن الطعن في الأحكام الصادرة في المسائل التصحيحية عن طريق الاستئناف. ومع ذلك، لا يمكن الطعن في حكم قبل القول في الحق

إلا في نفس الوقت الذي سيتم الطعن فيه الحكم في الموضوع. يمكن الطعن في الأحكام الصادرة في القضايا التي تشارك فيها الجهات الحكومية المخولة بناءً على طلب جميع الأطراف. المادة 983. في الحالات التي لا يفتح القانون حق الاستئناف، يكون كاتب المحكمة ملزمًا، في خلال أربع وعشرين ساعة، بإعداد محضر رفض قبول الطلب. تُقبل الأطراف لتقديم استئناف ضد رفض الكاتب، في

خلال ثماني وأربعين ساعة، أمام رئيس المحكمة. يصدر رئيس المحكمة قرارًا بموجب أمر مبرر يمكن الطعن فيه. المادة 093. يتم تقديم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف. تعود صلاحية الاستئناف إلى : المتهم؛ المسؤول مدنيًا؛ إلى الطرف المدني، حتى في حالة البراءة وعند عدم وجود أي مستأنف آخر، بالنسبة لمصالحه المدنية فقط؛ إلى شركة التأمين بالنسبة لمصالحها فقط؛ إلى

بئا ىلإ ؛يمومعلا ءارجإلا ةسرامم يف اهيف كراشت يتلا تالاحلا يف ،تارادإلا ىلإ ؛ماعلا بئا

العام العام عند محكمة الاستئناف. لدى الضحية للجريمة وكذلك المسؤول مدنيًا وشركة التأمين دائمًا صلاحية تقديم استئناف، حتى وإن لم يتم استدعاؤهم في الدرجة الأولى. المادة 193. يجب أن يتم تقديم الاستئناف في مدة عشرة أيام من تاريخ إصدار الحكم المتعارض وفي الحالات

الأخرى، من تاريخ تبليغ القرار، بغض النظر عن طريقة التبليغ. ومع ذلك، لا يبدأ موعد الاستئناف إلا من تاريخ تبليغ القرار :

-- 27 من 721 --

يندملا فرطلل ةبسنلاب 73 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ .

بعد نقاش متعارض، لم يكن حاضرًا أو ممثلاً في الجلسة التي صدر فيها القرار لعدم إبلاغه بتاريخ الاجتماع للنقاش؛ بالنسبة للمتهم الذي، بعد نقاش متعارض، لم يكن حاضرًا أو ممثلاً في الجلسة التي صدر فيها القرار لعدم إبلاغه بتاريخ الاجتماع للنقاش؛ بالنسبة للمتهم أو الطرف

المدني الذي لم يحضر. المادة 293. إذا تم إصدار القرار غيابيًا أو بسبب غيابي متكرر، فإن موعد الاستئناف لا يبدأ إلا من تاريخ التبليغ المباشر، في المنزل، في البلدية أو في النيابة. ومع ذلك، إذا لم يتم التبليغ مباشرة ولم يتضح من أي عمل أن

بارتلا يف شيعي مهت ناك اذإ مايأ ةرشع وه فانئتسالا دعوم نإف ،مكحلاب ملع دق مهت

الوطني، وشهرين إذا كان تهم يعيش

خارج التراب الوطني. المادة 393. في حالة استئناف من أحد الأطراف في المواعيد المذكورة أعلاه، تكون لدى الأطراف الأخرى مدة إضافية مدتها خمسة أيام لتقديم استئناف. المادة 493. يجب تقديم الاستئناف ضد قرار المحكمة الذي يبت في طلب الإفراج المؤقت، وفقًا لأحكام هذا القانون، في خلال أربع وعشرين ساعة. يتم احتجاز تهم حتى يتم البت في استئناف ائب العام، وفي

جميع الحالات، حتى تنتهي مدة الاستئناف. يجب على محكمة الاستئناف أن تبت في خلال شهرين من تاريخ تقديم الاستئناف، وإلا فإن تهم يتم إطلاق سراحه بموجب أمر النيابة العامة، إذا لم يكن محتجزًا لسبب آخر. إذا تم تقديم طلب الإفراج بموجب أمر في جلسة المحكمة التصحيحية أو إذا لاحظت أن المهلة المذكورة قد انتهت، فإنها تحيل النيابة العامة للامتثال لأحكام الفقرة

السابقة. المادة 593. يتم تقديم الاستئناف إلى كتابة المحكمة التي أصدرت القرار، بموجب إعلان موقع من الكاتب ومن المستأنف نفسه، أو أي شخص قد فوضه لهذا الغرض أو محامٍ يجب أن يثبت أنه يعمل باسم المستأنف. يمكن تقديمه بواسطة رسالة موصى عليها بتاريخ وتوقيع مؤكدين موجهة إلى كاتب المحكمة. يعد الكاتب محضرًا بتسلم الاستئناف. يقوم الكاتب بإرسال نسخة من هذا

المحضر إلى ائب العام عند المحكمة التي بتت فيها، مرفقًا بالحالة الأصلية لرسالة الاستئناف إذا كان ذلك مناسبًا. يتم تسجيل إعلان الاستئناف في سجل خاص. يمكن للأطراف الحصول على نسخة منه.

-- 37 من 721 --

سملا نوكي امدنع .396 ةداملا 74 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ .

محتجزًا، يمكنه أيضًا تقديم استئناف بواسطة رسالة يسلمها إلى مدير السجن. يصدر هذا الأخير إيصالاً له ويؤكد على الرسالة تاريخ التسليم. يتم إرسال هذا المستند فورًا إلى كتابة المحكمة التي أصدرت القرار المعترض عليه. يقوم الكاتب بتدوين الاستئناف في السجل الخاص المقرر في

المادة السابق ذكرها ويضم إليه العمل الذي أعده. المادة 793. يمكن تقديم طلب يحتوي على أسباب الاستئناف في المواعيد المحددة لتقديم إعلان الاستئناف إلى كتابة المحكمة من قبل المستأنف أو محاميه. يتم إضافته إلى ملف الإجراءات. المادة 893. يقوم ائب العام بتقديم استئنافه إلى كتابة المحكمة. يجب إبلاغ المتهم بهذا الاستئناف. مدة

الاستئناف ائب العام هي شهرين
من تاريخ إصدار القرار. في حالة استئناف من أحد الأطراف، يبدأ هذا الموعد من تاريخ استلام ملف الإجراءات في النيابة العامة. المادة 993. خلال مواعيد الاستئناف، باستثناء الموعد المحدد في ادة الفقرة السابقة وأثناء إجراءات الاستئناف، يتم وقف تنفيذ الحكم، مع الاحتفاظ بأحكام هذا القانون. المادة 004. يجب إرسال ملف الإجراءات من ائب العام إلى مإعلا بئا
العام في خلال شهر من القرار الأولي. تُعهد القضية إلى محكمة الاستئناف في الحدود المحددة بموجب عمل الاستئناف وبموجب صفة المستأنف، وفقًا لأحكام المادتين 983 و693 من هذا القانون. إذا كان تهم المحكوم عليه محتجزًا، يجب على محكمة الاستئناف أن تبت في خلال شهرين من تاريخ تقديم الاستئناف، وإلا فإن تهم يتم إطلاق سراحه مؤقتًا بأمر من النيابة العامة. القسم 2
بشأن تكوين غرفة المحكمة التصحيحية في محكمة الاستئناف المادة 104. تُعرف محكمة الاستئناف التي تبت في المسائل المتعلقة بالجنح كما في المسائل التصحيحية بغرفة المحكمة التصحيحية. تتكون من رئيس الغرفة واثنين أو أكثر من المستشارين. تُمارس وظائف النيابة العامة بواسطة ائب العام العام، أحد مساعديه أو أحد نوابه؛ تُمارس وظائف الكتابة بواسطة الكاتب الرئيس، أحد
مساعديه أو كاتب محكمة الاستئناف.
-- 47 من 721 --
دحت مت ي .402 ةدامل ا 75 ةيئانجل ا تاءارجإل ا نونا ق نوباغ . . . . . .
الجلسات التصحيحية، بعد استشارة الجمعية العامة، من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف للسنة القضائية. يمكن تعديلها بنفس الشروط خلال السنة، حسب احتياجات الخدمة. القسم 3 من الإجراءات أمام الغرفة التصحيحية لمحكمة الاستئناف المادة 304. تطبق القواعد الإجرائية المحددة للمحكمة
التصحيحية أمام الغرفة التصحيحية لمحكمة الاستئناف القضائية، مع مراعاة الأحكام التالية. المادة 404. يتم محاكمة المتهمين الذين لا يقضون فترة احتجاز في المؤسسة العقابية التي تتواجد فيها محكمة الاستئناف، سواء كانوا مستأنفين أو مدعى عليهم، بناءً على الملفات، ما لم تعتبر المحكمة وجودهم ضروريًا. يتلقون إشعارًا بتاريخ الجلسة قبل خمسة عشر يومًا على الأقل،
ولهم الحق في أن يمثلهم محامٍ أو تقديم مذكرة. يتم تبليغهم بالقرار، الذي يعتبر متعارضًا معهم، في جميع الحالات. المادة 504. يتم الحكم في الاستئناف في الجلسة بناءً على تقرير أحد المستشارين. يتم استجواب المتهم الحاضر. يمكن للأطراف المدعوة للمثول أن تدافع عن نفسها أو أن تمثل بواسطة محامٍ. يمكنهم الترافع بمذكرة عندما لا يكونوا مقيمين في مقر المحكمة. لا
يتم سماع الشهود إلا إذا أمرت المحكمة بمثولهم. تُسمع الأطراف المستأنفة قبل الأطراف المدعى عليها. إذا كان هناك عدة أطراف مستأنفة أو مدعى عليها، يتم سماعهم بالترتيب الذي يحدده الرئيس. للمتهم أو محاميه دائمًا الكلمة الأخيرة. المادة 604. تنطبق أحكام هذا القانون بشأن الإجراءات أمام المحكمة التصحيحية على الغرفة التصحيحية لمحكمة الاستئناف. المادة 704. إذا
اعتبرت المحكمة أن الاستئناف متأخر أو غير قانوني، يتم إعلان الاستئناف غير مقبول. إذا اعتبرت أن الاستئناف، رغم قبوله، ليس له أساس، تؤكد الحكم المطعون فيه. إذا لم يحضر المستأنف، رغم استدعائه بشكل قانوني، ولم يقدم مذكرة، تؤكد المحكمة الحكم.
-- 57 من 721 --
ل ا مكحت ،تاالحل ا عيمج ي ف 76 ةيئانجل ا تاءارجإل ا نونا ق نوباغ . . . . . .
على المستأنف الذي يخسر، بالمصاريف، ما لم يكن الاستئناف صادرًا عن النيابة العامة. تُترك المصاريف بعد ذلك على عاتق الخزينة العامة. المادة 804. يمكن للمحكمة، بناءً على استئناف النيابة العامة، إما تأكيد الحكم أو إلغاؤه كليًا أو جزئيًا. المادة 904. بناءً على استئناف
الطرف المدني، أو المسؤول مدنيًا، أو مؤمن المتهم، لا يمكن للمحكمة تعديل الحكم بما يضر بهم. لا يمكن للطرف المدني الذي سبق له المطالبة بحقوقه أمام محكمة الدرجة الأولى، أن يقدم أي طلب جديد في استئناف. ومع ذلك، يمكنه أن يطلب زيادة في التعويضات عن الأضرار التي لحقت به منذ قرار الدرجة الأولى. عندما يكون الطرف المدني مستأنفًا بموجب أحكام هذا القانون، حتى
لو لم يكن قد تم استدعاؤه في الدرجة الأولى، يمكنه أن يطلب من محكمة الاستئناف إما إحالة فحص مصالحه إلى

محكمة الدرجة الأولى، أو الحكم مباشرة على دعواه عن طريق الإحالة. للمسؤول مدنيًا والمؤمن الذي يستأنف في الظروف المنصوص عليها في نفس المادة، نفس الخيار. المادة 014. إذا أصدرت محكمة الاستئناف حكمًا بالسجن، فإنها تصدر أمرًا بالاحتجاز أو التوقيف ضد
المتهم. هذه الأوامر تنتج آثارها رغم الطعن بالنقض. المادة 114. إذا تم تعديل الحكم على أساس أن المحكمة ترى أنه لا يوجد جريمة، ولا جنحة، ولا مخالفة، أو أن الفعل لم يثبت، أو أنه غير منسوب إلى المتهم، فإنها تعيد المتهم من إجراءات المتابعة. المادة 214. إذا طلب المتهم المفرج عنه تعويضات، يتم فحص طلبه مباشرة أمام محكمة الاستئناف وفقًا للأشكال المحددة
بموجب أحكام هذا القانون. المادة 314. إذا تم إلغاء الحكم على أساس أن الفعل من الطبيعة التي تؤدي إلى عقوبة جنائية، فإن محكمة الاستئناف تعلن عدم اختصاصها. وتعيد النيابة العامة لتحسين إجراءاتها. يمكنها، بعد سماع النيابة العامة، أن تصدر بنفس القرار أمرًا بالاحتجاز أو التوقيف ضد المتهم. المادة 414. إذا تم إلغاء الحكم بسبب انتهاك أو إغفال غير مصحح
للأشكال المنصوص عليها قانونًا تحت طائلة البطلان، فإن المحكمة تستدعي وتبت في الموضوع. المادة 514. في حالة الغياب، تنطبق أحكام هذا القانون أمام محكمة الاستئناف.

ف ل ا ة ع و ن ت م م ا ك ح أ 3 ن ا و ن ع ل ا 77 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ

من الاستدعاءات والإشعارات المادة 614. تتم الاستدعاءات والإشعارات، ما لم توجد أحكام مخالفة من القوانين واللوائح، عن طريق إخطار من قبل موظف العدالة أو وكيل تنفيذ. تتم الإشعارات عن طريق الإدارة. لا يمكن لموظف العدالة أو وكيل التنفيذ أن يقوم بإجراء لصالحه، أو لصالح
زوجه، أو أقاربه وأقاربه وزوجته، في الخط المباشر، ولا لأقاربه وأقاربه حتى الدرجة المتضمنة. يحتوي إخطار الاستدعاء أو الإشعار على تحديد الطالب، التاريخ، أسماء، ألقاب وعنوان موظف العدالة أو وكيل التنفيذ بالإضافة إلى أسماء، ألقاب، مهنة وعنوان المستلم. توقع الشخص الذي يتلقى نسخة من الإخطار على الأصل. إذا لم يرغب أو لم يستطع التوقيع، يتم الإشارة إلى ذلك
من قبل موظف العدالة أو وكيل التنفيذ. المادة 714. يتم تسليم إخطار الاستدعاء بناءً على طلب النيابة العامة، أو الطرف المدني، أو أي إدارة مخولة قانونيًا. يجب على موظف العدالة أو وكيل التنفيذ أن يمتثل دون تأخير لطلبهم. يحدد الإخطار الفعل المتابع ويشير إلى نص القانون الذي يعاقبه. ويحدد المحكمة المعنية، المكان، الوقت وتاريخ الجلسة ويحدد صفة المتهم،
المسؤول مدنيًا أو شاهد الشخص المدعو. إذا تم تسليمه لشاهد، يجب أن يذكر الإخطار أيضًا أن عدم المثول، ورفض الشهادة، والشهادة الزائفة تعاقب بموجب القانون. المادة 814. يجب أن يكون الفاصل الزمني بين اليوم الذي يتم فيه تسليم إخطار الاستدعاء واليوم المحدد للمثول أمام المحكمة لا يقل عن ثمانية أيام كاملة إذا كانت الطرف المدعو مقيمًا في المدينة التي تقع فيها
المحكمة. المادة 914. إذا لم يكن الطرف المدعو مقيمًا في المدينة التي تقع فيها المحكمة، فإن هذا الفاصل الزمني هو شهر. عندما يكون الطرف المدعو مقيمًا في جمهورية الكونغو، أو جمهورية الكاميرون، جمهورية غينيا الاستوائية، جمهورية تشاد، الجمهورية المركزية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية ساو تومي وبرينسيبي أو جمهورية أنغولا، فإن هذا الفاصل الزمني هو
شهرين. عندما يكون الطرف المدعو مقيمًا في بلد آخر في إفريقيا أو في فرنسا، فإن هذا الفاصل الزمني هو ثلاثة أشهر.

ي ق م و ع د م ل ا ف ر ط ل ا ن و ك ي ا م د ن ع 78 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ

أوروبا، باستثناء فرنسا، أو في أي بلد آخر في العالم، فإن الفاصل الزمني هو أربعة أشهر. المادة 024. إذا لم يتم احترام الفواصل الزمنية المنصوص عليها في المواد أعلاه، فإن القواعد التالية تنطبق : يتم إعلان الاستدعاء باطلاً من قبل المحكمة إذا لم تحضر الطرف المدعو؛
لا يتم إعلان الاستدعاء باطلاً ولكن المحكمة، بناءً على طلب الطرف المدعو، تأمر بإعادة الجلسة إلى موعد لاحق إذا حضر الطرف المدعو. يتم تقديم هذا الطلب قبل أي دفاع أساسي وفقًا لأحكام هذا القانون. المادة 124. يتم إشعار القرارات، في الحالات التي تكون فيها ضرورية، بناءً على طلب النيابة العامة أو أي طرف آخر معني. المادة 224. يجب على موظف العدالة أو وكيل

التنفيذ أن يبذل كل الجهود لتسليم إخطاراته إلى الشخص المعني وأن يسلم له نسخة. إذا كانت الشخص المدعو غائبًا عن منزله، يتم تسليم نسخة من الإخطار مقابل توقيع أحد الأقارب، أو أحد الأقارب، أو موظف، أو شخص مقيم في هذا المنزل أو أيضًا لجار. يشير موظف العدالة أو وكيل التنفيذ في الإخطار إلى الصفة التي أعلنها الشخص الذي تم تسليم الإخطار له. المادة 324. إذا
لم يجد موظف العدالة أو وكيل التنفيذ أحدًا في منزل المستلم للإخطار، فإنه يتحقق على الفور من صحة العنوان. عندما يكون العنوان المحدد هو بالفعل عنوان الشخص المعني، يذكر موظف العدالة أو وكيل التنفيذ في الإخطار جهوده وملاحظاته، ثم يسلم نسخة من هذا الإخطار إلى العمدة، أو في حالة عدم وجوده، إلى رئيس الدائرة الإدارية أو رئيس القرية. المادة 424. إذا كانت
الشخص المدعو بلا منزل أو إقامة معروفة، يسلم موظف العدالة أو وكيل التنفيذ نسخة من الإخطار إلى النيابة العامة للمحكمة المعنية. المادة 524. عندما لم يتم تسليم الإخطار إلى أحد، يمكن لضابط الشرطة القضائية أن يُطلب من قبل المدعي العام للقيام بعمليات بحث لاكتشاف الشخص المعني. في حالة الاكتشاف، يقوم ضابط الشرطة القضائية بإبلاغ الشخص المطلوب بالإخطار، الذي
ينتج عنه نفس الآثار كما لو تم تسليمه إلى أحد. المادة 624. يتم استدعاء الأشخاص الذين يقيمون في الخارج إلى النيابة العامة للمحكمة المعنية، والتي تشير إلى الأصل. يتم إرسال نسخة من الإخطار إلى النيابة العامة العامة.

المحضر، إما بموجب اتفاقيات المساعدة القضائية، أو عن طريق القنوات الدبلوماسية. المادة 724. في جميع الحالات، يذكر المحضر أو وكيل التنفيذ على الأصل من المحضر وبشكل محضر الإجراءات التي قام بها وكذلك الردود التي تم تقديمها على استفساراته المختلفة. يمكن للمدعي العام أن
يأمر المحضر أو وكيل التنفيذ بإجراء تحقيقات جديدة إذا اعتبر أن التحقيقات التي أجريت غير مكتملة. يجب إرسال الأصل من المحضر خلال أربع وعشرين ساعة إلى الشخص الذي تم إصدارها بناءً على طلبه. إذا تم تسليم المحضر إلى المدعي العام، يجب أن تكون نسخة من المحضر مرفقة بالأصل. المادة 824. يجب على المحضرين أو وكلاء التنفيذ أن يذكروا في أسفل الأصل ونسخة من
المحضر، تكلفة ذلك، تحت طائلة غرامة مدنية تتراوح بين 0002 إلى 00001 فرنك أفريقي؛ تُفرض هذه الغرامة من قبل رئيس المحكمة المعنية بالقضية. المادة 924. لا يمكن إعلان بطلان المحضر إلا إذا كان له تأثير على مصالح الشخص المعني، مع مراعاة، بالنسبة لمواعيد الاستدعاء، أحكام هذا القانون. المادة 034. إذا تم إعلان بطلان محضر بسبب المحضر أو وكيل التنفيذ، يمكن أن
يُحكم عليه بتكاليف المحضر والإجراءات الملغاة و، إذا لزم الأمر، بتعويضات للطرف الذي تعرض للضرر. تكون المحكمة التي تعلن البطلان مختصة بإصدار هذه الأحكام. الفصل 2 عن البطلان المادة 134. ما لم يكن البطلان يؤثر مباشرة على الحرية الفردية، لا يمكن قبول أي سبب للبطلان إلا إذا كان منصوصًا عليه صراحة في القانون، وتم إثارته من قبل الأطراف وكان له تأثير على
الطرف الذي يثيره. يجب إثارة جميع أسباب البطلان ضد نفس الفعل بشكل مشترك. تنطبق هذه الأحكام على جميع إجراءات القانون الجنائي. المادة 234. تنظر المحاكم، المحكمة الجنائية، الغرفة الجنائية في محكمة الاستئناف والمحكمة الجنائية، في صحة الإجراءات التي تُعرض عليها. تنظر محكمة الاستئناف في جميع الحالات.

سببًا للبطلان يضر بشكل خطير بحقوق الدفاع أو يعد انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الجنائي، فإنها تعلن بطلان الفعل الذي يشوبه، وإذا لزم الأمر، بطلان كل أو جزء من الإجراءات اللاحقة. بعد إلغاء الفعل، يجب عليها إحالة ملف الإجراءات إلى نفس قاضي التحقيق أو إلى أي قاضي آخر
تحدده، لغرض متابعة التحقيق. العنوان 4 عن التشكيلات المتخصصة لمحكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف المختصة ببعض الجرائم المادة 334. يتم إنشاء تشكيلات متخصصة داخل محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل ومحكمة الاستئناف في ليبرفيل للنظر في الجرائم المذكورة في المادة 534 أدناه. المادة 434. يتم تحديد تنظيم وتكوين وقواعد عمل التشكيلات المتخصصة لمحكمة الدرجة
الأولى ومحكمة الاستئناف في ليبرفيل في القانون العضوي الذي يحدد تنظيم وتكوين واختصاص وعمل المحاكم في

النظام القضائي. المادة 534. من اختصاص التشكيلات المتخصصة المذكورة أعلاه، التحقيق، والمتابعة، والتحقيق والحكم في الجرائم التالية: القتل المرتكب لأغراض أخذ الأعضاء أو أي عنصر أو منتج آخر من الجسم البشري المنصوص عليه في المادة 553 من قانون العقوبات؛
أخذ الأعضاء من شخص حي دون إذن أو مبرر طبي وتهريب الأعضاء البشرية المنصوص عليها في المادة 653 من قانون العقوبات؛ الاعتداءات على المصالح الأساسية للأمة والدولة والنظام العام المنصوص عليها في المواد 471 إلى 391 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح التي تشكل أعمال إرهابية المنصوص عليها في المواد 491 إلى 112 من قانون العقوبات؛ جرائم التدمير والتخريب
وإتلاف الممتلكات العامة أو الخاصة المرتكبة في إطار منظمة إجرامية المنصوص عليها في المواد 974 إلى 584 من قانون العقوبات؛ جرائم في مجال التزوير المنصوص عليها في المواد 032 و132 و232 من قانون العقوبات؛ جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المنصوص عليها في المواد 133 إلى 043 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المشددة المتعلقة
بالاتجار بالبشر المنصوص عليها في المواد 143 إلى 943 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بالخطف والاحتجاز المنصوص عليها في المادة 593 من قانون العقوبات؛ جرائم القرصنة الجوية أو البحرية أو أي وسيلة نقل أخرى وكذلك المنصات الثابتة المنصوص عليها في المواد 693 و793 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بالاعتداء على أنظمة معالجة البيانات
المنصوص عليها في المواد 294 إلى 005 من قانون العقوبات؛
-- 08 من 721 --
ب ةقلعتملا حنجلاو مئارجلا 81 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ . . . . . .
والفساد السلبي، والاتجار السلبي بالنفوذ، والتدخل غير القانوني في المصالح، والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة المنصوص عليها في المواد 105 إلى 705، 015 و115 من قانون العقوبات؛ جنح الرشوة النشطة والاتجار النشط بالنفوذ المرتكبة من قبل فرد، المنصوص عليها في المواد
805 إلى 015 من قانون العقوبات؛ جنح غسيل الأموال المنصوص عليها في المواد 165 إلى 465 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بتهريب العاج المنصوص عليها في المواد 975 إلى 785 من قانون العقوبات؛ جرائم الصيد غير المشروع في إطار منظمة إجرامية المنصوص عليها في المواد 326 إلى 726 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بالاستغلال غير المشروع في
إطار منظمة إجرامية للموارد البحرية المنصوص عليها في المادة 436 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بتهريب الأنواع النباتية في إطار منظمة إجرامية المنصوص عليها في المواد 316 إلى 716 من قانون العقوبات؛ الجرائم والجنح المتعلقة بتهريب المخدرات وغسيل الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات المنصوص عليها في المواد 795 إلى 306 من قانون العقوبات؛ جنح
تشكيل عصابة إجرامية المنصوص عليها في المادة 882 من قانون العقوبات عندما تكون موضوعها إحدى الجرائم المذكورة في هذه المادة؛ جرائم تهريب المواد الخام وغيرها من المواد المعدنية المنصوص عليها في المواد 406 إلى 216 من قانون العقوبات. المادة 634. يتم التحقيق، والتحقيق، والحكم في القضايا المتعلقة باختصاص التشكيلات المتخصصة المذكورة أعلاه في محكمة الدرجة
الأولى أو محكمة الاستئناف في ليبرفيل وفقًا لقواعد القانون العام في المجال الجنائي والجنحي مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد اللاحقة. المادة 734. يمكن لضباط الشرطة القضائية، وتحت سلطتهم، وكلاء الشرطة القضائية، بعد إبلاغ المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد مساعديه المتخصصين، وبدون معارضة من هذا القاضي، توسيع نطاق
مراقبة الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم إحدى الجرائم والجنح التي تدخل في نطاق المادة 534 أعلاه أو مراقبة نقل الأشياء أو الممتلكات أو المنتجات الناتجة عن ارتكاب هذه الجرائم أو المستخدمة في ارتكابها. يتم إبلاغ المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في المنطقة التي قد تبدأ فيها العمليات أو تحدث. المادة 834. عندما تبرر الضرورات المتعلقة بالتحقيق أو
التحقيق، يمكن للمدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد مساعديه المتخصصين أو، بعد استشارة هذا القاضي، قاضي التحقيق المتخصص المعني، أن يأذن بإجراء عملية تسلل تحت إشرافهم. تتكون عملية التسلل من مراقبة ضابط أو وكيل الشرطة القضائية المخول، للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة أو جنحة، والتعاون معهم، من

خلال التظاهر بأنه أحد مؤلفيهم أو
شركائهم أو المتلقين. يُسمح لضابط أو وكيل الشرطة القضائية، لهذا الغرض، باستخدام هوية مزيفة. تكون عملية التسلل موضوع تقرير يتضمن العناصر الضرورية فقط لإثبات الجرائم ولا تعرض سلامة العميل المتسلل للخطر. يجب ألا تظهر الهوية الحقيقية لضابط أو وكيل الشرطة القضائية الذي قام بعملية التسلل تحت هوية مزيفة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات. إن الكشف عن هوية هذا
الضابط أو الوكيل يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. يمكن لضابط الشرطة القضائية المسؤول عن عملية التسلل أن يُستمع إليه فقط كشاهد بشأن العملية. لا ينبغي أن يؤدي استجوابه إلى الكشف مباشرة أو غير مباشرة عن هويته الحقيقية. المادة 934. إذا كانت الضرورات المتعلقة بالتحقيق أو التحقيق المتعلقة بإحدى الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة المتخصصة تتطلب ذلك،
يمكن أن تخضع احتجاز شخص ما، استثنائيًا، لتمديدين إضافيين لمدة ثماني وأربعين ساعة لكل منهما. تُصرح هذه التمديدات بقرار مكتوب ومسبب من المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو من أحد مساعديه المتخصصين. يتم فحص الشخص المحتجز من قبل طبيب معين من قبل المدعي العام لدى هذه المحكمة أو أحد مساعديه المتخصصين. يقوم الطبيب بإصدار شهادة طبية يجب أن
يحدد فيها، من بين أمور أخرى، مدى القدرة على الاحتجاز الذي يتم إدخاله في الملف. استثناءً من أحكام المواد 95 و16 من هذا القانون بشأن الاحتجاز، يتم تعليق حق إبلاغ الأسرة أو المحيط. وبالمثل، يمكن تأجيل تدخل المحامي نظرًا لظروف خاصة تتعلق بالتحقيق أو التحقيق، إما للسماح بجمع الأدلة، أو لمنع الإضرار بالأشخاص، لمدة أقصاها ثماني وأربعين ساعة أو، إذا كانت
تتعلق بجريمة أو جنحة تتعلق بتهريب المخدرات أو جريمة و جنحة تشكل أعمال إرهابية، لمدة أقصاها اثنتين وسبعين ساعة. المادة 044. إذا كانت الضرورات المتعلقة بالتحقيق الفوري تتطلب ذلك، يمكن للمدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد مساعديه المتخصصين أن يأذن بإجراء عمليات التفتيش، وزيارات المنازل، ومصادرة الأدلة خارج الساعات المحددة في المادة
35 من هذا القانون.

ق ح ت ل ا ن م ت ا ج ا ي ت ح ا ل ا ت ا ذ ل 83 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ . . . . . .
الأولية، يمكن إجراء نفس العمليات خارج الساعات المحددة في المادة 35 من هذا القانون، عندما لا تتعلق هذه العمليات بمساكن. المادة 144. إذا كانت احتياجات التحقيق في حالة التلبس أو التحقيق الأولي تتطلب ذلك، يمكن للمدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد
مساعديه المتخصصين أن يأذن بالتنصت، والتسجيل، ونسخ المراسلات المرسلة عبر وسائل الاتصالات لمدة أقصاها شهرين قابلة للتجديد مرة واحدة. المادة 244. عندما تتطلب احتياجات المعلومات ذلك، يمكن لقاضي التحقيق المتخصص، بعد استشارة المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد مساعديه المتخصصين، أن يأذن بموجب أمر مسبب للضباط وعناصر الشرطة القضائية
المعينين بمهمة قضائية بإعداد جهاز تقني يهدف، دون موافقة المعنيين، إلى التقاط، وتثبيت، ونقل، وتسجيل الكلمات المنطوقة من قبل شخص أو أكثر بشكل خاص أو سري في أماكن أو أي وسيلة نقل خاصة أو عامة، أو صورة لشخص أو أكثر موجودين في مكان خاص. تتم هذه العمليات تحت سلطة ورقابة قاضي التحقيق المتخصص. بغرض إعداد الجهاز التقني، بما في ذلك خارج الساعات المحددة في
المادة 35 من هذا القانون، فإن الإذن الخاص من قاضي التحقيق المتخصص يرفع القيود القانونية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة والسكن الخاص. إن كون العمليات المنصوص عليها في هذه المادة تكشف عن جرائم أخرى غير تلك المشار إليها في قرار قاضي التحقيق المتخصص لا يشكل سببًا لبطلان الإجراءات العرضية. المادة 344. عندما تتطلب احتياجات المعلومات ذلك، يمكن لقاضي
التحقيق المتخصص، بعد استشارة المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو أحد مساعديه المتخصصين، أن يأذن بموجب أمر مسبب للضباط وعناصر الشرطة القضائية المعينين بمهمة قضائية بإعداد جهاز تقني يهدف، دون موافقة المعنيين، إلى الوصول، في جميع الأماكن، إلى البيانات المعلوماتية، وتسجيلها، والاحتفاظ بها، ونقلها، كما تظهر على الشاشة لمستخدم نظام معالجة
البيانات الآلي أو كما يتم إدخالها من خلال إدخال الأحرف. تتم هذه العمليات تحت سلطة ورقابة قاضي التحقيق

المتخصص. تُحفظ تسجيلات البيانات المعلوماتية تحت أختام مغلقة. يصف أو ينسخ قاضي التحقيق المتخصص أو ضابط الشرطة القضائية المعين من قبله في محضر يتم إيداعه في الملف، البيانات التي تكون مفيدة لإظهار الحقيقة. لا يمكن الاحتفاظ بأي تسلسل يتعلق بالحياة
الخاصة غير المرتبطة بالجرائم المشار إليها في القرار الذي يجيز الإجراء في ملف القضية.

المعلوماتية، بناءً على طلب المدعي العام لدى محكمة الدرجة الأولى في ليبرفيل أو المدعي العام لدى محكمة الاستئناف، عند انتهاء فترة التقادم للعمل العام. يتم إعداد محضر بعملية التدمير. المادة 444. يتم تنظيم المثول أمام الهيئة القضائية الخاصة ومواعيد الاستدعاء وفقًا لقواعد
القانون العام. المادة 544. تُنظم إجراءات المحاكمة والمناقشات أمام الهيئات المتخصصة لمحكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف سواء في القضايا الجنائية أو في القضايا المدنية وفقًا لأحكام القانون العام. العنوان 5 عن المحاكم الجنائية الاستثنائية القسم 1 عن محكمة أمن الدولة المادة 644. يتم تحديد اختصاص، وتنظيم، وعمل محكمة أمن الدولة بموجب القانون رقم 22 □36
بتاريخ 13 مايو 3691 الذي ينشئ محكمة أمن الدولة. القسم 2 عن محاكم القوات المسلحة المادة 744. يتم تحديد اختصاص، وتنظيم، وعمل المحكمة العسكرية الخاصة والمحاكم العسكرية بموجب القانون رقم 7 □37 بتاريخ 02 ديسمبر 3791 الذي يحمل قانون العدالة العسكرية. الكتاب 4 عن طرق الطعن الاستثنائية العنوان 1 عن الطعن بالنقض الفصل 1 عن القرارات القابلة للطعن وشروط الطعن
المادة 844. يمكن إلغاء قرارات غرفة الاتهام وكذلك القرارات والأحكام الصادرة في آخر درجة في القضايا الجنائية، والتصحيحية، وقضايا الشرطة البسيطة في حالة انتهاك القانون، بناءً على الطعن بالنقض المقدم من النيابة العامة أو من الطرف الذي تم الإضرار به. يتم تقديم الطعن أمام محكمة النقض.

الأطراف خمسة أيام كاملة اعتبارًا من اليوم الذي صدر فيه القرار للطعن بالنقض. ومع ذلك، لا يبدأ موعد الطعن إلا اعتبارًا من تاريخ إبلاغ القرار: بالنسبة للطرف الذي كان حاضرًا أثناء المناقشات ولكنه لم يكن حاضرًا أو ممثلاً في الجلسة التي صدر فيها القرار أو لم
يكن على علم بتاريخ صدور القرار؛ بالنسبة للمدعى عليه الذي طلب أن يتم الحكم عليه غيابيًا وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 903 أعلاه؛ بالنسبة للمدعى عليه الذي لم يحضر في الحالة المنصوص عليها في المادة 803 أعلاه؛ بالنسبة للمدعى عليه الذي تم الحكم عليه وفقًا للشروط المحددة في المادة 324 من هذا القانون. المادة 054. لا يبدأ موعد الطعن ضد
القرارات أو الأحكام الصادرة غيابيًا: بالنسبة للمدعى عليه، إلا اعتبارًا من اليوم الذي لم يعد فيه القرار قابلاً للاعتراض؛ بالنسبة للنيابة العامة، إلا اعتبارًا من انتهاء فترة العشرة أيام التي تلي الإبلاغ؛ بالنسبة للطرف المدني، إلا اعتبارًا من انتهاء الفترات المحددة في المادتين 193 و293 من هذا القانون. المادة 154. الطعن بالنقض ليس معلقًا. خلال
فترات الطعن بالنقض، وإذا تم تقديم الطعن، حتى صدور قرار محكمة النقض، لا يتم تعليق تنفيذ قرار محكمة الاستئناف القضائية. على الرغم من الطعن، يتم الإفراج فورًا بعد القرار، عن المدعى عليه المحتجز الذي تم تبرئته أو الحكم عليه إما بالسجن مع وقف التنفيذ أو بالغرامة. وينطبق الأمر نفسه على المدعى عليه المحتجز الذي تم الحكم عليه بعقوبة السجن والتي تغطيها مدة
الاحتجاز. وينطبق الأمر نفسه على المدعى عليه، المحكوم عليه بعقوبة السجن بمجرد أن تصل مدة الاحتجاز إلى مدة العقوبة المقررة. المادة 254. عندما تصدر المحكمة أو محكمة الاستئناف القضائية حكمًا أو قرارًا منفصلاً عن القرار المتعلق بالموضوع، يكون الطعن بالنقض مقبولاً على الفور إذا كان هذا القرار ينهي الدعوى. المادة 354. في جميع الحالات الأخرى، لا يُقبل
الطعن بالنقض ضد الأحكام أو القرارات المنفصلة عن الحكم أو القرار المتعلق بالموضوع إلا بعد الحكم أو القرار النهائي بشأن الموضوع. تستمر الإجراءات، على الرغم من إعلان الطعن. المادة 454. لا يمكن الطعن في الأحكام الصادرة بالبراءة من قبل المحكمة الجنائية إلا من قبل النيابة العامة لمصلحة القانون. ومع ذلك، يحتفظ الطرف الذي تم تبرئته بمزايا أحكام القرار، لا

سيما فيما يتعلق بإطلاق سراحه، حتى يتم البت في الطعن.
-- 58 من 721 --
ن أ ن ك م ي ، ك ل ذ ع م و .455 ة د ا م ل ا 86 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ
الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية بعد البراءة، والتي تمس الأطراف المتضررة، موضوعًا للطعن بالنقض وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون. وينطبق الأمر نفسه على الأحكام التي تقضي بالتعويض، وفقًا للمادة 452 من هذا القانون. المادة 654. لا يمكن أن يكون قرار
غرفة الاتهام الذي يأمر بإحالة المتهم إلى المحكمة التصحيحية موضوعًا للطعن بالنقض إلا عندما يتناول مسألة الاختصاص أو يتضمن أحكامًا نهائية لا يملك المحكمة، التي تم استدعاؤها للوقوف على التهمة، القدرة على تعديلها. المادة 754. يمكن للنيابة العامة الطعن ضد قرارات عدم الإدانة الصادرة عن غرفة الاتهام. المادة 854. لا يمكن للطرف المدني الطعن بالنقض ضد
قرارات غرفة الاتهام إلا عندما يكون هناك طعن من النيابة العامة. يكون الطعن من الطرف المدني مقبولاً عندما تصدر غرفة الاتهام: قرارًا بعدم الإدانة؛ قرارًا يعلن عدم قبول الدعوى من الطرف المدني؛ قرارًا يعلن أن الدعوى العامة قد سقطت؛ قرارًا يقضي بعدم الاختصاص؛ قرارًا أغفل البت في أحد التهم. الفصل 2 عن أشكال الطعن المادة 954. يتم تقديم إعلان
الطعن في مكتب التسجيل لدى الهيئة القضائية التي أصدرت القرار المتنازع عليه أو في مكتب التسجيل لدى الهيئة القضائية التي يقيم فيها مقدم الطعن. يتم تسجيل إعلان الطعن في سجل خاص. يمكن لأي شخص مهتم الحصول على نسخة منه. يجب أن يتم توقيعها من قبل كاتب المحكمة ومقدم الطعن بنفسه، أو من قبل محامٍ أو أي شخص مفوض لهذا الغرض. يتم إرفاق التفويض بالوثيقة التي
أعدها كاتب المحكمة. إذا لم يتمكن المعلن من التوقيع، يشير كاتب المحكمة إلى ذلك في السجل المنصوص عليه في الفقرة 2 أعلاه. في حالة قبول الطعن في مكتب التسجيل لدى الهيئة القضائية التي يقيم فيها مقدم الطعن، يقوم كاتب المحكمة الذي أعد الوثيقة بإرسالها دون تأخير إلى مكتب التسجيل لدى الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم، وكذلك، إذا لزم الأمر، المبلغ المطلوب
وفقًا للمادة 264 أدناه، بعد خصم نفقات الإرسال. المادة 064. عندما يكون مقدم الطعن محبوسًا، يمكن تقديم الطعن من خلال إعلان إلى المسؤول عن المؤسسة العقابية.
-- 68 من 721 --
و ن ا ي ب ل ا ا ذ ه ق ي ث و ت م ت ي 87 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ
وتوقيعه من قبل المسؤول عن المؤسسة العقابية ومن قبل الطالب. إذا لم يتمكن من التوقيع، يتم الإشارة إلى ذلك من قبل المسؤول عن المؤسسة العقابية. يتم إرسال هذا المستند دون تأخير، في الأصل ونسخة، إلى مكتب المحكمة التي أصدرت القرار المتنازع عليه. يتم تسجيله في السجل الخاص
وإرفاقه بالوثيقة التي أعدها كاتب المحكمة. المادة 164. تحت طائلة غرامة مدنية قدرها 0005 فرنك أفريقي تصدرها محكمة النقض، يجب على كاتب المحكمة التي أصدرت القرار أن يُخطر الاستئناف خلال ثلاثة أيام إلى النيابة العامة وكذلك إلى الأطراف الأخرى. للطرف الذي لم يتلقَ الإخطار الحق في تقديم معارضة ضد القرار الصادر في النقض إذا لم يكن قد تدخل في القضية. المادة
264. تحت طائلة السقوط، يُلزم الطالب في النقض، في غضون شهر من تاريخ تقديم الاستئناف، بإيداع مبلغ قدره 00003 فرنك أفريقي في مكتب المحكمة التي تستقبل الاستئناف. يجب على كاتب المحكمة الذي يستلم الإيداع أن يقوم بإعادته إلى الخزينة العامة. يتم إعفاء من الإيداع: النيابة العامة؛ الوكالة القضائية للدولة؛ الإدارات والهيئات العامة؛ الموظفون المخولون من
الإدارات في الأمور المتعلقة بها مباشرة؛ الأشخاص الذين يرفقون بطلبهم شهادة بعدم فرض ضرائب أو الذين يتم قبولهم للاستفادة من المساعدة القضائية؛ الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا؛ المحكوم عليهم بعقوبة جنائية. المادة 364. يجب على الطالب في النقض، سواء عند تقديم إعلانه أو خلال الثلاثين يومًا التالية، أن يودع في مكتب المحكمة التي أصدرت
القرار المتنازع عليه، مذكرة موقعة منه أو من مستشاره، تحتوي على أسبابه في النقض، مرفقة بعدد من النسخ بقدر عدد الأطراف المعنية. يؤكد كاتب المحكمة استلامه ويعطيه نسخة. المادة 464. تحت طائلة غرامة مدنية قدرها 0005 فرنك أفريقي تصدرها محكمة النقض، يجب على كاتب المحكمة التي أصدرت القرار المتنازع عليه، في غضون أربعين يومًا من

تاريخ تقديم الاستئناف، أن
يرقم ويوقع على مستندات الملف، الذي يُرفق به نسخة من القرار المتنازع عليه وإذا لزم الأمر، مذكرة الطالب وإيصال الهيئة المخولة لاستلام الإيداع. بشكل عام، يقوم كاتب المحكمة التي أصدرت القرار المتنازع عليه بإعداد جرد.

يقوم كاتب المحكمة بإرساله إلى النيابة العامة للمحكمة التي أصدرت الحكم. يقوم الأخير بإرساله فورًا إلى النائب العام لدى محكمة النقض. ثم يتم تسجيل الملف في النيابة العامة في سجل خاص. المادة 664. عندما لا يقدم الطالب في النقض مذكرة، وفقًا للشروط المحددة في
المادة 364 أعلاه، يحدد النائب العام لدى محكمة النقض للطالب مهلة شهر لتقديم مذكرته التي تحتوي على أسبابه في النقض ومرفقة بعدد من النسخ بقدر عدد الأطراف المعنية. المادة 764. إذا لم يقدم الطالب في النقض مذكرة خلال المهلة المحددة في المادة 664 أعلاه، يقوم النائب العام بإصدار طلبات خطية بسقوط الاستئناف ويرسل الملف إلى مكتب محكمة النقض. المادة 864.
بمجرد استلام المذكرة المقدمة من الطالب في النقض من قبل النائب العام، يقوم بإرسال نسخة منها إلى الأطراف الأخرى المعنية. ولديهم مهلة شهرين للرد. المادة 964. بمجرد إيداع المذكرات التكميلية والردود في النيابة العامة لدى محكمة النقض، يقوم الأخير بإصدار طلبات خطية ويرسل الملف في حالته إلى المكتب. الفصل 3 - حالات فتح النقض المادة 074. لا يمكن نقض الأحكام
الصادرة عن غرفة الاتهام وكذلك الأحكام والأحكام الصادرة في آخر درجة في القضايا الجنائية، والتصحيحية وقضايا الشرطة البسيطة، عندما تكون مستوفية للأشكال المنصوص عليها في القانون، إلا بسبب انتهاك القانون. المادة 174. تُعتبر القرارات باطلة: التي لم تصدر عن العدد المحدد من القضاة وفقًا للقانون؛ التي صدرت عن قضاة لم يحضروا جميع جلسات القضية؛ التي صدرت
دون أن يتم سماع النيابة العامة؛ التي، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القانون، لم تصدر أو لم تتم المناقشات فيها في جلسة علنية. عندما يتم تخصيص عدة جلسات لنفس القضية، يُفترض أن القضاة الذين شاركوا في القرار قد حضروا جميع هذه الجلسات. المادة 274. تُلغى الأحكام الصادرة عن غرفة الاتهام وكذلك الأحكام والأحكام الصادرة في آخر درجة عندما: لا
تحتوي على أسباب؛ أسبابها غير كافية؛ يوجد تناقض بين الأسباب؛

والقرار؛ تم إغفال أو رفض البت في طلب أو أكثر من طلبات الأطراف، أو في طلب أو أكثر من طلبات النيابة العامة؛ لا تسمح لمحكمة النقض بممارسة رقابتها والتحقق مما إذا كان قد تم احترام القانون في القرار. المادة 374. في القضايا الجنائية، يحدد قرار الإحالة الصادر عن غرفة الاتهام
الذي أصبح نهائيًا اختصاص المحكمة الجنائية ويغطي، إذا وجدت، عيوب الإجراءات السابقة. عندما تكون غرفة الاتهام معنية بإجراءات التحقيق، يجب إثارة أي وسيلة تتعلق ببطلان المعلومات قبل انتهاء فحص الملف. المادة 474. في القضايا الجنائية، وفي حالة إدانة المتهم، إذا كان القرار قد أصدر عقوبة غير تلك المنصوص عليها في القانون لطبيعة الجريمة، يمكن متابعة إلغاء
القرار من قبل كل من النيابة العامة والطرف المدان. تعود نفس الدعوى إلى النيابة العامة ضد الأحكام الصادرة بالبراءة التي صدرت غيابيًا عندما تم اتخاذ القرار بناءً على أساس قانون جنائي لم يكن ساريًا. المادة 574. عندما تكون العقوبة المقررة متوافقة مع أحكام القانون، لا يمكن متابعة إلغاء القرار بناءً على أساس خطأ في نص القانون المطبق. المادة 674. في
القضايا التصحيحية، لا يُقبل المتهم في تقديم بطلان القرارات التي ارتكبت في الدرجة الأولى، إذا لم يعارضها أمام محكمة الاستئناف، باستثناء البطلان بسبب عدم الاختصاص، عندما تم استئناف النيابة العامة. المادة 774. لا يمكن لأحد، في أي حال من الأحوال، أن يستفيد ضد الطرف الملاحق من انتهاك أو إغفال القواعد المنصوص عليها لضمان دفاعه. الفصل 4 - الأحكام الصادرة
عن محكمة النقض المادة 874. يجب الالتزام بالقواعد المتعلقة بالإعلان، والشرطة والانضباط في الجلسات أمام محكمة النقض. يقدم مستشار تقرير القضية. تُسمع الأطراف أو محاموهم في ملاحظاتهم، وإذا لزم الأمر، بشأن مذكراتهم. تقدم

النيابة العامة بإيجاز الطلبات الخطية التي اتخذتها في الملف.

في أي قضية جنائية، تصحيحية أو بسيطة، أن تصدر حكمًا بشأن الاستئناف فور انتهاء مهلة عشرة أيام من استلام الملف في المكتب. يجب عليها أن تصدر حكمًا كأولوية وفي جميع الأحوال قبل انتهاء مهلة ثلاثة أشهر من استلام الملف عندما يتم تقديم الاستئناف ضد قرار إحالة أمام المحكمة
الجنائية. تشير أحكام محكمة النقض إلى أسماء وألقاب الرئيس، والمقرر، والمستشارين، والنائب العام، بالإضافة إلى أسماء وألقاب ومهن ومساكن الأطراف والأسباب المقدمة. المادة 084. قبل أن تصدر محكمة النقض حكمًا في الموضوع، تبحث فيما إذا كان الاستئناف قد تم تقديمه بشكل منتظم. إذا اعتبرت أن الشروط القانونية غير مستوفاة، فإنها تصدر، حسب الحالة، حكمًا بعدم قبول
أو حكمًا بسقوط. وتدين، إذا لزم الأمر، الطالب بالمصاريف. المادة 184. تصدر محكمة النقض حكمًا بعدم وجود سبب للنظر إذا أصبح الاستئناف بلا موضوع. إذا تنازل الطالب في النقض عن استئنافه، فإنها تأخذ علمًا بتنازله. ما لم ينص القانون على استثناء، يُدين الطالب بالمصاريف. المادة 284. عندما يكون الاستئناف مقبولاً، تصدر محكمة النقض، إذا اعتبرته غير مؤسس، حكمًا
بالرفض وتدين الطالب بالمصاريف. المادة 384. عندما تلغي محكمة النقض حكمًا أو قرارًا صادرًا في القضايا التصحيحية أو البسيطة، فإنها تعيد القضية والأطراف إلى محكمة استئناف أو محكمة من نفس الدرجة التي أصدرت الحكم أو القرار المتنازع عليه أو أمام نفس المحكمة بتشكيل مختلف. إذا تم إلغاء الحكم والإجراءات بسبب عدم الاختصاص، تعيد محكمة النقض القضية إلى المحكمة
المختصة التي تحددها. المادة 484. عندما تلغي محكمة النقض حكمًا صادرًا في القضايا الجنائية، فإنها تعلن إعادة القضية كما يلي: أمام غرفة الاتهام في محكمة استئناف أخرى، إذا تم إلغاء الحكم لأحد الأسباب المنصوص عليها في المواد 174 و274 من هذا القانون؛ أمام محكمة جنائية تعقد في محكمة استئناف أخرى، إذا تم إلغاء الحكم بسبب بطلان ارتكبته المحكمة الجنائية.
المادة 584. إذا تم إلغاء الحكم لأنه أصدر عقوبة غير تلك المنصوص عليها في القانون لطبيعة الجريمة، فإن المحكمة الجنائية، التي أعيدت إليها القضية، تحكم في العقوبة بناءً على إعلان الإدانة الذي صدر عن المحكمة الجنائية الأولى.

إجراء مناقشات جديدة أمام المحكمة الجنائية التي تم إحالة القضية إليها. لا تلغي محكمة النقض إلا جزءًا من الحكم المطعون فيه عندما تكون البطلان لا تؤثر إلا على واحد أو بعض من أحكامه. المادة 684. المتهم الذي تم إلغاء إدانته يتم تقديمه أمام المحكمة الجنائية المحالة،
إما في حالة اعتقال، أو تنفيذًا لأمر القبض. عندما يتم إلغاء الحكم، يتم استرداد المبلغ المودع وفقًا للمادة 264 أعلاه دون تأخير، بغض النظر عن شروط حكم النقض ومتى حتى إذا كان قد أغفل الأمر باسترداده. المادة 784. يتم الحكم على الطرف المدني الذي يخسر في استئنافه بغرامة قدرها 000,01 فرنك أفريقي وعلى النفقات تجاه الطرف الذي تم تبرئته أو إحالته. المادة
884. يتم إرسال نسخة من الحكم الذي تم تقديم الطعن فيه، والذي ألغى القرار وأمر بالإحالة أمام هيئة قضائية جديدة، خلال ثمانية أيام، من قبل الكتابة مع الملف إلى النائب العام لدى محكمة النقض. بعد إرسال محكمة النقض نسخة من الحكم إلى النيابة العامة لدى الهيئة القضائية التي أصدرت القرار الملغى، تقوم بنقل الملف إلى النيابة العامة لدى الهيئة القضائية
المحالة. الأخيرة، فور استلامها، تخطر الأطراف بحكم محكمة النقض. المادة 984. يتم إصدار نسخة من الحكم الذي رفض طلب النقض خلال ثمانية أيام من قبل الكتابة إلى النائب العام لدى محكمة النقض. يقوم الأخير بإخطار الأطراف ويعلم النيابة العامة لدى الهيئة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه. عندما يتم رفض الطعن بالنقض، لا يمكن للطرف الذي قدمه أن يقدم طعنًا
بالنقض ضد نفس الحكم أو القرار. المادة 094. عندما، بعد نقض حكم أول أو قرار صادر في آخر درجة، يتم الطعن في الحكم الثاني أو القرار الصادر في نفس القضية بين نفس الأطراف بنفس الوسائل، يقوم الرئيس الأول لمحكمة النقض بإحالة الأمر إلى الجمعية العامة بموجب أمر إحالة. يتم تكليف مستشار يجلس في الجمعية العامة ولا ينتمي إلى القسم

الذي نظر في الطعن الأول بتقديم
التقرير. إذا كان الحكم الثاني أو القرار معرضًا للنقض لنفس الأسباب التي أدت إلى نقض الأول، يمكن للجمعية العامة، إذا كانت الملاحظات والتقديرات التي يحتويها تسمح بذلك، أن تقضي دون إحالة، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالإدلاء برأي في دعوى عامة.

الهيئة القضائية المعنية الامتثال لقرار الغرف المجتمعة بشأن النقاط القانونية التي حكمت بها هذه الجمعية. الفصل 5 بشأن الطعن لمصلحة القانون المادة 194. عندما يقوم النائب العام لدى محكمة النقض بالإبلاغ عن أعمال قضائية، أحكام أو قرارات تتعارض مع القانون بناءً على
الأمر الرسمي الذي أعطاه له وزير العدل، يمكن إلغاء هذه الأعمال والأحكام والقرارات. المادة 294. عندما يتم إصدار حكم أو قرار نهائي من قبل محكمة استئناف قضائية، أو محكمة جنائية أو محكمة تصحيحية أو شرطة، يكون عرضة للنقض ومع ذلك لم يتقدم أي من الأطراف بالطعن في المدة المحددة، يمكن للنائب العام لدى محكمة النقض أن يتقدم بالطعن من تلقاء نفسه ودون النظر
لانتهاء المدة، ولكن فقط لمصلحة القانون، ضد الحكم أو القرار المذكور. تبت محكمة النقض في قبول هذا الطعن ومشروعيته. إذا تم قبول الطعن، يتم إصدار النقض، دون أن تتمكن الأطراف من الاستفادة منه والاعتراض على تنفيذ القرار الملغى. العنوان 2 بشأن طلبات المراجعة المادة 394. يمكن طلب مراجعة قرار جنائي نهائي لصالح أي شخص معترف به كمرتكب لجريمة أو جنحة :
عندما، بعد إدانة بالقتل، يتم تقديم أدلة تؤدي إلى ظهور دلائل كافية على وجود الضحية المزعومة للقتل؛ عندما، بعد إدانة بجريمة أو جنحة، يتم إصدار حكم أو قرار جديد يدين شخصًا آخر لنفس الفعل، ولا يمكن التوفيق بين الإدانتين، فإن تناقضهما هو دليل على براءة أحد المدانين أو الآخر؛ عندما تم استجواب أحد الشهود، وتمت ملاحقته وإدانته بعد الإدانة، بتهمة الشهادة
الزور ضد المتهم أو المدعى عليه؛ لا يمكن سماع الشاهد المدان في المناقشات الجديدة؛ عندما، بعد إدانة، يحدث أو يكشف عن حقيقة جديدة أو عنصر غير معروف للهيئة القضائية في يوم المحاكمة، من شأنه أن يثير شكًا حول إدانة المدان أو عندما يتم تقديم أدلة غير معروفة للهيئة القضائية خلال المناقشات ومن شأنها إثبات براءة المدان. المادة 494. يحق طلب المراجعة في
الحالات الثلاث الأولى من المادة 394 أعلاه :

القدرة، ممثله القانوني؛ بعد وفاة أو غياب المدان، إلى زوجه، وأبنائه، ووالديه، وورثته العامين، وورثته على وجه العموم أو أولئك الذين حصلوا منه على تفويض صريح. تتم إحالة محكمة النقض من قبل النائب العام بموجب الأمر الصريح الذي أعطاه وزير العدل إما من تلقاء نفسه
أو بناءً على طلب الأطراف. في الحالة الرابعة المشار إليها في المادة 394 أعلاه، يحق طلب المراجعة للوزير المسؤول عن العدل فقط، الذي يقرر بعد إجراء جميع الأبحاث والتحققات اللازمة وبعد استشارة محكمة الاستئناف المجتمعة في جمعية عامة من القضاة. إذا بدا له أن طلب المراجعة يجب أن يُقبل، يقوم الوزير بنقل ملف الإجراءات إلى النائب العام لدى محكمة النقض.
المادة 594. إذا لم يتم تنفيذ الحكم أو القرار بالإدانة، يتم تعليق التنفيذ تلقائيًا اعتبارًا من الطلب المقدم من الوزير المسؤول عن العدل إلى النائب العام لدى محكمة النقض. قبل إحالة محكمة النقض من قبل النائب العام لدى الهيئة القضائية المذكورة، إذا كان المدان في حالة احتجاز، يمكن تعليق التنفيذ بناءً على أمر الوزير المسؤول عن العدل. ابتداءً من إحالة
محكمة النقض، يمكن أن يتم إصدار تعليق الاحتجاز بموجب حكم محكمة النقض. المادة 694. إذا لم تكن القضية جاهزة، تبت محكمة النقض في قبول الطلب من حيث الشكل وتقوم مباشرة أو من خلال لجنة تحقيق بجميع التحقيقات المتعلقة بالموضوع، والمواجهات، والتعرف على الهوية والوسائل اللازمة لإظهار الحقيقة. عندما تكون القضية جاهزة، تقوم المحكمة بفحصها في الموضوع. ترفض
الطلب إذا اعتبرته غير مؤسس. إذا اعتبرته مؤسسًا، تلغي الإدانة المعلنة. تقدر ما إذا كان من الممكن إجراء مناقشات

جديدة تناقضية. إذا كان الأمر كذلك، فإنها تحيل المتهمين أو المدعى عليهم أمام هيئة قضائية من نفس الدرجة والنوع، ولكن غير تلك التي أصدرت القرار الملغى. إذا كان هناك استحالة لإجراء مناقشات جديدة، لا سيما في حالة الوفاة، أو الجنون، أو غياب أحد
أو أكثر من المدانين، أو عدم المسؤولية الجنائية أو العذر، في حالة انقضاء الدعوى العامة أو العقوبة، فإن محكمة النقض، بعد أن تثبت ذلك صراحة، تقضي في الموضوع بحضور الأطراف المدنية إذا كانت موجودة في المحاكمة والأوصياء المعينين من قبلها على ذكرى الموتى.

التي تبدو لها غير مبررة وتبرئ، إذا لزم الأمر، ذكرى الموتى. إذا ظهرت استحالة إجراء مناقشات جديدة فقط بعد حكم محكمة النقض الذي ألغى الحكم أو القرار بالإدانة وأصدر الإحالة، فإن محكمة النقض بناءً على طلبات النائب العام، تلغي التعيين الذي قامت به للهيئة القضائية
المحالة وتبت كما هو مذكور في الفقرة أعلاه. إذا لم يترك إلغاء الحكم أو القرار بالنسبة لمدان حي أي شيء يمكن أن يُعتبر جريمة أو جنحة، فلا يتم إصدار أي إحالة. المادة 794. يمكن أن تمنح القرار الذي ينتج عنه براءة المدان، بناءً على طلبه، تعويضات عن الأضرار الناتجة عن الإدانة. إذا كانت الضحية للخطأ القضائي قد توفيت، فإن الحق في طلب التعويضات يعود، بنفس
الشروط، إلى زوجه، وأصوله وفروعه. يحق للوالدين من درجة أبعد أن يطلبوا التعويضات طالما أنهم يثبتون وجود ضرر مادي ناتج عن الإدانة. يكون الطلب مقبولاً في أي مرحلة من مراحل إجراءات المراجعة. التعويضات الممنوحة تكون على عاتق الدولة، باستثناء حقها في الرجوع ضد الطرف المدني، أو المبلغ أو الشاهد الزور الذي تسبب في إصدار الإدانة. يتم دفعها من نفقات العدالة
الجنائية. إذا أصدر الحكم أو القرار النهائي للمراجعة إدانة، فإن القرار يضع على عاتق المدان أو، إذا لزم الأمر، مقدمي الطلبات للمراجعة، النفقات التي يمكن أن تطالب بها الدولة باستردادها. المادة 894. يتم الحكم على طالب المراجعة الذي يخسر في دعواه بتحمل جميع النفقات. يتم نشر الحكم أو القرار للمراجعة الذي ينتج عنه براءة المدان في المدينة التي تم فيها
إصدار الإدانة، في تلك التي تجلس فيها الهيئة القضائية للمراجعة، في البلدية أو المركز الإداري للمكان الذي ارتكبت فيه الجريمة أو الجنحة، في تلك التي تقيم فيها الضحية للخطأ القضائي، إذا كانت قد توفيت. يتم إدراجه تلقائيًا في الجريدة الرسمية ويتم أيضًا الأمر بنشره في صحيفة الإعلانات القانونية، إذا طلب ذلك. تكون نفقات النشر المذكورة أعلاه على عاتق
الخزانة العامة.

الخاصة العنوان 1 - عن التزوير المادة 994 - عندما يُبلغ النائب العام للجمهورية بأن وثيقة مشكوك في صحتها موجودة في إيداع عام أو تم إعدادها في إيداع عام، يمكن للنائب العام للجمهورية أن ينتقل إلى هذا الإيداع لإجراء جميع الفحوصات والتحققات اللازمة. يمكن للنائب العام
للجمهورية، في حالة الطوارئ، أن يأمر بنقل الوثائق المشكوك فيها إلى قلم الكتاب. المادة 005 - في أي معلومات تتعلق بالتزوير في الكتابة، يأمر قاضي التحقيق، بمجرد تقديم الوثيقة المشكوك فيها أمامه أو وضعها تحت يد العدالة، بإيداعها في قلم الكتاب. يوقع عليها بتوقيعه وكذلك كاتب المحكمة، الذي يعد محضرًا وصفيًا بحالة الوثيقة المقدمة. قبل الإيداع في قلم
الكتاب، يمكن لقاضي التحقيق أيضًا أن يأمر بإعادة إنتاج الوثيقة عن طريق النسخ الضوئي أو بأي وسيلة أخرى وإدراجها في ملف الإجراءات. المادة 105 - يمكن لقاضي التحقيق أن يستلم من أي شخص ويصادر جميع الوثائق للمقارنة.
ستكون هذه الوثائق موقعة من قبله ومن قبل كاتب المحكمة الذي يقوم بإيداعها في قلم الكتاب كما هو مذكور في المادة 005 أعلاه. المادة 205 - يُلزم
أي حارس عام لوثائق مشكوك في صحتها أو تم استخدامها لإعداد تزوير، بناءً على أمر من قاضي التحقيق، بتسليمها له وتقديم، عند الاقتضاء، الوثائق للمقارنة التي بحوزته. إذا كانت الوثائق التي تم تسليمها من قبل موظف عام أو تم مصادرتها بحوزته تحمل صفة الوثائق الرسمية، يمكنه أن يطلب أن تُترك له نسخة مصدقة من قبل كاتب المحكمة أو

إعادة إنتاجها عن طريق النسخ
الضوئي أو بأي وسيلة أخرى. تُعتبر هذه النسخة أو إعادة الإنتاج جزءًا من محاضر المكتب حتى يتم استرداد الوثيقة الأصلية. المادة 305 - يتم إجراء التحقيق المتعلق بالتزوير كما هو الحال بالنسبة للجرائم والجنح الأخرى. المادة 405 - إذا تم خلال جلسة محكمة أو محكمة استئناف تقديم وثيقة من الإجراءات أو وثيقة تم تقديمها مشكوك في صحتها، تقرر الهيئة القضائية، بعد
استلام ملاحظات النيابة العامة والأطراف، ما إذا كان يجب أو لا يجب تأجيل الأمر حتى يتم الحكم في التزوير من قبل الهيئة القضائية المختصة.

لا يمكن ممارستها بسبب التزوير، وإذا لم يظهر أن الشخص الذي قدم الوثيقة قد استخدم تزويرًا عن علم، فإن المحكمة أو محكمة الاستئناف التي تنظر في الدعوى الرئيسية تقرر بشكل عرضي بشأن طبيعة الوثيقة المتأثرة بالتزوير. العنوان 2 - عن كيفية التصرف في حالة اختفاء الوثائق
من الإجراءات المادة 505 - عندما، بسبب سبب استثنائي، يتم تدمير محاضر الأحكام أو الأحكام غير المنفذة بعد، أو الإجراءات الجارية ونسخها، أو تم إزالتها أو فقدت، ولم يكن من الممكن استعادتها، يتم التصرف وفقًا لأحكام هذا العنوان. المادة 605 - إذا كان هناك نسخة أو نسخة أصلية من الوثيقة، تُعتبر كالمحضر وتُسلم من قبل حارسها إلى قلم الكتاب للهيئة القضائية
التي أصدرت القرار بناءً على الأمر الموجه إليها من قبل رئيس هذه الهيئة القضائية. يُعتبر هذا الأمر بمثابة إبراء ذمة. المادة 705 - عندما لم يعد هناك نسخة أو نسخة أصلية من الحكم أو القرار، يتم التصرف، بناءً على الملاحظات في سجل الجلسة، بإصدار حكم أو قرار جديد. المادة 805 - عندما تكون الملاحظات المدونة في السجل غير كافية أو لا يمكن تمثيلها، يُعاد
التحقيق من النقطة التي فقدت فيها الوثائق. العنوان 3 - عن شهادات أعضاء الحكومة وممثلي القوى الأجنبية المادة 905 - لا يمكن لرئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الآخرين الظهور كشهود إلا بعد الحصول على إذن من مجلس الوزراء، بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالعدل. يُعطى هذا الإذن بموجب مرسوم. المادة 015 - عندما يتم الظهور بموجب الإذن المنصوص عليه في المادة 905
أعلاه، يتم استلام الشهادة بالشكل العادي. المادة 115 - عندما لم يتم طلب الظهور أو لم يتم الإذن به، يتم استلام الشهادة كتابيًا في مسكن الشاهد من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أو من قبل القاضي الذي يوكله. إذا كان الشاهد يقيم خارج مقر محكمة الاستئناف، يتم استلام الشهادة كتابيًا من قبل رئيس المحكمة في مكان إقامته.

الهيئة القضائية المعنية بالقضية، إلى القاضي المعين أعلاه، عرض للوقائع بالإضافة إلى قائمة بالطلبات والأسئلة التي يُطلب فيها الشهادة. المادة 215 - تُسلم الشهادة التي تم استلامها على الفور إلى قلم الكتاب أو تُرسل، مغلقة ومختومة، إلى قلم الهيئة القضائية المطلوبة
وتُبلغ دون تأخير إلى النيابة العامة وكذلك إلى الأطراف المعنية. في المحكمة الجنائية، تُقرأ علنًا وتُعرض للنقاش. المادة 315 - تُطلب الشهادة المكتوبة لممثل قوة أجنبية من خلال وزارة الشؤون الخارجية. إذا تم قبول الطلب، تُستلم هذه الشهادة من قبل الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف أو من قبل القاضي الذي يوكله. يتم التصرف بعد ذلك بنفس الأشكال المنصوص عليها في
المادتين 115 و215 أعلاه. العنوان 4 - عن تنظيم القضاة المادة 415 - عندما يتلقى قاضيان من التحقيق ينتميان إلى محكمتين مختلفتين في نفس الوقت نفس الجريمة، يجب على النيابة العامة الأكثر نشاطًا، في مصلحة إدارة العدالة الجيدة، أن تطلب من أحد القضاة التخلي لصالح الآخر. لا يحدث التخلي إلا إذا كان القاضيان متفقين. إذا استمر النزاع في الاختصاص، يتم حله من
قبل القضاة وفقًا للمادتين 515 إلى 915 أدناه. إذا كان قضاة التحقيق ينتمون إلى نفس المحكمة، يتم التصرف كما هو مذكور في المادة 79 من هذا القانون. المادة 515 - عندما يتلقى محكمتان جنائيتان أو قاضيان من التحقيق ينتميان إلى نفس دائرة محكمة الاستئناف في نفس الوقت نفس الجريمة، يتم حل النزاع من قبل غرفة الاتهام التي تقرر بناءً على طلب تقدمت به النيابة

العامة أو المتهم أو الطرف المدني. هذا القرار لا يمكن الطعن فيه. المادة 615 - عندما، بعد الإحالة التي أمر بها قاضي التحقيق أمام المحكمة الجنائية، أعلن الأخير عدم اختصاصه بقرار أصبح نهائيًا، يتم حل النزاع من قبل غرفة الاتهام. هذا القرار لا يمكن الطعن فيه. المادة 715 - بخلاف الحالات المنصوص عليها في المادتين 415 و515 أعلاه، يتم تقديم أي نزاع في
الاختصاص أمام محكمة النقض بناءً على طلب من النيابة العامة أو المتهم أو الطرف المدني.

الطلب بشأن تنظيم القضاة إلى جميع الأطراف المعنية التي لديها مهلة ثلاثين يومًا لتقديم مذكرة إلى قلم الهيئة القضائية المكلفة بتنظيم القضاة. لا يكون لتقديم الطلب أي أثر معلق، ما لم يُطلب خلاف ذلك من قبل الهيئة القضائية المكلفة بتنظيم القضاة. يمكن لهذه الهيئة أن تأمر
بتقديم جميع الإجراءات المفيدة بشأن جميع الأعمال التي قامت بها الهيئة القضائية التي تم التخلي عنها. المادة 915 - يجب أن يتم إبلاغ القرار الذي ينظر في طلب تنظيم القضاة إلى القاضي المكلف بالنيابة العامة لدى المحكمة التي يجلس فيها القاضي المتخلى عنه، إلى المتهم، إلى المدعى عليه وإلى الطرف المدني، إذا كان هناك واحد. العنوان 5 - عن الإحالات من محكمة إلى
أخرى المادة 025 - في المسائل الجنائية أو التصحيحية، يمكن لمحكمة النقض أن تتخلى عن أي هيئة قضائية للتحقيق أو الحكم وتعيد إحالة القضية إلى هيئة قضائية أخرى من نفس النوع: - عندما لا يمكن تشكيل الهيئة القضائية المختصة قانونيًا؛ - عندما يتم تعطيل سير العدالة بطريقة أخرى؛ - عندما يكون هناك تحيز أو شك مشروع. يمكن تقديم الطلب لأغراض الإحالة من قبل: -
النائب العام لدى محكمة النقض؛ - النيابة العامة لدى الهيئة القضائية المعنية؛ - المتهم؛ - الطرف المدني. يجب أن يتم إبلاغ الطلب إلى جميع الأطراف المعنية التي لديها مهلة ثلاثين يومًا لتقديم مذكرة إلى قلم محكمة النقض. لا يكون لتقديم الطلب أي أثر معلق، ما لم يُطلب خلاف ذلك من قبل محكمة النقض. في حالة رفض طلب الإحالة بسبب التحزب، يمكن لمحكمة النقض مع ذلك
أن تأمر بالإحالة في مصلحة إدارة العدالة بشكل أفضل. المادة 125 - عندما يتم احتجاز شخص محكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية في مقر الهيئة القضائية التي أصدرت هذا الحكم، فإن النائب العام، وقاضي التحقيق، والمحكمة في مكان الاحتجاز لديهم الاختصاص، بخلاف القواعد المنصوص عليها في المواد 24 و98 و462 الفقرة 1 أعلاه، للنظر في جميع الجرائم المنسوبة إليه. المادة 225
- عندما يتم احتجاز شخص محكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية خارج الحالة المنصوص عليها في المادة 125 أعلاه، يتم التصرف كما هو الحال في حالة التحزب، بناءً على طلب النيابة العامة فقط، لأغراض إحالة إجراءات الهيئة القضائية المعنية إلى تلك الخاصة بمكان الاحتجاز.

الإحالة لأسباب تتعلق بالأمن العام من قبل محكمة النقض، بناءً على طلب النائب العام. المادة 425 - يجب أن يتم إبلاغ أي قرار صدر بشأن طلب الإحالة إلى الأطراف المعنية من قبل النائب العام لدى محكمة النقض. المادة 525 - لا يستبعد القرار الذي رفض طلب الإحالة لأسباب تتعلق
بالأمن العام تقديم طلب جديد للإحالة بناءً على وقائع جديدة. العنوان 6 - عن الاستبعاد والتحزب المادة 625 - تنطبق أحكام قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالاستبعاد على الهيئات القضائية الجنائية. المادة 725 - تنطبق أحكام قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بالتحزب على القضاة، وأعضاء النيابة العامة، وضباط الشرطة القضائية أمام الهيئات القضائية الجنائية.
العنوان 7 - عن الحكم في الجرائم المرتكبة في الجلسة المادة 825 - تُحكم الجرائم المرتكبة في الجلسة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلبات النيابة العامة، مع مراعاة أحكام هذا القانون المتعلقة بشهادات الشهود التي تم إثبات زيفها في الجلسة ودون الإخلال بالقواعد الخاصة بالاختصاص أو الإجراءات. المادة 925 - إذا تم ارتكاب مخالفة للشرطة خلال مدة الجلسة، فإن
المحكمة أو الهيئة القضائية تُعد محضرًا بالوقائع، وتستمع إلى المتهم، والشهود، والنيابة العامة، وإذا لزم الأمر، الدفاع. تطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون دون تردد. المادة 035 - إذا كان الفعل المرتكب خلال مدة جلسة محكمة أو

هيئة قضائية هو جريمة، يتم التصرف وفقًا لأحكام المادتين 825 و925 أعلاه. في هذه الحالة، إذا كانت العقوبة المقررة تزيد عن شهر
من السجن، يمكن إصدار أمر بالاحتجاز. المادة 135 - إذا كان الفعل المرتكب جريمة، فإن المحكمة أو الهيئة القضائية تعتقل الجاني وتستجوبه، بعد إعداد محضر بالوقائع. تقوم هذه الهيئة القضائية بنقل الوثائق وتصدر أمرًا بإحضاره فورًا أمام النائب العام الذي يطلب فتح تحقيق أو تطبيق إجراءات الجريمة المشهودة.

يرتكبها القضاة، ضباط الشرطة القضائية وأعضاء قوات الدفاع والأمن المادة 235 - كل فعل من شأنه أن يؤدي إلى ملاحقات جنائية ضد قاضٍ يندرج ضمن اختصاص محكمة النقض، إلا في حالة الجريمة المشهودة أو الجنحة المشهودة. في هذا الصدد، تخضع الملاحقات لتحقيق خاص يُسند، بناءً على
تعليمات الوزير المكلف بالعدل، إلى التفتيش العام للخدمات القضائية. تعتبر التقارير ومحاضر الجلسات التي تم إعدادها وفقًا للأحكام المذكورة أعلاه بمثابة تحقيق أولي مسبق لممارسة الدعوى العامة. المادة 335 - باستثناء حالات الجريمة المشهودة أو الجنحة المشهودة، لا يمكن أن تتم الاعتقال، الحبس الاحتياطي أو الاحتجاز الوقائي لقاضٍ إلا بإذن من رئيس الجمهورية،
بصفته الضامن لاستقلال السلطة القضائية، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء. المادة 435 - تُرسل التقارير ومحاضر الجلسات الناتجة عن التحقيق الخاص إلى الوزير المكلف بالعدل، الذي يقوم، إذا لزم الأمر، بإحالة الأمر إلى النائب العام لدى محكمة النقض بغرض فتح تحقيق. المادة 535 - يتم التحقيق في القضية من قبل رئيس غرفة محكمة النقض يتم تعيينه لهذا الغرض، بموجب
أمر من الرئيس الأول لتلك المحكمة. يتم إجراء التحقيق وفقًا للأحكام الواردة في هذا القانون، المتعلقة بالهيئات القضائية للتحقيق. عند انتهاء التحقيق، يقوم رئيس الغرفة المكلف بالتحقيق في الأفعال المنسوبة للقاضي بإصدار أمر بعد أن يقوم بإبلاغ الملف للنيابة العامة التي طلبت فتح التحقيق، إما بأمر بعدم وجود سبب، أو بأمر بإحالة القضية إلى هيئة الحكم. المادة
635 - تشكل هيئة الغرف المجتمعة في محكمة النقض هيئة الحكم. يجب أن تصدر حكمها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إحالتها. تُطبق قواعد هذا القانون المتعلقة بمثول الأطراف وسير الجلسة. المادة 735 - يمكن الطعن في الأحكام الصادرة عن هيئة الغرف المجتمعة في محكمة النقض من خلال استئناف أو إعادة نظر خلال شهر من صدور القرار أو إبلاغه. المادة 835 - أي ملاحقة تتم أمام
الهيئة القضائية العادية ضد عضو من قوات الأمن أو الدفاع، تستدعي الإبلاغ الفوري بنسخة من الإجراءات إلى الوزير المكلف بالأمن العام أو الوزير المكلف بالدفاع.

أن يؤدي إلى ملاحقات جنائية من قبل ضابط شرطة قضائية في الدائرة التي يكون فيها مختصًا إقليميًا، سواء خارج أو أثناء أداء مهامه، إلا في حالة الجريمة المشهودة أو الجنحة المشهودة، يتم إحالة الأمر دون تأخير من قبل النائب العام المختص إلى النائب العام لدى محكمة الاستئناف
القضائية التي تحدد خلال ثمانية أيام الهيئة المكلفة بالتحقيق أو الحكم. عندما يقع نطاق اختصاص النائب العام المُحال إليه في نفس حدود النائب العام لدى محكمة الاستئناف القضائية، يقوم الأخير بإحالة الإجراءات إلى النائب العام لدى محكمة الاستئناف القضائية المجاورة التي تحدد في نفس المواعيد المذكورة أعلاه الهيئة المكلفة بالتحقيق أو الحكم. حتى يتم تعيين
الهيئة المختصة، تُتابع الإجراءات وفقًا لقواعد القانون العادي. المادة 935 - في جميع الحالات، يتم التحقيق، الحكم وطرق الطعن وفقًا لقواعد القانون العادي. العنوان 9 - الجرائم والجنح المرتكبة في الخارج المادة 045 - يمكن ملاحقة ومحاكمة أي مواطن غابوني ارتكب فعلاً مؤهلاً كجريمة أو جنحة بموجب القانون الغابوني خارج أراضي جمهورية الغابون، إذا كان الفعل
معاقبًا بموجب تشريعات البلد الذي ارتكب فيه. تنطبق أحكام الفقرة الأولى أعلاه على مرتكب الفعل الذي لم يحصل على الجنسية الغابونية إلا بعد ارتكاب الجريمة أو الجنحة. ومع ذلك، سواء كانت جريمة أو جنحة، لا يمكن أن تتم الملاحقة إذا أثبت مرتكب الفعل أنه تم الحكم عليه نهائيًا في الخارج، وفي حالة الإدانة، أنه نفذ عقوبته أو حصل على العفو، أو أن

العقوبة قد
سقطت. في حالة الجنحة المرتكبة ضد فرد غابوني أو أجنبي، لا يمكن أن تتم الملاحقة إلا بناءً على طلب النيابة العامة.
يجب أن تسبقها شكوى من الطرف المتضرر أو إبلاغ رسمي للسلطة الغابونية من قبل السلطة في البلد الذي ارتكبت فيه الجنحة. لا يمكن أن تتم أي ملاحقة قبل عودة مرتكب الفعل إلى الغابون. المادة 145 - تُرفع الملاحقة بناءً على طلب النيابة العامة في
المكان الذي يقيم فيه مرتكب الفعل أو في المكان الذي تم العثور عليه. ومع ذلك، يمكن لمحكمة النقض، بناءً على طلب النيابة العامة أو الأطراف، إحالة القضية إلى المحكمة أو المحكمة الأقرب إلى مكان الجريمة أو الجنحة. المادة 245 - دون الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الغابون طرفًا فيها، يمكن ملاحقة ومحاكمة أي أجنبي، خارج أراضي جمهورية الغابون،
الذي أصبح مؤلفًا أو شريكًا أو محرضًا على جريمة تمس بأمن الدولة الغابونية، أو جريمة تزوير أختام الدولة أو أوراق نقدية ذات قيمة قانونية في الغابون أو جريمة ضد شخص يحمل الجنسية الغابونية، إذا تم القبض عليه في الغابون أو إذا حصلت الحكومة على تسليمه. لا يمكن أن تتم الملاحقة إلا بناءً على طلب النيابة العامة. يجب أن تسبقها، بالنسبة للضحية الحاملة للجنسية
الغابونية، شكواها، أو شكوى من ورثتها أو إبلاغ رسمي من السلطة في البلد الذي ارتكب فيه الفعل. ومع ذلك، لا يمكن توجيه أي ملاحقة ضد أجنبي بسبب جريمة ارتكبت في الخارج، إذا أثبت المؤلف أو الشريك أو المحرض أنه تم الحكم عليه نهائيًا في الخارج من أجل نفس الأفعال، وفي حالة الإدانة، أن العقوبة قد تم تنفيذها، أو سقطت، أو أنه حصل على العفو. الهيئة القضائية
المختصة للنظر في القضية هي تلك الموجودة في المكان الذي يقيم فيه المتهم، أو مكان إقامة الضحية، أو إذا تم ارتكاب الجريمة على متن طائرة أو سفينة، تلك الموجودة في مكان الهبوط أو الرسو. عندما لا يمكن تطبيق أحكام الفقرة 4 أعلاه، تكون الهيئة القضائية المختصة هي تلك الموجودة في ليبرفيل، ما لم يتم إحالة القضية إلى هيئة قضائية أخرى من قبل محكمة النقض بناءً
على طلب النيابة العامة أو بناءً على طلب الأطراف. الكتاب 6 - إجراءات التنفيذ العنوان 1 - تنفيذ العقوبات الجنائية الفصل 1 - التنفيذ من قبل الأطراف المادة 345 - يتابع النائب العام والأطراف تنفيذ الحكم كلٌ فيما يخصه. في جميع الحالات، تتم الملاحقات لاسترداد الغرامات والمصادرات باسم النائب العام من قبل الخزينة العامة. المادة 445 - يتم التنفيذ بناءً على
طلب النيابة العامة عندما يصبح القرار نهائيًا. يحق للنائب العام والنائب العام الحصول على مساعدة القوة العامة لضمان هذا التنفيذ.

ت س ا ل ا ة ل ه م ن إ ف ، ك ل ذ ع م و 103 ة ي ئ ا ن ج ل ا ت ا ء ا ر ج إ ل ا ن و ن ا ق ن و ب ا غ . . . . . .
الممنوحة للنائب العام بموجب المادة 893 الفقرة 2 من هذا القانون لا تعيق تنفيذ العقوبة. الفصل 2 - تسوية حوادث التنفيذ المادة 545 - يتم تقديم أي حادث نزاعي يتعلق بالتنفيذ أمام المحكمة أو الهيئة التي أصدرت القرار، والتي يمكنها أيضًا تصحيح الأخطاء المادية البحتة الواردة
في قراراتها. استثناءً، تنظر غرفة الاتهام في التصحيحات وحوادث التنفيذ التي قد تنجم عن أحكام المحكمة الجنائية. المادة 645 - في حالة الحادث، تنظر المحكمة أو الهيئة، بناءً على طلب النيابة العامة أو الطرف المعني، في الغرفة الاستشارية بعد سماع النيابة العامة، ومحامي الطرف إذا طلب ذلك، وإذا لزم الأمر، الطرف نفسه، مع مراعاة، إذا لزم الأمر، تطبيق المادة
745 أدناه. يتم تعليق تنفيذ القرار المتنازع عليه إذا أمرت المحكمة أو الهيئة بذلك. يتم إبلاغ الحكم بشأن الحادث بناءً على طلب النيابة العامة إلى الأطراف المعنية. المادة 745 - في جميع الحالات التي يبدو فيها من الضروري سماع محكوم عليه محتجز، يمكن للهيئة القضائية المعنية إصدار أمر تفويض إلى رئيس المحكمة في مكان الاحتجاز. يمكن لهذا القاضي تفويض أحد قضاة
المحكمة الذي يقوم بسماع المحتجز وتدوين محضر بذلك. الفصل 3 - تعديل العقوبات المادة 845 - يمكن أن تخضع العقوبات السالبة للحرية لتعديلات وفقًا للأحكام الواردة في النصوص السارية. العنوان 2 - نظام الاحتجاز الفصل 1 - نظام الاحتجاز الوقائي المادة 945 - ينفذ المتهمون، الموقوفون والمتهمون، الاحتجاز الوقائي في مؤسسة عقابية وفقًا للنصوص التي تحكم النظام

العقابي. المادة 055 - يمكن لقاضي التحقيق، رئيس غرفة الاتهام، رئيس المحكمة الجنائية، النائب العام والنائب العام لدى محكمة الاستئناف القضائية أن يمنحوا، لأغراض التحقيق أو لأغراض أخرى،
ى رمأ يأ ،مكحلا ذيفنت 104 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
يتعلق بنظام الاحتجاز في المؤسسة العقابية. المادة 155. يتم فصل المحتجزين احتياطياً عن المدانين. كما يتم فصلهم عن المحتجزين بتهمة القتل العمد أو عن أي من الجرائم التي تتعلق بالتشكيلات الجنائية المتخصصة. تنقسم أجنحة المؤسسة العقابية إلى أجنحة فرعية للرجال، وللنساء،
وللقاصرين بحيث لا يمكن أن يكون هناك تواصل بينهم. المادة 255. يتم منح أي تواصل وأي تسهيلات تتوافق مع متطلبات الانضباط وأمن المؤسسة العقابية للمشتبه بهم، والمحتجزين، والمتهمين لممارسة دفاعهم. المادة 355. لا يخضع المحتجزون احتياطياً للعمل أو للتدريب المهني، ما لم يقدموا طلباً صريحاً لذلك. وفي جميع الأحوال، لا يمكنهم العمل في أعمال أو التدريب خارج
المؤسسة العقابية. الفصل 2 نظام العقوبات السالبة للحرية المادة 455. يقضي المدانون بعقوبة السجن عقوبتهم في مؤسسة عقابية ويخضعون لنظام السجن الجماعي. يتم توزيعهم في أجنحة مختلفة حسب جنسهم، وعمرهم، وفئتهم الجنائية، وحالتهم الصحية، وشخصيتهم. المادة 555. أي سجين مدان يستخدم التهديدات، أو الإهانات، أو العنف أو يرتكب انتهاكاً للانضباط، يمكن عزله في زنزانة
مخصصة لهذا الغرض أو أن يخضع لوسائل قسرية، في حالة الغضب أو العنف الشديد، دون الإخلال بالملاحقات التي قد يتعرض لها. المادة 655. المدانون بعقوبات سالبة للحرية بسبب أفعال مؤهلة كجرائم أو جنح عادية ملزمون بالعمل العقابي. المادة 755. يتم تحديد تنظيم الخدمات العقابية والنظام العقابي بموجب القانون. المادة 855. يقوم قاضي التحقيق، مرة كل ثلاثة أشهر، رئيس
غرفة الاتهام، النائب العام، والنائب العام لدى محكمة الاستئناف، كلما رأوا ذلك ضرورياً، بزيارة المؤسسات العقابية. يزور رئيس المحكمة الجنائية المتهمين المحتجزين في المؤسسة العقابية لمقر المحكمة.
-- 401 من 721 --
رارق مالتسا دنع .559 ةداملا 105 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
إدانة، أمر بالقبض، أمر بالاحتجاز، أو أمر بالإحضار، عندما يتعين أن يتبع ذلك احتجاز مؤقت، يتعين على المسؤول عن المؤسسة العقابية تسجيل ذلك في سجل الاحتجاز، مع هوية وجميع المعلومات المفيدة عن السجين أو المدان، والعنوان الذي بموجبه تم إصدار الاحتجاز. في حالة
التنفيذ الطوعي للعقوبة، يقوم المسؤول عن المؤسسة العقابية بنسخ مقتطف من القرار أو الحكم بالإدانة الذي تم إرساله إليه من قبل النائب العام لدى محكمة الاستئناف أو من قبل النائب العام. في جميع الحالات، يتم إبلاغ النائب العام لدى محكمة الاستئناف أو النائب العام عن الاحتجاز من قبل المسؤول عن المؤسسة العقابية. يحتوي سجل الاحتجاز أيضاً، بالنسبة لعمل
الإفراج، على تاريخ خروج السجين، وكذلك، إذا لزم الأمر، نص القانون المطبق أو القرار الذي يبرر الإفراج. المادة 065. لا يمكن لأي موظف من خدمات السجون، تحت طائلة الملاحقة بتهمة الاحتجاز التعسفي، أن يستقبل أو يحتجز شخصاً، إلا بموجب قرار أو حكم بالإدانة، أو أمر بالقبض، أو أمر بالاحتجاز أو أمر بالإحضار، عندما يتعين أن يتبع ذلك احتجاز مؤقت. المادة 165.
تطبق أحكام المادة 555 أعلاه، على السجين المحتجز احتياطياً. الكتاب 7 عن الإفراج المشروط، والعفو و العفو العام العنوان 1 عن الإفراج المشروط المادة 265. يهدف الإفراج المشروط إلى إعادة إدماج المدانين ومنع العودة إلى الجريمة. يمكن لأي مدان بعقوبة سالبة للحرية أصبحت نهائية، إذا كانت العقوبة المتبقية للقضاء أقل من أو تساوي ثلاث سنوات من السجن، أن يُقبل
للاستفادة من الإفراج المشروط، عندما يكون قد أظهر، خلال احتجازه، من خلال سلوكه الجيد، علامات معينة على التوبة. المادة 365. تكون طلبات الإفراج المشروط مقبولة كلما أكمل المدان نصف العقوبة التي يجب أن يقضيها فعلياً، مع الأخذ في الاعتبار التخفيضات التي قد يكون قد استفاد منها.
-- 501 من 721 --
اق ةدوع كانه ناك اذإ ،كلذ عمو 106 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
يجب أن يكون المدان قد أكمل ستة أشهر من السجن، إذا كانت العقوبة أقل من تسعة أشهر وثلثي العقوبة، في الحالة الأخرى. يمكن تجديد الطلب مرتين. تكون قرار الرفض التي تحدث بعد التجديد الثاني نهائية. بعد كل رفض، لا يمكن

تقديم طلب جديد قبل انقضاء فترة ستة أشهر من
تاريخ إبلاغ قرار الرفض. طلبات الإفراج المشروط المقدمة من المدانين الذين تبقى لهم أقل من ثلاثة أشهر من العقوبة غير مقبولة. المادة 465. يتم توجيه أي طلب للإفراج المشروط، سواء تم تقديمه من قبل المدان أم لا، إلى المسؤول عن المؤسسة العقابية. يقوم هذا الأخير بإعداد ملف يحتوي على مقتطف من سجل الاحتجاز، وحالة العقوبات التأديبية مصحوبة بشهادة الإقامة
المقدمة من مقدم الطلب للإفراج المشروط. المادة 565. يتم إرسال الملف الذي أعده المسؤول عن المؤسسة العقابية إلى الوزير المكلف بالعدل من قبل النيابة العامة لدى المحكمة أو المحكمة التي أصدرت الحكم. المادة 665. يتم منح الإفراج المشروط بموجب قرار من الوزير المكلف بالعدل، بعد استشارة المسؤول عن المؤسسة العقابية واستشارة النيابة العامة. المادة 765. يمكن
إلغاء تدبير الإفراج المشروط في حالة سوء السلوك المتكرر الذي تم التحقق منه أو في حالة انتهاك الشروط الخاصة المحددة في قرار الإفراج. تؤدي حدوث إدانة جديدة قبل انتهاء العقوبة العادية إلى إلغاء تدبير الإفراج المشروط تلقائياً. إذا لم يتم الإلغاء قبل انتهاء العقوبة العادية، فإن الإفراج يصبح نهائياً وتعتبر العقوبة قد نفذت. المادة 865. يتم اتخاذ قرار الإلغاء من قبل السلطة التي منحت الإفراج، بعد استشارة النائب العام والسلطة الإدارية لمكان إقامة المحرر. المادة 965. يمكن أن يتم القبض على المحرر المشروط بشكل مؤقت من قبل السلطة الإدارية أو القضائية في المكان الذي يتواجد فيه، مع ضرورة إبلاغ الوزير المكلف بالعدل، خلال أربع وعشرين ساعة، الذي يتخذ القرار المناسب. يعود أثر الإلغاء إلى يوم القبض.

في مؤسسة عقابية طوال مدة العقوبة غير المنفذة في وقت الإفراج المشروط. العنوان 2 عن العفو المادة 175. لرئيس الجمهورية، وفقاً لأحكام المادة 32 من الدستور، الحق في العفو عن أي شخص مدان من قبل محكمة غابونية، بغض النظر عن العقوبة التي تم الحكم بها نهائياً. المادة
275. يجب أن تكون القرار الذي يمنح العفو موضوع مرسوم من رئيس الجمهورية بعد استشارة الوزير المكلف بالعدل.
عند استلام طلب العفو، يقوم الوزير المكلف بالعدل بإجراء الترتيبات اللازمة من قبل ممثل النيابة العامة لدى المحكمة التي أصدرت الحكم، لإعداد الملف، والذي يتم إرساله عبر القنوات الإدارية، مصحوباً بتحقيق كامل حول الاستئناف وسلوك المدان أثناء الاحتجاز.
يمكن تجديد الاستئناف للعفو مرتين. تكون قرار الرفض التي تحدث بعد الاستئناف الثالث نهائية. يجب أن يتم إبلاغ القرار الذي يمنح أو يرفض العفو من قبل وزير العدل، وإذا كانت هناك إدانات مالية، إلى الإدارة المسؤولة عن التحصيل. عندما يتم منح العفو، يجب أيضاً إبلاغ النيابة العامة لدى المحكمة التي أصدرت الحكم ليتم اتخاذ جميع الإشعارات اللازمة. المادة 375.
يمكن أن يكون العفو كلياً، جزئياً أو مشروطاً. بشكل عام، يقتصر على تنفيذ العقوبة الرئيسية. ومع ذلك، يمكن أن ينطبق على العقوبات الإضافية والمكملة المذكورة بشكل محدد في المرسوم. إذا كان العفو كلياً، فإنه يوقف تنفيذ العقوبة الرئيسية وكذلك العقوبات الإضافية والمكملة عندما يحدد ذلك. إذا كان العفو جزئياً، فإنه يخفف العقوبة إلى عقوبة أقل. تظل الإدانة موضوع
قرار العفو قائمة في جميع الحالات. تستمر في الظهور في السجل الجنائي للعودة إلى الجريمة وتعيق منح التعليق. تظل أيضاً أي حرمانات أو عجز ناتج عن الإدانة قائمة. المادة 475. لا يجوز أن يضر العفو بحقوق الغير. لا يؤثر على حقوق الخزانة فيما يتعلق بتحصيل نفقات العدالة.

الأطراف المدنية محفوظة وتظل سبل الطعن وسبل التنفيذ مفتوحة لتلك الأطراف فيما يتعلق بالمصالح المدنية. العنوان 3 - عن العفو المادة 575.- يُمنح العفو بموجب قانون. المادة 675.- ينطبق العفو على : فئات محددة من المتهمين أو المدانين؛ فئات محددة من الجرائم أو الجنح أو
المخالفات؛ العقوبات التأديبية التي يتعرض لها موظفو الإدارات العامة أو المؤسسات العامة، سواء بسبب خطأ في الخدمة فقط، أو نتيجة لإدانة جنائية عندما يتم محو هذه الإدانة بموجب قانون العفو. لا ينطبق العفو إلا على الإدانات التي تمت وتعرضت في أراضي جمهورية الغابون. المادة 775.- يمكن استبعاد العائدين من الاستفادة من العفو. المادة 875.-

يمكن أن تستفيد
الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحاكم العسكرية الخاصة من قوانين العفو التي تم إصدارها تطبيقًا لهذا القانون.
المادة 975.- يتم البت في المنازعات المتعلقة بتطبيق العفو من قبل المحكمة الجنائية التي أصدرت الإدانة أو من قبل المحكمة التي تُنظر فيها القضية، بنفس إجراءات المحاكمة ونفس سبل الطعن كما هو الحال في المحاكمات العادية.
المادة 085.- يؤدي العفو، دون
أن يؤدي أبدًا إلى استرداد، إلى إلغاء جميع العقوبات الرئيسية، والتبعية والتكميلية، وكذلك جميع الحرمان والعجز الناتج عن الإدانة، مع مراعاة تطبيق المادة 385 أدناه المتعلقة بالتدابير المتخذة ضد القاصرين والمادة 485 أدناه المتعلقة بحقوق الأطراف الثالثة. المادة 185.- في حالة الإدانة لجرائم متعددة، يتم منح العفو للمدان إذا كانت الجريمة المعفاة بموجب
القانون تتضمن العقوبة الأكثر شدة أو، في حالة وجود عقوبة تعادل تلك المنصوص عليها للجرائم الأخرى المتابعة، حتى لو كان القضاة، بعد منح الظروف المخففة لهذه الجريمة، قد عاقبوا عليها بموجب نص عقابي ينص على عقوبة أقل. المادة 285.- لا يؤدي العفو إلى إعادة الإدماج في الوظائف أو المناصب العامة، أو المناصب العامة أو الوزارية.

العفو، بناءً على طلبه ومن خلال مرسوم، أن يُعاد إلى تلك الوظائف أو المناصب دون أن يحق له في أي حال المطالبة بإعادة بناء مسيرته أو تعويض. المادة 385.- تظل التدابير المتعلقة بالاحتجاز والرعاية والمراقبة المقررة ضد القاصرين المؤهلين للعفو سارية. المادة 485.- لا يمكن أن
يضر العفو بالأطراف الثالثة. لا يؤثر على حقوق الخزينة العامة، فيما يتعلق بتحصيل نفقات العدالة التي يمكن متابعتها بوسائل قانونية. في جميع الحالات، تظل حقوق الأطراف المدنية محفوظة وتظل سبل الطعن وسبل التنفيذ مفتوحة لتلك الأطراف فيما يتعلق بالمصالح المدنية. المادة 585.- عندما تتلقى المحاكم الجنائية الدعوى العامة في تاريخ إصدار قانون العفو، فإنها تُقر
بانقضاء الدعوى العامة وتبت في طلبات الأطراف المدنية، التي تحتفظ بحقها في التأسيس حتى صدور الحكم بشأن المصالح المعنية. في حالة المتابعات بسبب جرائم متعددة، يتم الإقرار بانقضاء الدعوى العامة إذا كانت الجريمة المعفاة تتضمن العقوبة الأكثر شدة أو عقوبة تعادل تلك المنصوص عليها للجرائم الأخرى. المادة 685.- لا يمكن أن يمنع العفو من اتخاذ إجراء مراجعة أمام
السلطة القضائية المختصة بهدف إثبات براءة المدان. المادة 785.- يُحظر على جميع القضاة وغيرهم من الموظفين العموميين الذين يحملون سلطة الدولة أن يذكروا أو يتركوا أي إدانة أو حرمان أو عجز تم محوه بموجب العفو في أي ملف أو وثيقة، تحت طائلة العقوبات التأديبية. ومع ذلك، تظل محاضر الأحكام والأحكام المودعة في السجلات قائمة، على عاتق كاتب المحكمة، أن يذكر،
تحت طائلة العقوبات المذكورة أعلاه، تدبير العفو الذي استفاد منه المدان. المادة 885.- يتم تدمير النماذج رقم 1 من السجل الجنائي ونسخ تلك النماذج تحت إشراف النيابات من قبل أولئك الذين يحتفظون بها، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 785 أعلاه. المادة 985.- يمكن أن يتم العفو بشكل فردي بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية الذي يحمل العفو. المادة
095.- للاستفادة من العفو، يجب على المعني تقديم طلب. قبل اتخاذ القرار، يستشير رئيس الجمهورية ملف القضية الجنائية ويأخذ رأي النيابة العامة أمام السلطة القضائية التي أصدرت الحكم أو التي يُتوقع أن تصدر الحكم في المرحلة الأولى أو في الاستئناف حسب الحالة.

الاحتياطي أو قيد تنفيذ العقوبة، يرفق المدعي العام برأيه تقريرًا من المسؤول عن المؤسسة العقابية حول سلوك الطالب أثناء الاحتجاز. المادة 195.- الآثار والعواقب للعفو هي نفسها آثار العفو، بما في ذلك تطبيق العقوبات على أولئك الذين انتهكوا أحكام المواد 895 و995 أدناه.
الكتاب 8 - عن الاعتراف بهوية المدانين، عن تقادم العقوبة، عن السجل الجنائي، عن إعادة تأهيل المدانين وعن نفقات العدالة العنوان 1 - عن الاعتراف بهوية المدانين المادة 295.- عندما يتم الطعن في هوية المدان بعد هروب تلاه استعادة، أو في أي ظرف آخر، يتم الفصل في ذلك في جلسة علنية من قبل السلطة القضائية التي أصدرت الحكم. إذا نشأ هذا

الطعن في سياق متابعة
جديدة، يتم أيضًا الفصل فيه من قبل السلطة القضائية التي تتعامل مع المتابعة. العنوان 2 - عن تقادم العقوبة المادة 395.- العقوبات التي تُفرض بموجب حكم صادر في قضايا جنائية تتقادم بعد عشرين عامًا، اعتبارًا من التاريخ الذي أصبح فيه هذا الحكم نهائيًا. ومع ذلك، يبقى المدان خاضعًا بحكم القانون، لحظر الإقامة في المكان الذي كان يقيم فيه إما الشخص الذي
ارتُكبت الجريمة ضده أو ورثته المباشرين. تُطبق الأحكام المتعلقة بحظر الإقامة على التقادم المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه. المادة 495.- العقوبات التي تُفرض بموجب حكم أو قرار في قضايا جنائية تتقادم بعد خمس سنوات، اعتبارًا من التاريخ الذي أصبح فيه هذا الحكم أو القرار نهائيًا. المادة 595.- العقوبات التي تُفرض بموجب حكم أو قرار في قضايا بسيطة تتقادم بعد
سنتين، اعتبارًا من التاريخ الذي أصبح فيه هذا الحكم أو القرار نهائيًا. ومع ذلك، فإن العقوبات المفروضة على مخالفة مرتبطة بجريمة تتقادم وفقًا للمادة 495 أعلاه.

ت نكمي ال -.596 ةداملا 111 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغ
المدانين غيابيًا الذين انقضت عقوبتهم ليقضوا العقوبة المفروضة. المادة 795.- الإدانات المدنية التي تُفرض بموجب الأحكام أو القرارات الصادرة في قضايا جنائية أو جنائية أو بسيطة أصبحت نهائية تتقادم وفقًا للقواعد المنصوص عليها في القانون المدني. العنوان 3 - عن السجل
الجنائي المادة 895.- يتم الاحتفاظ بالسجل الجنائي المركزي تحت سلطة الوزير المكلف بالعدل. يستقبل السجل الجنائي المركزي، بالنسبة للأشخاص المولودين في الغابون، بعد التحقق من هويتهم في سجل الحالة المدنية، نماذج رقم 1 تشير إلى: الإدانات المتعارضة والإدانات الغيابية غير المعترضة، الصادرة عن أي سلطة قضائية جنائية، بما في ذلك الإدانات مع وقف التنفيذ؛
القرارات الصادرة بموجب الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأطفال الجانحين؛ القرارات التأديبية الصادرة عن السلطة القضائية أو من قبل سلطة إدارية عندما تؤدي إلى أو تفرض عجزًا؛ الأحكام المتعلقة بإعادة الهيكلة أو تصفية الممتلكات؛ قرارات الطرد الصادرة ضد الأجانب؛ جميع الأحكام التي تقضي بسحب السلطة الأبوية أو سحب كل أو جزء من الحقوق المرتبطة
بها. كما يستقبل أيضًا النماذج والنماذج رقم 1 المتعلقة بالأشخاص المولودين في الخارج والأشخاص الذين لم يتم العثور على شهادة ميلادهم أو الذين هويتهم مشكوك فيها. يتم إرسال نسخة من كل نموذج رقم 1 تشير إلى إدانة بعقوبة سالبة للحرية صدرت عن جريمة أو جنحة من قبل السلطات القضائية أو عبر التعاون القضائي الدولي إلى السجل الجنائي المركزي. تُرسل نفس النسخة من
النموذج رقم 1 من قبل السجل الجنائي المركزي إلى ملف الشرطة الفنية الذي يحتفظ به الوزير المكلف بالداخلية. تكون استشارة هذا الملف محصورة حصريًا للسلطات القضائية، ولخدمات قوات الدفاع والأمن. تتوقف الإدانات التي تم محوها بموجب العفو أو بموجب إعادة التأهيل بحكم القانون أو القضائي عن الظهور في النموذج رقم 1. المادة 995.- يشير النموذج رقم 1 أيضًا إلى:
العقوبات أو الإعفاء من العقوبات التي تم فرضها بعد تأجيل النطق بالعقوبة؛

ةبوقعلا فيفخت ،وفعلا 112 ةيئانجلا تاءارجإلا نوناق نوباغلا
تقليصها؛ القرارات التي تعلق بتعليق أو التي تأمر بتنفيذ حكم أول الإدانة؛ قرارات الإفراج المشروط وإلغاء الإفراج؛ قرارات تعليق العقوبة وإعادة التأهيل؛ القرارات التي تلغي أوامر الطرد وكذلك تاريخ انتهاء العقوبة ودفع الغرامة. تُحذف من السجل رقم 1 الإدانات التي تم
محوها بالعفو أو التي تم تعديلها وفقًا لقرار تصحيح السجل الجنائي. باستثناء الإدانات التي صدرت عن أفعال غير قابلة للتقادم، تُحذف أيضًا من السجل رقم 1 الإدانات التي صدرت منذ أكثر من أربعين عامًا والتي لم تتبعها إدانة جديدة بعقوبة جنائية أو تصحيحية. المادة 006. السجل الجنائي المحتفظ به في كل محكمة يتعلق بالأشخاص المولودين في الدوائر الإدارية التابعة
لسلطتها. المادة 106. يتم تنظيم حذف السجل الجنائي، والملف المتعلق بقرار إدانة القاصر بموجب الأحكام المتعلقة بالأطفال الجانحين. يمكن أيضًا، إذا بدا أن إعادة إدماج المدان قد تحققت، أن يتم الحكم بحذف السجل رقم 1 المتعلق

بالإدانة الصادرة عن أفعال ارتكبها أشخاص تتراوح أعمارهم بين البلوغ الجنائي والبلوغ المدني، بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من تاريخ
الإدانة. ومع ذلك، لا يمكن أن يحدث هذا الحذف إلا بعد تنفيذ العقوبات السالبة للحرية ودفع الغرامات، وإذا كانت العقوبات التكميلية قد صدرت لفترة محددة، بعد انتهاء هذه الفترة. في الحالة المنصوص عليها في الفقرة أعلاه، يُطلب حذف السجل الجنائي من السجل رقم 1 الذي يثبت الإدانة بموجب طلب وفقًا لقواعد الاختصاص والإجراءات المنصوص عليها في المادة 606 من هذا
القانون. المادة 206. في حالة الإدانة، الصادرة ضد فرد خاضع لالتزام الخدمة العسكرية في الجيش البري أو الجوي أو البحرية الوطنية، يتم إبلاغ السلطات العسكرية بذلك من خلال إرسال نسخة من السجل رقم 1 من قبل الوزير المكلف بالعدل إلى وزير الدفاع الوطني. كما يتم إبلاغ نفس السلطات العسكرية بأي تعديل يطرأ على السجل رقم 1 للسجل الجنائي. يتم إرسال نسخة من كل سجل
رقم 1 يثبت قرارًا يؤدي إلى حرمان من الحقوق الانتخابية من قبل وزير العدل إلى وزير الداخلية.

الكامل للسجلات رقم 1 المتعلقة بنفس الشخص في سجل يسمى السجل رقم 2. يتم إصدار السجل رقم 2 لـ: القضاة في النيابة العامة، والتحقيق، وتنفيذ العقوبات وكذلك المحاكم الجنائية؛ رؤساء المحاكم ليتم ضمه إلى إجراءات التصحيح القضائي وتصفيه الأصول؛ السلطات العسكرية للمدعوين
من الفئات والتسجيل البحري وكذلك للشباب الذين يطلبون التعاقد؛ مديري الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة الذين يمارسون نشاطًا ثقافيًا أو تعليميًا أو اجتماعيًا مع القاصرين أو البالغين المحميين، فقط للاحتياجات المرتبطة بتوظيف موظفيهم. كما يتم إصدار السجل لـ: السلطة القضائية المختصة للنظر في نزاع يتعلق بالتسجيل في القوائم الانتخابية؛ إدارات الدولة
التي تتلقى طلبات التوظيف العام، أو الاقتراحات المتعلقة بالتكريمات، أو العطاءات لأعمال أو عقود عامة، أو في سياق الإجراءات التأديبية أو فتح مؤسسة تعليمية أو تدريب خاص. ومع ذلك، لا يتم ذكر القرارات الصادرة بموجب مواد قانون العقوبات المتعلقة بالأطفال الجانحين إلا في السجلات الممنوحة للقضاة، باستثناء أي سلطة أو إدارة عامة. السجل رقم 2 المطلوب، من قبل
إدارات الدولة، لممارسة الحقوق السياسية، لا يتضمن سوى القرارات التي تؤدي إلى عجز منصوص عليه في القوانين المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية. المادة 406. السجل رقم 3 هو سجل الإدانات الصادرة من أجل جريمة أو جنحة عندما لا يتم استثناؤها من السجل رقم 2. يتضمن السجل رقم 3 الإدانات: للعقوبات السالبة للحرية التي تزيد مدتها عن عامين والتي لا ترتبط بأي إيقاف
أو التي يجب تنفيذها بالكامل نتيجة لإلغاء الإيقاف؛ للعقوبات السالبة للحرية من النوع المشار إليه في الفقرة أعلاه وذات مدة أقل أو تساوي عامين، إذا كانت المحكمة قد أمرت بذكرها؛ للحظر، أو الإلغاء، أو العجز الصادرة بدون إيقاف، خلال مدة الحظر، أو الإلغاء، أو العجز. المادة 506. يمكن أن يُطلب السجل رقم 3 من الشخص المعني. في حالة عدم وجود إدانة يجب أن
تظهر في السجل رقم 3، فإنه يحتوي فقط على شريط عرضي أو ذكر «لا شيء».

قبل السلطة القضائية المختصة، أو من قبل السجل الجنائي المركزي. ويكون له صلاحية لمدة ستة أشهر. المادة 606. الشخص الذي يرغب في تصحيح تسجيل موجود في سجله الجنائي يقدم طلبه إلى رئيس المحكمة أو رئيس محكمة الاستئناف التي أصدرت القرار. إذا تم إصدار القرار من قبل محكمة
جنائية أو من قبل محكمة استثنائية، يتم تقديم الطلب إلى رئيس محكمة الاستئناف. يتواصل رئيس المحكمة أو محكمة الاستئناف مع النيابة العامة وينقل الطلب إلى السلطة القضائية لتنفيذ العقوبات للتقرير. يمكن للمحكمة أو محكمة الاستئناف أن تأمر باستدعاء الشخص موضوع الإدانة. تُعقد المناقشات ويتم إصدار القرار في غرفة المشورة. إذا تم قبول الطلب، تتحمل التكاليف من
تسبب في التسجيل الخاطئ، إذا تم استدعاؤه إلى الجلسة. في الحالة المعاكسة أو في حالة عدم قدرته على الدفع، تتحملها الخزينة العامة. يحق للنيابة العامة أن تتصرف بنفس الشكل في تصحيح السجل الجنائي. يتم ذكر القرار في

هامش الحكم أو القرار المشار إليه في طلب التصحيح. تطبق نفس الإجراءات في حالة النزاع حول إعادة التأهيل القانونية أو في حالة الصعوبات التي
تثيرها تفسير قانون العفو. المادة 706. يعاقب كل من أخذ اسم شخص آخر، في ظروف أدت أو قد تؤدي إلى تسجيل إدانة في السجل الجنائي لذلك الشخص، بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، دون الإخلال بالملاحقات بتهمة الجريمة أو الجنحة إذا لزم الأمر. يعاقب بنفس العقوبة من تسبب، من خلال بيانات كاذبة تتعلق بالحالة المدنية لمتهم، عمدًا في تسجيل إدانة في السجل الجنائي لشخص
آخر غير هذا المتهم. المادة 806. يعاقب كل من، بأخذ اسم مزيف أو صفة مزيفة، حصل على نسخة من السجل الجنائي لشخص آخر، بالسجن لمدة تصل إلى عام. العنوان 4 - إعادة تأهيل المدانين المادة 906. يمكن إعادة تأهيل أي شخص أدين من قبل محكمة غابونية بعقوبة جنائية أو تصحيحية. تؤدي إعادة التأهيل إلى محو الإدانة وتوقف جميع العجز والقيود الناتجة عنها في المستقبل.
إعادة التأهيل إما أن تكون مكتسبة بحكم القانون، أو تُمنح بقرار من غرفة الاتهام.

سستكُت .610 ةدامل‌ا 115 ةيئانجل‌ا تاءارجإل‌ا نونا‌ق نوبا‌غل‌ا □ □ □. □
التأهيل بحكم القانون للمدان الذي لم يتعرض لأي إدانة جديدة بالسجن أو لعقوبة أشد من جريمة أو جنحة ضمن المواعيد والشروط المحددة بموجب أحكام قانون العقوبات: بالنسبة للإدانات بالغرامة، بعد فترة ثلاث سنوات من تاريخ دفع الغرامة أو انتهاء الحبس أو انتهاء التقادم؛ بالنسبة
للإدانة الوحيدة بعقوبة سجن لا تتجاوز سنة، بعد فترة خمس سنوات من انتهاء العقوبة المنفذة أو انتهاء التقادم؛ بالنسبة للإدانة الوحيدة بالسجن التي لا تتجاوز عامين أو للإدانات المتعددة التي لا تتجاوز مجموعها عامًا، بعد فترة عشر سنوات تُحسب كما هو مذكور في الفقرة السابقة؛ بالنسبة للإدانة الوحيدة بعقوبة تزيد عن عامين من السجن أو للإدانات المتعددة التي
لا تتجاوز مجموعها عامين، بعد فترة خمس عشرة سنة تُحسب بنفس الطريقة؛ بالنسبة للإدانة المرتبطة بالإيقاف، بعد انتهاء الفترة المنصوص عليها بموجب أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالإيقاف. تُعتبر الإدانات التي تم دمجها بموجب حكم كإدانة واحدة لأغراض تطبيق أحكام هذه المادة. تُعادل الإعفاء الكلي أو الجزئي من العقوبة عن طريق العفو تنفيذها بالكامل أو جزئيًا.
المادة 116. لا يمكن طلب إعادة التأهيل أمام المحكمة في حياة المدان إلا من قبله، أو إذا كان محجورًا، من قبل ممثله القانوني. في حالة الوفاة، وإذا تم استيفاء الشروط القانونية، يمكن متابعة الطلب أو تقديمه من قبل الزوج أو من قبل أسلافه أو ذريته خلال فترة عام من تاريخ الوفاة. في جميع الحالات، يجب أن يتناول الطلب جميع الإدانات الصادرة التي لم تُمحَ من قبل
إعادة تأهيل سابقة أو بالعفو. المادة 216. لا يمكن تقديم طلب إعادة التأهيل إلا بعد فترة خمس سنوات للمدانين في الجرائم وثلاث سنوات للمدانين في الجنح. تبدأ هذه الفترة من يوم الإفراج النهائي للمدانين بعقوبة سالبة للحرية ومن اليوم الذي أصبحت فيه الإدانة غير قابلة للاستئناف للمدانين بالغرامة. المادة 316. لا يُسمح للمدانين الذين هم في حالة إعادة ارتكاب
قانونية، والذين، بعد الحصول على إعادة تأهيل، تعرضوا لإدانة جديدة، والذين، أدينوا بشكل متناقض أو بشكل غيابي بعقوبة جنائية، واستفادوا من تقادم العقوبة، بطلب إعادة تأهيلهم إلا بعد مرور فترة عشر سنوات كاملة منذ الإفراج عنهم أو منذ انتهاء التقادم.

م‌ل حمسُي ،ك‌لذ عمو 116 ةيئانجل‌ا تاءارجإل‌ا نونا‌ق نوبا‌غ □ □ □. □
العائدين الذين لم يتعرضوا لأي عقوبة جنائية، وللذين تم إعادة تأهيلهم والذين لم يتعرضوا إلا لعقوبة تصحيحية، بتقديم طلب لإعادة التأهيل بعد مرور ست سنوات كاملة منذ إطلاق سراحهم. المادة 416. يجب على المدان إثبات دفع تكاليف العدالة، والغرامة، والتعويضات أو الإعفاء الممنوح
له. في حالة عدم تقديم هذا الإثبات، يجب عليه إثبات أنه قضى فترة الحبس المحددة بموجب القانون أو أن الطرف المتضرر قد تنازل عن هذا الوسيلة التنفيذية. إذا تم الحكم عليه بالإفلاس الاحتيالي، يجب عليه إثبات دفع الديون المتعلقة بالإفلاس من حيث رأس المال والفوائد والتكاليف أو الإعفاء الممنوح له. ومع ذلك، إذا أثبت المدان أنه غير قادر على دفع تكاليف العدالة،

يمكن إعادة تأهيله حتى في حالة عدم دفع هذه التكاليف أو دفعها جزئيًا فقط. في حالة الحكم التضامني، تحدد المحكمة حصة تكاليف العدالة، والتعويضات أو الديون التي يجب أن يدفعها المدعي. إذا لم يمكن العثور على الطرف المتضرر أو إذا رفض استلام المبلغ المستحق، يتم إيداعه في الخزانة العامة. إذا لم يحضر الطرف خلال فترة خمس سنوات لاستلام المبلغ المودع، يتم إعادته
إلى المودع بناءً على طلبه البسيط. المادة 516. إذا كان المدان قد قدم، منذ ارتكاب الجريمة، خدمات بارزة للبلاد، فإن طلب إعادة التأهيل لا يخضع لأي شرط زمني، ولا لتنفيذ العقوبة. في هذه الحالة، يمكن لمحكمة الاستئناف منح إعادة التأهيل، حتى لو لم يتم دفع التكاليف والغرامة والتعويضات. المادة 616. يتم توجيه طلب إعادة التأهيل إلى النائب العام للجمهورية لدى
محكمة الدرجة الأولى في مكان إقامة المدعي الحالي. يحدد هذا الطلب التاريخ، والمحكمة التي أصدرت الحكم، والأماكن التي أقام فيها المدان منذ إطلاق سراحه. المادة 716. يقوم النائب العام للجمهورية بجمع جميع المعلومات المفيدة عن المدان في الأماكن المختلفة التي قد يكون المعني قد أقام فيها. المادة 816. يطلب النائب العام للجمهورية الحصول على: نسخة من الأحكام
والأوامر الصادرة بالإدانة؛ مستخرج من سجل السجن من المؤسسة العقابية التي تم تنفيذ العقوبة فيها؛ شهادة رقم 2 من السجل الجنائي. ويقوم بإرسال الوثائق مع رأيه إلى النائب العام لدى محكمة الاستئناف القضائية في نطاقها.

ن نوضغ ي ف .619 ةدامل ا 117 ةيئانجل ا تاءارجإل ا نون اق نوب اغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
استلام الوثائق والرأي المنصوص عليه في المادة 816 أعلاه، يقوم النائب العام بإحالة القضية إلى غرفة الاتهام. يمكن للمدعي تقديم أي وثيقة مفيدة مباشرة إلى المحكمة. تبت غرفة الاتهام في غضون شهر بشأن طلبات النائب العام، بعد سماع الطرف أو محاميه أو استدعائه بشكل صحيح. إذا
لم تقم الغرفة بالبت في الوقت المحدد وفقًا للفقرة السابقة، تعتبر الغرفة قد قبلت الطلب. المادة 026. يمكن الطعن في قرار غرفة الاتهام أمام محكمة النقض وفقًا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون. المادة 126. في حالة الرفض، لا يمكن تقديم طلب جديد قبل انقضاء سنة واحدة. المادة 226. يتم ذكر القرار الذي يقضي بإعادة التأهيل في هامش الأحكام والأوامر الصادرة
بالإدانة وفي السجل الجنائي. في هذه الحالة، يجب ألا يذكر الشهادة رقم 3 من السجل الجنائي الإدانة. يمكن للمعاد تأهيله الذي يقدم الطلب الحصول على نسخة من قرار إعادة التأهيل ومقتطف من السجل الجنائي دون تكاليف. العنوان 5 تكاليف العدالة المادة 326. تحدد قانون تكاليف العدالة الجنائية. تحدد كيفية الدفع، والتحصيل، وطرق الطعن وتحدد الشروط التي يجب أن
تستوفيها الأطراف في القضية. الكتاب 9 التعاون القضائي الدولي العنوان 1 التسليم المادة 426. في غياب اتفاق دولي مخالف أو في حالة صمته، يتم تحديد الإجراءات وآثار التسليم بموجب هذا القانون.

م يل س ت ل ا طورش 1 ل ص ف ل ا 118 ةيئانجل ا تاءارجإل ا نون اق نوب اغ □ □ □. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □. □ □ □
526. لا يمكن تسليم أي شخص إلى حكومة أجنبية لم يتعرض للملاحقة أو الإدانة عن جريمة منصوص عليها في هذا العنوان. المادة 626. يمكن للحكومة الغابونية تسليم، بناءً على طلبهم، إلى الحكومات الأجنبية، أي شخص ليس لديه الجنسية الغابونية والذي، وهو موضوع ملاحقة مقدمة باسم
الدولة الطالبة أو حكم صادر عن محاكمها، يوجد على الأراضي الجمهورية. ومع ذلك، لا يُمنح التسليم إلا إذا كانت الجريمة، سبب الطلب، قد ارتكبت: على أراضي الدولة الطالبة بواسطة مواطن من تلك الدولة أو بواسطة أجنبي؛ خارج أراضيها بواسطة مواطن من تلك الدولة؛ خارج أراضيها بواسطة شخص أجنبي لتلك الدولة، عندما تكون الجريمة من بين الجرائم التي يسمح القانون
الغابوني بملاحقتها في الغابون، حتى لو ارتكبت بواسطة أجنبي في الخارج. المادة 726. الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى التسليم، سواء كان ذلك بطلب أو منح، هي: الأفعال المعاقب عليها بعقوبات جنائية بموجب قانون الدولة الطالبة؛
الأفعال المعاقب عليها بعقوبات تصحيحية بموجب قانون الدولة الطالبة عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة، وفقًا لهذا القانون، يساوي
أو يزيد عن سنتين أو، إذا كان الأمر يتعلق بمدان، عندما تكون العقوبة المقررة من قبل الدولة الطالبة تساوي أو تزيد عن شهرين من السجن؛ يُمنح التسليم من قبل الحكومة الغابونية عندما يكون الفعل معاقبًا بموجب القانون الغابوني بعقوبة

جنائية أو تصحيحية. تخضع الأفعال المكونة من محاولة أو تواطؤ لقواعد هذه المادة، بشرط أن تكون معاقبة بموجب قانون الدولة الطالبة
وقانون الدولة المطلوبة. إذا كان الطلب يتعلق بعدة جرائم ارتكبت من قبل الشخص المطلوب والتي لم يتم الحكم عليها بعد، فلا يُمنح التسليم إلا إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة، وفقًا لقانون الدولة الطالبة لجميع هذه الجرائم، يساوي أو يزيد عن سنتين من السجن. المادة 826. لا يُمنح التسليم عندما: الشخص المطلوب يحمل الجنسية الغابونية، ويتم تقييم ذلك في وقت
ارتكاب الجريمة التي يُطلب التسليم من أجلها؛ الجريمة أو الجريمة لها طابع سياسي أو عندما تظهر الظروف أن التسليم مطلوب لغرض سياسي؛ تم ارتكاب الجرائم أو الجنح على أراضي جمهورية الغابون؛

ارتكابها خارج أراضي الجمهورية، وحُكم عليها نهائيًا؛ بموجب قانون الدولة الطالبة أو القانون الغابوني، تكون فترة التقادم للجريمة قد انتهت قبل تقديم طلب التسليم، أو فترة التقادم للعقوبة قبل اعتقال الشخص المطلوب، وبشكل عام كلما كانت الدعوى العامة للدولة الطالبة
قد انتهت؛ الفعل الذي تم طلب التسليم بسببه معاقب عليه بموجب تشريعات الدولة الطالبة بعقوبة تتعارض مع النظام العام الغابوني؛ سيتم محاكمة الشخص المطلوب في الدولة الطالبة من قبل محكمة لا تضمن الضمانات الأساسية للإجراءات وحماية حقوق الدفاع. المادة 926. لا يُمنح التسليم إلا بشرط أن الشخص المُسلم لن يُلاحق أو يُدان عن جريمة أخرى غير تلك التي كانت سببًا
للتسليم والتي وقعت قبل التسليم. المادة 036. في حالة كون الشخص المطلوب ملاحقًا أو قد تم الحكم عليه في الغابون، حيث يُطلب تسليمه إلى الحكومة الغابونية بسبب جريمة مختلفة، لا يتم التسليم إلا بعد انتهاء الملاحقة، وفي حالة الحكم، بعد تنفيذ العقوبة. ومع ذلك، لا تمنع هذه الأحكام من أن يتم إرسال الشخص المطلوب مؤقتًا للمثول أمام محاكم الدولة الطالبة، بشرط
صريح أنه سيتم إعادته بمجرد أن تقضي العدالة الغابونية. الفصل 2 إجراءات التسليم المادة 136. يتم توجيه أي طلب تسليم إلى الحكومة الغابونية عبر القنوات الدبلوماسية ويجب أن يكون مصحوبًا إما بحكم أو أمر بالإدانة، حتى لو كان غيابيًا، أو بعمل من أعمال الإجراءات الجنائية يحدد بشكل رسمي أو ينفذ من تلقاء نفسه إعادة الشخص المطلوب أمام السلطة القضائية، أو
بمذكرة توقيف أو أي عمل آخر له نفس القوة وصادر عن السلطة القضائية، شريطة أن تحتوي هذه الأعمال الأخيرة على الإشارة الدقيقة للواقعة التي تم إصدارها من أجلها وتاريخ هذه الواقعة. يجب تقديم الوثائق المذكورة أعلاه في الأصل أو في نسخة مصدقة. يجب على الحكومة الطالبة تقديم في نفس الوقت نسخة من النصوص القانونية المطبقة على الفعل المجرم. يمكنها إرفاق عرض
للوقائع المتعلقة بالقضية. المادة 236. يتم إرسال طلب التسليم، بعد التحقق من الوثائق، مع الملف، من قبل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية إلى الوزير المكلف بالعدل الذي، بعد التأكد من صحة الطلب، يوجهه إلى النائب العام لدى محكمة الاستئناف القضائية في ليبرفيل.

يتم القبض عليه بناءً على طلب تسليم أن يُعرض أمام المدعي العام لدى محكمة الاستئناف القضائية في ليبرفيل خلال ثماني وأربعين ساعة. تسري الأحكام المتعلقة بالاحتجاز على هذا المدى. بعد التحقق من هوية الشخص المطلوب، يُبلغ المدعي العام الشخص بلغة يفهمها، بوجود و طلب التسليم
الذي هو موضوعه، ويُخبره بأنه يمكن أن يُساعده محامٍ من اختياره أو، في حالة عدم وجوده، محامٍ مُعين من قبل المحكمة، والذي سيتم إبلاغه على الفور وبأي وسيلة، ويمكنه التحدث معه على الفور. يتم ذكر هذه المعلومات، تحت طائلة بطلان الإجراءات، في محضر الجلسة. يمكن للمحامي الاطلاع على الملف والتواصل بحرية مع الشخص المطلوب.
كما يُعلم المدعي العام الشخص المطلوب
بأنه لديه الحق في الموافقة أو الاعتراض على تسليمه، ويُوضح له العواقب إذا وافق. يستقبل المدعي العام تصريحات الشخص المطلوب، وإذا لزم الأمر، من محاميه، ويتم إعداد محضر بذلك. بعد هذا الإخطار، يمكن ترك الشخص المطلوب في حرية أو احتجازه تحت أمر تسليم. المادة 436. عندما يعلن الشخص المطلوب موافقته على تسليمه، يتم على الفور

إحالة القضية إلى غرفة الاتهام في
محكمة الاستئناف القضائية في ليبرفيل. يجب أن يمثل الشخص المطلوب أمامها في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ تقديمه للمدعي العام. تكون الجلسة علنية. تبت غرفة الاتهام في القضية بقرار يُصدر في جلسة مغلقة، بعد سماع النيابة العامة والشخص المطلوب. المادة 536. عند مثوله، إذا أعلن الشخص المطلوب موافقته على تسليمه وأن الشروط القانونية للتسليم مستوفاة، فإن غرفة
الاتهام تُسجل ذلك. هذا القرار غير قابل للطعن. عندما يعلن الشخص المطلوب للمدعي العام أو لغرفة الاتهام أنه لا يوافق على تسليمه، تصدر غرفة الاتهام قرارًا في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ تقديمه للمدعي العام. تُصدر غرفة الاتهام رأيًا سلبيًا عندما ترى أن الشروط القانونية غير مستوفاة أو أن هناك خطأ واضحًا.